

أَكْفَلُ الْمُكَافِرِ فِي ضَرْبِ الْمُكَافِرِ

تألیف

إمام العصر العلامه والحدث الكبير

اشيخ محمد انور شاه الكشمیری

ت سنتہ ۱۳۵۸ھ - رحمة الله تعالى

اعتنى بها وحرج أهاديرها

محمد رحمة الله حافظ الندوی

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ



الْحَمْدُ لِلّٰهِ وَلِيٰ كُلٌّ نِعْمَةٍ، مُلِئُهُمُ الْخَيْرُ وَالسَّدَادُ
وَالصَّلٰوةُ وَالسَّلَامُ عَلٰى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ
وَعَلٰى آلِهٖ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.

كلمة عن كتاب «إكفار الملحدين»

وسبب تأليفه

بقلم: الشّيخ محمّد يوسف البنوري رحمه الله

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اللَّهُمَّ لِكَ الْمُثْلُ الْأَعْلَىٰ، فَلَكَ الْحَمْدُ كَمَا يَنْبَغِي لِجَلَالِ وِجْهِكَ
وَعَظِيمِ سُلْطَانِكَ. صَلَّى عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ صَفْوَةِ رَسْلِكَ، وَخَاتَمِ أَنبِيائِكَ،
وَبَارَكَ وَسَلَّمَ مَا تَرْفَرَفَ عَلَيْهِ رَأِيَاتِ رَحْمَتِكَ، وَقَدِيمَ إِحْسَانِكَ،
وَعَلَى آلِهِ وَصَاحِبِهِ الَّذِينَ قَامُوا بِرَفْعِ الْوِيَةِ إِلَيْكَ إِلْسَامٌ فِي سَائِرِ بَقَاعِ
الْأَرْضِ وَبِلَادِنَاكَ.

أَمَّا بَعْدُ: فَلَا شَكَّ أَنَّ مَدارَ التَّجَاهَةِ وَالسَّعَادَةِ الْأَبْدِيَّةِ عَلَى الإِيمَانِ
بِاللهِ، وَأَنَّ مَسْأَلَةَ الإِيمَانِ أَوَّلَ مَسْأَلَةَ خَلَافِيَّةٍ ظَهَرَتْ فِي الْأُمَّةِ،
فَقَامَ لِلتَّأْلِيفِ وَالتَّحْقِيقِ فِيهَا كُبَارُ الْمُحَدِّثِينَ وَالْأَئمَّةِ، مِنْهُمْ:
الإِمامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلِ الشِّيبَانِيِّ^(١)، وَالإِمامُ مُحَمَّدُ بْنُ نَصْرِ الْمَرْوَزِيِّ^(٢)،

(١) فَأَلَّفَ رَحْمَهُ اللَّهُ كِتَابًا «أَصْوَلُ السَّنَّةِ»، وَهُوَ مُطَبَّعٌ مُتَداوِلٌ، طَبَعَهُ دَارُ الْمَنَارِ فِي السُّعُودِيَّةِ عَامَ ١٤١١ هـ.

(٢) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ نَصْرِ بْنِ الْحَجَاجِ الْمَرْوَزِيِّ أَبُو عبدِ اللهِ، وُلدَ عَامَ ٢٠٢ هـ وَتَوَفَّى عَامَ ٢٩٤ هـ، وَكِتَابُهُ الْمُعْرُوفُ «السَّنَّةُ» مُطَبَّعٌ مُتَداوِلٌ، طَبَعَهُ مَؤْسَسَةُ الْكِتَابِ الثَّقَافِيَّةُ بِبَيْرُوتِ عَامَ ١٤٠٨ هـ.

والإمام أبو عبيد القاسم بن سلام البغدادي^(١)، والإمام أبو بكر ابن أبي شيبة^(٢)، وأبو حاتم بن حبان البستي^(٣)، ومحمد بن أسلم الطوسي^(٤)، وأبو الحسن عبد الرحمن بن عمر بن رسته^(٥)، وأبو عبد الله ابن منه الأصبهاني^(٦)، وأبو بكر البهقي^(٧)، وأبو عبد الله

(١) هو الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي ت ٢٢٤ هـ، وكتابه مطبوع باسم «الإيمان ومعالمه وسنته واستكماله ودرجاته»، بتحقيق الشيخ ناصر الدين الألباني رحمه الله، مكتبة الرياض ١٤٢١ هـ.

(٢) الإمام الحجاج أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، ولد رحمه الله عام ١٥٩ هـ وتوفي عام ٢٣٥ هـ، وكتابه «الإيمان» معروف مطبوع ومتداول.

(٣) هو الحافظ الإمام العلامة أبو حاتم محمد بن حبان التميمي البستي، صاحب التصانيف، ولد سنة بضع وسبعين ومائتين وتوفي عام ٣٥٤ هـ، (سير أعلام النبلاء ٩٢/١٦).

(٤) هو محمد بن أسلم بن يزيد الإمام الحافظ الرباني شيخ الإسلام الخراساني الطوسي، مولوده في حدود الثمانين ومائة، وتوفي لثلاث بقين من المحرم سنة اثنين وأربعين ومائتين بنيسابور، صنف المسند والأربعين، (سير أعلام النبلاء ١٢/١٩٥).

(٥) هو الإمام المحدث عبد الرحمن بن عمر رسته الزهري المدني الأصبهاني، توفي سنة خمسين ومائتين، (سير أعلام النبلاء ١٢/٢٤٢).

(٦) هو عبد الرحمن بن محمد بن إسحاق بن محمد بن منه العبدى الأصبهانى، ولد سنة إحدى وثمانين وثلاثمائة، وتوفي سنة سبعين وأربعمائة، وكتب: «الإيمان»، و«التوحيد»، و«الرد على الجهمية» كلّها مطبوعة ومتداولة، (سير أعلام النبلاء ١٨/٣٥٠).

(٧) الإمام أحمد بن الحسين أبو بكر البهقي ت ٤٥٨ هـ، صاحب «الجامع لشعب الإيمان» و«السنن»، و«الأسماء والصفات».

الحليمي^(١) وغيرهم. ومن المتأخرین: الحافظ ابن تیمیة الحرانی^(٢). وكلما حدثت الفتنة وتطورت اضطر العلماء للتألیف والتحقيق بأسلوب اقتضاه العصر، ويتدقیق توخّاه الحاجة؛ فقام الجهابذة من أئمة الكلام، فحقّقوا الأبحاث في أسفارهم، والإمام الحجّة محمد بن محمد بن محمد الغزالی - المتوفى ٥٥٠ھ - أول من أفرد المسألة من المتكلمين بتألیف لطیف سماه: «فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة»^(٣)، وحقق فيها أنَّ كل ما ثبت كونه من الدين بالضرورة الإيمان به واجب، وأنَّ الإنكار عنه كفر، وكذلك التأویل في ضروريات الدين يرادف الإنكار، فالتأویل فيها كفر، مثل الإنكار سواءً بسواء.

ثم تطورت فتن وفتن، وظهرت بدعاً ومنكرات، واتّخذت القرامطة^(٤)

(١) هو الحسين بن الحسن بن محمد بن حليم القاضي العلّامة أبو عبد الله الحليمي البخاري الشافعی، أحد الأذكياء الموصوفين وأصحاب الوجوه في المذهب، ولد في سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة، قيل: في جرجان ثم حمل ونشأ ببخارى، وقيل: بل ولد ببخارى، وتوفي سنة ثلاط وأربعين، وللحافظ أبي بكر البیهقی اعتناء بكلام الحليمي ولا سيما في كتاب «شعب الإيمان»، (سير أعلام النبلاء ١٧ / ٢٣٣ - ٢٣٢).

(٢) الإمام شیخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تیمیة الحرانی، ت ٧٢٨ھ، وكتابه «الإيمان» معروف ومطبوع ومتداول.

(٣) انظر كتاب الإمام الغزالی «فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة» ص ٢٥ - ٢٦ (تحقيق محمود بيجو).

(٤) القرامطة: حركة باطنية هدّامة تتّسب إلى شخص اسمه حمدان بن الأشعث، وبلقب بقرمط لقصر قامته وساقيه وهو من خوزستان في الأهواز ثم رحل إلى الكوفة، وقد اعتمدت هذه الحركة التنظيم العسكري السري، وكان ظاهرها التشیع لآل البيت، والانتساب إلى محمد بن إسماعیل بن جعفر الصادق، =

والباطنية^(١) قدوة في الإلحاد وأسوة في التَّحْرِيف على طوال القرون،

= وحقيقةها الإلحاد والإباحية وهدم الأخلاق والقضاء على الدولة الإسلامية. يعتبر مؤسس دولة القرامطة هو سليمان بن الحسن بن بهرام ويعرف بأبي طاهر الذي استولى على كثير من بلاد الجزيرة العربية ودام ملكه فيها (٣٠ سنة). من عقائدهم وأفكارهم: يجعلون الناس شركاء في النساء، يلغون أحكام الإسلام الأساسية كالصوم والصلوة والفرائض الأخرى. يعتقدون بإبطال القول بالمعاد والعقاب، وأنَّ الجنة هي النعيم في الدنيا، والعقاب هو اشتغال أصحاب الشرائع بالصلوة والصيام والحجَّ والجهاد، وهم مجتمع ملاحدة وسفاكين يستحلُّون النفوس والأموال والأعراض... (الموسوعة الميسرة في الأديان، ط: الندوة العالمية للشباب الإسلامي).

(١) قال البغدادي في «الفرق بين الفرق» ص ٣٨٢: الباطنية ليست مذهبًا إسلاميًّا أو فرقة من فرق أهل الإسلام، وإنما هي مذهب وطريقة أراد بها واضعوها هدم الإسلام وإبطاله عقيدة وشريعة، ويرى الإمام السيوطي أنَّ أول ظهور للباطنية كان في سنة اثنتين وتسعين للهجرة، وذهب البعض إلى أنَّ ظهورهم كان سنة (٢٠٥هـ)، وقال آخرون سنة (٢٥٠هـ)، وقيل: (٢٧٦هـ) حينما قام زعيمهم ميمون القداح بإنشاء هذا المذهب. وألقاب الباطنية تمثل الأوصاف التي اتصفوا بها، فمن ألقابهم: الباطنية، ولُقبوا به لدعواهم أنَّ لظواهر القرآن وأخبار النَّبِي ﷺ بواطن تجري في الظواهر مجرى اللَّب من القشر. ومنها: القرامطة، والخرمية. والبابكية والإسماعيلية، ومن عقائدهم: أولاً: قولهم باليهين قد咪ين لا أول لوجودهما من حيث الزَّمان إلَّا أنَّ أحدهما علة لوجود الثاني، وهو مذهب مأخوذ من عن الكفار من الشووية، والمجوس في قولهم بآل النور وإله الظلمة. ثانياً: اعتقادهم أنَّ القرآن عبارة عن تعبير النَّبِي محمدَ ﷺ عن المعارف التي فاضت عليه، وتسميته كلام الله من باب المجاز. ثالثاً: لا بدَّ في كل عصر من إمام معصوم قائم بالحق يرجع إليه في تأويل الظواهر،

فلم يخل عهد من عهود الإسلام إلّا وبدت فيه هذه البلايا والرزایا من إلحاد وتحريف وتلبیس؛ اختباراً لإيمان المؤمنين، وامتحاناً للراسخین في العلم، ولكن الله الحمد على ما أنعم، فوق حملة الدين لحفظه من تلك السیول الجارفة في كل قرن من القرون. وممّا بدی من الفتنة في هذه البلاد في عهد الحكومة البريطانية واستيلائها أن ظهر مدع للنبوة وهو: المرزا غلام أحمد القادياني، وتدرج خطوات من دعاً مختلطة، فادعى أولاً: أنَّه مجدد، وممثل للمسيح، ثم ادعى: أنَّه المهدي الموعود والمسيح المعهود، وادعى معه: أنَّهنبيّ، وظلُّ لجميع الأنبياء، وقال فأنا آدم، وأنا إبراهيم، وأنا موسى، وأنا نوح، وأنا داود ويوسف، وأنا سليمان ويعیی، وأنا عیسی. ولما استبعد ادعاء النبوة فقال تارةً: إنَّهنبيّ لغوی، وتارةًنبيّ ظلّی، وتارة بروزی، على معان اخترعها الزندیق، ثم ادعى أنَّهنبيّ غير شریعي، ورسول غير شریعي، ثم ارتقى وادعى أنَّهنبيّ شریعي ورسول شریعي، ثم جعل وحیه مثل القرآن، وجعل مسجده المسجد الأقصى، وجعل قريته مكَّة المسيح، وجعل بلدة لاھور مدينة، وأسس مقبرة سُمِّاها: مقبرة الجنَّة، كلَّ من دفن فيها فهو من أهل الجنَّة، وسمَّى أزواجه: أمَّهات المؤمنين، وأتباعه: أمته، وأنكر الجهاد، وأنكر عقيدة ختم النبوة، وادعى جواز ظهورنبيّ بعده. فهكذا أنكر كونه صلی اللہ علیہ وسَلَّمَ خاتم النبيّین، وأنكر نزول عیسی عليه السلام من السماء، وادعى موته وصلبه، وأنَّه ابن يوسف النَّجار. وادعى أنَّ الدولة البريطانية ظلُّ الله في الأرض، وما إلى ذلك من طامات خرافية، واستثمرت الحكومة البريطانية هذه الفتنة للقضاء على دين الإسلام فربتها ورشحتها وساعدتها بما لها من حول وطول.

ولولا رحمة الله بعباده وتوفيقه للعلماء بالذبّ عن حريم دينه؛ لزعزعت هذه الفتنة الدهباء والكارثة العمياء أساس الإسلام. ولكن الله مَنْ على عباده في كلّ عهد بطائفة تحمل هذه الأمانة الإلهية يحفظونها ويذبُّون عنها كل تحريف وإلحاد، وتأويل باطل، ويقدّمونها ناصعة لامعة تلأّ أنوارها وتشقّ دياجير التأويلات المظلمة.

ثم لما هلك هذا الشقي المتنبئ الكاذب؛ افترقت أذنابه فرقتين: فرقة تدّعى أنه كاننبياً، وفرقة تقول: أنه كان مجددًا، وسميت بـ«اللاهورية»، فاختلّ العلماء في إكفار هؤلاء، وكذلك تردد بعضهم بأنّه إذا أمكن تأويل كلامه فهل يتّأول ولا يكفر، والتّبس على آخرين قول أبي حنيفة بأنّه إذا كان في كلام أحد تسعة وتسعون وجهًا للكفر ووجه للإسلام لا يفتّي بكفره، وكذا اشتبه على طائفة أنّ المرا إذا لم يلتزم الكفر وادّعى الإسلام أنه لا يكون كافراً.

وهكذا دارت هناك آراء وأفكار بعيدة عن وجه الصواب وبعيدة عن التّحقيق، فقام إمام العصر الباحثة محقق هذه العصور الأستاذ الكبير الفقيه المحدث الإمام مولانا الشّيخ محمد أنور شاه الكشميري ثم الديوبندي المتوفى سنة ١٣٥٢هـ رحمه الله، وحقّق هذه المسائل وكشف عن وجوهها النقاب كتاباً وسّنة، حديثاً وفقهاً، أصولاً وكلاماً، وحقّق مسألة الإيمان والكفر، والإنكار من ضروريات الدين والتّأويل فيها، والإلحاد في حقائق الشرع والتحريف فيها، وما إلى ذلك من تحقّقات رصينة ومسائل عويصة من كل ما له صلة بالمقام، من غرر النّقول من كتب القدماء والمتّاخرين من الفقهاء والمحدثين، والمتكلّمين من جهابذة أهل التّحقيق من مظان بعيدة وغيرها، كـ«شفاء العليل»

لابن القيم^(١)، و«صبح الأعشى» للقلقشندى^(٢)، و«خلق أفعال العباد» للبخارى^(٣)، و«كتاب العلو» للذهبى^(٤)، و«كتاب الأسماء والصفات» له، و«كتاب الفتوحات» لابن عربى الشیخ الأکبر^(٥)، وما إلى ذلك من كتب كثيرة لا يخطر ببال أحد أنَّ هناك ما يتعلَّق بالموضوع. ثم لم تقتصر نقوله على فقه الحنفية، بل جمع غرر النقول من كتب المذاهب من المالكية والشافعية والحنابلة، وكذلك لم يقتصر ولم يقتتنع بكتب الماتريدية من المتكلمين، بل نقل من الأشاعرة وعقائد الحنابلة ما دلَّ على اتفاق مذاهب الفقهاء ومذاهب أهل الكلام.

(١) الإمام المعروف أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر الدمشقي الحنبلي المعروف بابن القيم، ولد في ٦٩١هـ وتوفي في ٧٥١هـ. وكتابه «شفاء العليل» مطبوع متداول.

(٢) هو أبو العباس شهاب الدين أحمد بن علي بن أحمد القلقشندى. ولد في قرية قلقشندة بمحافظة القليوبية سنة ٧٥٦هـ وتوفي سنة ٨٢١هـ، وكتابه «صبح الأعشى» يعتبر موسوعة ضخمة في صناعة الإنشاء ومراسلات الملوك، مطبوع في حوالي (١٤ مجلداً).

(٣) أمير المؤمنين في الحديث العاشر محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري، صاحب الصحيح. ولد في ١٩٤هـ وتوفي في ٢٥٦هـ. وكتابه «خلق أفعال العباد» مطبوع ومعروف ومتداول.

(٤) هو الإمام العلامة المحدث المؤرخ محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبى. ولد في ٦٧٣هـ وتوفي في ٧٤٨هـ. وكتابه «العلو» معروف ومطبوع ومتداول. وكذلك «كتاب الأسماء والصفات».

(٥) هو الإمام محيي الدين محمد بن علي بن محمد بن عربى الحاتمى الطائى الأندلسى، المتصرف الكبير، لقب بالشيخ الأکبر، ولد في ٥٥٨هـ وتوفي عام ٦٣٨هـ، وكتابه «الفتوحات» مطبوع ومتداول.

وبالجملة جمع المواد المبعثرة في شتى المصادر في صعيد واحد، وجمع فأوعى، وبحث فاستوفى، وحقق فأجاد، واستنبط حقائق فقهية من كلام جهابذة الفقه والحديث وغيرهما، فأفاد وأفاض في نواحي البحث والتدقيق، فأتى بالعجب العجاب وغريل الكتب والأسفار الضخمة، وأخرج من ثناياها وطوابيحاها كل ما له صلة بالموضوع، واستواعب استيعاباً بالغاً مدهشاً ما لا يرجى إلّا من أمثاله من الجهابذة المستبحرين. فيا سبحان الله:

إذا كانت النُّفوس كباراً تعبت في مرادها الأجسام
 يطالع مجلدات من كتاب ويستخرج منها أسطراً وحروفاً.
 فرحمه الله ورضي عنه وأرضاه. من ذا الذي يقدر هذه الجهود الجبارَة في البحث والتفكير في حنایا ضلوعه، ومن ذا الذي يدرك هذه الأفكار الدقيقة؛ في مشاعره بحر لا تکدره الدلاء، ودماء لا تقطع بالأرمات:
 شيخ عجائبه لم تبق في سمر ولا عجب شيخ بعده عجاًباً
 فهذا هو كتاب «إكفار الملحدين في ضروريات الدين» وكان سماًاه
 أولاً: «إكفار المتأولين والملحدين في شيء من ضروريات الدين».

لو لم يكن مثل هذا الإمام المحقق ألف مثل هذا العلق النفيسي، وحلّ غوامض الأبحاث، وحلّل عويص المسائل ودقائق الفقه لأشكل على القوم هذه المسائل. وبقي الناس وأهل العلم في لبسة وخفاء. والحمد لله قد أصبحت المسائل هذه من عدم تكثير أهل القبلة وعدم إكفار المتأولين أبين من فرق الصديع وفلق الصبح. فلا ريب أنَّه أحسن إلى الأمة وإلى العلم بتأليف هذا الكتاب البديع في هذه المعضلات الدقيقة، فجزاه الله خير ما يجزي علماء الرَّاسخين العاملين والأعلام الربَّانين.

ثم قدّمه لأكابر العلماء وأرباب الفتوى في عهده مثل الحجّة الفقيه المحدث العارف المحقق مولانا الشّيخ خليل أحمد السهارنفورى^(١) مؤلّف «بذل المجهود في شرح سنن أبي داود» والمحقق الفاضل الشّيخ رحيم الله البجنوري من مشاهير أصحاب الحجّة مولانا محمد قاسم النانوتوي^(٢)، والعارف الفقيه الديوبندي مولانا الشّيخ المفتى عزيز الرّحمن^(٣) الذي خدم مسند الإفتاء في دار العلوم بدبيوند خمسين عاماً،

(١) هو الشّيخ المحدث خليل أحمد بن مجید علي بن أحمد علي الأنصاري السهارنفورى ولد في عام ١٢٦٩هـ بقرية نانوته من أعمال سهارنفور بالهند، فرأى على مشايخ مدرسة ديبوند وعلمائها، وكذلك مظاهر العلوم بسهارنفور، وعيّن أستاذًا مساعدًا فيها ثم في دار العلوم بدبيوند إلى أن غادرها عام ١٣٤٤هـ إلى الحرمين الشريفين، توفي بالمدينة الطيبة في ١٣٤٦هـ. من أبرز مصنّفاته بذل المجهود في شرح سنن أبي داود، وكتب في الرّد على الشيعة الإمامية. (نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر ١٣٣/٨ - ١٣٦).

(٢) هو الشّيخ الإمام محمد قاسم بن أسد علي الصديقي النانوتوي أحد العلماء الريانيين، ولد عام ١٢٤٨هـ وتوفي عام ١٢٩٧هـ، كان أزهد الناس، وله مشاهد عظيمة في المباحثة مع التّنصاري وعلماء الديانة الآرية وناظر أخبار النصارى وأساقفهم، وقاد حركة التحرير والثورة على الاستعمار البريطاني في مستهلّ عام ١٩٥٧م، وله مآثر نبيلة في بناء مستقبل المسلمين الديني في هذه البلاد وأيادي يضاء على الشعب المسلم، (نزهة الخواطر ٣٢٢/٧ - ٣٢٠).

(٣) هو الشّيخ العالم الريانى المفتى عزيز الرّحمن العثمانى، ولد رحمه الله في ١٢٧٥هـ. وتوفي في عام ١٣٤٧هـ، كان أمة في عصره في الفقه والفتوى، ودقة النظر وسعة الدراسة لكتب الأصول والاستحضار لمتون الفقه، توّلى الإفتاء في الجامعة الإسلامية دار العلوم بدبيوند نحو أربعين سنة، كان غاية في التواضع والاجتهاد؛ لإسداء الخير والنفع للخلق. (تاريخ دار العلوم ديوبوند بالأردية).

والشيخ الفقيه المحقق حكيم الأمة مولانا أشرف علي التهانوي^(١)، والشيخ الفقيه المفتى محمد كفایة الله الدهلوی^(٢) الذي كان مداراً للفتوى في هذه البلاد، والمتحقق متكلّم هذا العصر شيخ الإسلام شبير أحمد العثماني^(٣) شارح «مسلم» وغيرهم، وهؤلاء الأعلام كانوا مشايخ

(١) هو الشيخ العلامة الفقيه أشرف علي بن عبد الحق التهانوي. أحد كبار العلماء والمشايخ والفقهاء الأذكياء، الذي نفع الله الخلق بمؤلفاتهم ومواعظهم، يبلغ عدد مؤلفاته نحو تسعين، ولد في ١٢٨٠ هـ وتوفي ١٣٦٢ هـ، (انظر لترجمته كتاب المحقق «أشرف علي التهانوي»، حكيم الأمة وشيخ مشايخ العصر في الهند» ط. دار القلم دمشق).

(٢) هو الشيخ المفتى العالم محمد كفایة الله بن عناية الله الشاه جهان فوري ثم الدهلوی. ولد بمدينة شاه جهان فور عام ١٢٩٢ هـ وتوفي بمدينة دلهي عام ١٣٧٢ هـ. كان من مؤسسي جمعية علماء الهند ومن كبار أنصار الحركة الوطنية لتحرير الهند من براثن الاستعمار البريطاني وسُجن مرتين، سافر رئيساً لوفد جمعية العلماء لحضور المؤتمر الإسلامي الذي عُقد بدعوة الملك عبد العزيز بن سعود عام ١٣٤٤ هـ، كما سافر لحضور مؤتمر فلسطين في القاهرة عام ١٣٥٧ هـ. كان رحمة الله فقيهاً محدثاً عظيم المنزلة في الإفتاء، بارعاً في الحساب والعلوم الرياضية، دقيق النظر في الحوادث والتوازل، وله ذوق في الأدب العربي وقدرة على قررض الشعر، من أشهر مؤلفاته «تعليم الإسلام» في ٤ مجلدات، و«مجموع فتاواه» في تسعة مجلدات، (نهر الخواطر ٣٩٨/٨).

(٣) هو الشيخ العلامة شبير أحمد العثماني. أحد الأدباء والخطباء المبرزين باللغة الأردية، ألف عدداً من الكتب تنتمي إلى علوم عميق علمه وسعة اطلاعه وطول باعه في العلوم الإسلامية، وكان من كبار قادة جمعية علماء الهند، توفي رحمة الله في ١٣٦٩ هـ. وكتابه «فتح الملهم شرح صحيح مسلم» وحاشيته التفسيرية على ترجمة الشيخ محمود حسن لمعاني القرآن الكريم، معروف ومطبوع متداول.

عصرهم، كان يدور عليهم رحى الإفتاء، وكانوا أقطاب التحقيق. حتى تتفق كلمة العلماء الأجلة في هذه المعضلات العويصة، ولا يبقى هناك أي خلاف فيها، ولا يبقى أدنى ريب في إكفار المرزا غلام أحمد القادياني؛ وكفره وكفر أتباعه وأذنابه من المراثية واللاهورية.

ولم يكن تقديم الكتاب للتقرير والثناء والتقدير؛ وكان بعيداً من ذوقه، وكان في غنى عن تقرير مشايخ العصر، بيد أنه أراد أن يتفق كلام القوم في هذه المسائل التي لها أهمية كبيرة في الوقت نفسه كما سمعته أذناي ووعاه قلبي من حضرته شفاهـاً.

والله سبحانه ولي التوفيق، وهو الذي يشرح صدور العلماء لمثل هذا التحقيق، فله الحمد الجليل على نعمائه. والصلوة والسلام على صفوـةـ أـنبـيـائـهـ وـعـلـىـ آـلـهـ وـصـحـبـهـ وـأـصـفـيـائـهـ.

وأنا الفقير إلى رحمة الله الباري

محمد يوسف بن السيد محمد زكريا الحسيني البنوري
عفا الله عنه وعافاه ووفقه لما يحبه ويرضاه.

يوم الخميس غرة ذي القعدة الحرام سنة ١٣٨٧ هـ.

وغرّة فبراير / شباط سنة ١٩٦٨ م

بالمدرسة العربية الإسلامية في كراتشي - باكستان.





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

خطبة الكتاب

الحمد لله الذي جعل الحق يعلو ولا يعلى ، حتى يأخذ من مكانة القبول مكاناً فوق السماء؛ يبسم عن بلج جبين ، وعن ثلج يقين ، ويبهر نوره وضياءه ، ويتصدّع صيته ومضاهءه ، ويفتر عن سنا وسناء . وجعله يدمغ الباطل ، فكيفما تقلب صار أمه إلى الهاوية يتقدّر حتى يذهب جفاء ، ويصير هباء ، وحيث سطع الحق واستقام كعمود الصبح لوى الباطل ذنبه كذنب السرحان ، وتلوّن تلوّن الحربان ، ومن تولّه تبوأ مقعداً من النار ، وحقّت عليه كلمة العذاب ، وإدراكه درك الشقاء وسوء القضاء^(١) ، وكم من شقي أحاطت به خطئته (أعاذنا الله من ذلك) . والحمد لله على العافية ، والمعافاة الدائمة من البلاء . والصلوة والسلام على نبيه ورسوله نبي الرحمة محمد ﷺ ، خاتم الرسل والأنبياء ، الذي انقطعت بعده الرسالة والنبوة ، ولم يبق إلّا المبشرات ، وقد كان بقي من بيت النبوة موضع لبنة فكانها وقد كمل البناء . وعلى آله وأصحابه والتابعين وتبّاعهم بإحسان إلى يوم الدين ، كل صباح ومساء ، إلى يوم الجزاء .

(١) روى البخاري في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «تعوذوا بالله من جهد البلاء ودرك الشقاء وسوء القضاء وشماتة الأعداء»، (صحيح البخاري كتاب القدر (٦٤٢) ورواه مسلم في صحيحه كتاب الذكر والدعاء برقم ٢٧٠٨).

«داعية تأليف الرسالة وتسميتها»

أما بعد: فهذه الرسالة في واقعة فتوى، قصدت بها النّصح والذكرى، لمن كان له قلب، أو ألقى السمع وهو شهيد، سميتها: إكفار المتأولين والملحدين في شيء من ضروريات الدين، أخذناً للاسم والحكم من قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي آيَاتِنَا لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَا﴾^(١) أَفَمَنْ يُلْقَى فِي الْأَثَارِ حَيْرٌ أَمْ مَنْ يَأْتِيَءِ امْبَانِا يَوْمَ الْقِيَمَةِ أَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾^(٢).

قال ابن عباس: يضعون الكلام في غير موضعه^(٣).

والمراد «بالضروريات» على ما اشتهر في الكتب: ما علم كونه من دين محمد ﷺ بالضرورة، بأن تواتر عنه واستفاض، وعلمه العامة^(٤)، كالوحданية، والنبوة، وختمتها بخاتم الأنبياء، وانقطاعها بعده، وهذا مما شهد الله به في كتابه، وشهدت به الكتب السابقة، وشهد به نبينا ﷺ، وشهد به الأموات أيضاً، كزيد بن خارجة الذي تكلّم

(١) أراد بقوله: «لا يخفون علينا»: أنّهم وإن كتموا كفرهم، وتستروا بالتّأويل الباطل، وأرادوا الإخفاء، لكنّهم لا يخفون علينا. قال أبو يوسف في «كتاب الخراج» (ص ١٧٩) (فصل في الحكم في المرتد عن الإسلام، ط: المطبعة السلفية القاهرة ١٣٨٢هـ): وكذلك الزنادقة الذين يلحدون وقد كانوا يظهرون الإسلام. منه.

(٢) سورة فصلت: الآية ٤٠.

(٣) انظر: تفسير روح المعاني للالوسي ١٢٦/٢٤.

(٤) أي استفاض علمه حتى وصل إلى دائرة العوام، وعلمه كواف منهم، لا أن كلاً منهم يعلمه، وإن لم يرفع لتعلم الدين رأساً، وحرم توفيقه، فإن جهله كواف منهم لعدم رغبتهم في تعلم الدين وعلمه كواف منهم فهو ضروري. منه.

بعد الموت^(١)، فقال: محمد رسول الله النبي الأمي، خاتم النبّيين، لا نبيّ بعده، كان ذلك في الكتب الأول، ثم قال: صدق صدق. ذكره بهذا اللّفظ في «المواهب» وغيرها، وكالبعث والجزاء، ووجوب الصلاة والزّكاة، وحرمة الخمر ونحوها، سمي: ضروريًا، لأنَّ كلَّ أحد يعلم أنَّ هذا الأمر مثلاً من دين النّبِي ﷺ، ولا بدّ، فكونها من الدين ضروري وتدخل في الإيمان، لا يريدون أنَّ الإيتان بها بالجوارح لا بدّ منه، كما يتوهم، فقد يكون استحباب شيء أو إياحته ضروريًا يكفر جاده، ولا يجب الإيتان به، فالضرورة في الثبوت عن حضرة الرسالة^(٢)، وفي

(١) قصة تكلّم زيد بن خارجة بعد أن مات ذكرها المحدثون وأصحاب السير، أما عن ترجمته فهو زيد بن خارجة بن زيد بن أبي زهير بن مالك بن الحارث بن الخزرج الأنصاري مدني، شهد بدرًا وبيعة الرّضوان، توفي في خلافة عثمان، وهو الذي تكلّم بعد الموت، وذلك أتّه غشي عليه قبل موته وأسرى بروحه فسجّي عليه بثواب ثم راجعته نفسه فتكلّم بكلام حفظ عنه، فقال: أحد في الكتاب الأول. صدق صدق أبو بكر الصديق الضعيف في نفسه، القوي في أمر الكتاب الأول، صدق صدق عمر بن الخطّاب القوي الأمين في الكتاب الأول، صدق صدق عثمان بن عفّان على منهاجهم، مضت أربع سنين وبقيت ستّان، أتت الفتنة وأكل الشديد الضعيف وقامت السّاعة، وسيأتيكم خبر بين إدريس، وما بين أربيس، (انظر: جامع الأصول لابن الأثير ٤٠٩/١٢، ورواه الطبراني في المعجم الكبير ٥١٤٢ (٢١٨/٥)، تاريخ المدينة المنورة ٢٥٣/٢، حديث خيثمة الإطرا بلسي ص ١٠٨، قال الهيثمي في مجمع الزوائد ٥/٢١٥: رواه الطبراني في الكبير والأوسط بإسنادين ورجال أحدهما في الكبير، ثقات).

(٢) وكذلك في حاشية «جوهرة التوحيد» (ص ١٥) وإنَّ بعض المتواترات لا يكفر بجهلها، نعم بجحودها بعد التعليم. وفي هامش «الموافقات» ٥٦/٢ ثم عقد =

كونه من الدين، لا من حيث العمل، ولا من حيث الحكم المتضمن، فقد يكون حديث متواتراً ويعلم ثبوته عنه بِالْحَقِيقَةِ ضرورة، ولا بدّ، ويكون الحكم المتضمن فيه نظرياً من حيث العقل، كحديث عذاب القبر، ثبوته عنه بِالْحَقِيقَةِ مستفيض، وفهم كيفية العذاب مشكل. والإيمان عمل من أعمال القلب، كما أشار إليه البخاري رحمه الله تعالى^(١) يستلزم إرادة إطاعة الشريعة في كل شيء وقولها^(٢). وهذه الإرادة شيء واحد ينسحب على كل الشريعة، لا يزيد ولا ينقص.

= الفرق الرابع والتسعين بين قاعدة: ما لا يكون الجهل فيه عذراً، وقاعدة ما يكون الجهل عذراً فيه، وخلاصة الفرق بينهما أنَّ الجهل المعفو عنه ما يتعدّر الاحتراز عنه عادة، وغير المعفو عنه ما لا يتعدّر الاحتراز عنه في العادة، ولا بدّ أن يراجع ما في الردّة من «دائرة المعارف» ٣٠٨ / ٢ من عهده إلى أمرائه، وكتابه إلى أهل الردّة، وما جعله دعاية ٤ / ٢٠٨، ودعابة الإسلام لهرقل ونحوه. منه.

(١) وذلك في ترجمة الباب «باب قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَاٰتَهُ السَّلَامَ وَسَلَّمَ أنا أعلمكم بالله وأنَّ المعرفة فعل القلب لقول الله تعالى: «وَلَئِنْ يَوْا خَذُوكُمْ إِمَّا كَسَبْتُ قُلُوبَكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ عَفُورٌ حَلِيمٌ».

(٢) وفي قصة أهل نجران من الفوائد: أنَّ إقرار الكافر بالنبوة لا يدخله في الإسلام حتى يتلزم أحکام الإسلام «فتح الباري» ٨ / ٩٥، وأوضحته في «الهدى» حسناً، فراجعه. فالإيمان هو: التصديق بكل ما جاء به رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَاٰتَهُ السَّلَامَ وَسَلَّمَ وإن لم يكن متواتراً، والتزام أحکامه والتبرؤ من كل دين سواه.

ومن قصره من المتكلمين على الضروريات فلأنَّ موضوع فنهم هو القطعي، لا أنَّ المؤمن به هو القطعي فقط، نعم التكfir إنما يكون بجحوده فقط.

ثمَّ من قال: أنَّه قول وعمل، يزيد وينقص - أي بالطاعة والمعصية - كان أراد: أنَّه لا بدّ من الفرق هناك بين المؤمن الكامل والعاصي. ومن قال: لا يزيد ولا ينقص، كان أراد: أنَّه لا يتبعض، ويكون بمجموع ما جاء به =

«تحقيق أن إنكار شيء من ضروريات الدين كفر»

فمن جحد شيئاً واحداً من الضروريات فقد آمن ببعض الكتاب وكفر ببعضه، وهو من الكافرين، وإن رکض إلى بلاد «الصين» وأوروبا لنشر ما زعمه ديناً، ورأه الجاهلون خدمة للإسلام:

وَكُلْ يَدْعُ حَبَّالَ الْلِيلِيَّ وَلِيلِيَّ لَا تَقْرَّلَهُمْ بِذَاكَا
وَهَذَا الْأَمْرُ هُوَ الَّذِي دَارَ بَيْنَ الشَّيْخِيْنِ أَبِي بَكْرَ وَعُمَرَ، فَقَاتَلَ
أَبُو بَكْرَ مَنْ فَرَقَ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ، يَرِيدُ: أَنَّهُ لَيْسَ مُؤْمِنًا مِنْ لَمْ يُؤْمِنْ
بِالْكُلِّ، فَشَرَحَ اللَّهُ لَهُ صَدْرَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَيْضًا، فَرَأَى مَا رَأَهُ
أَبُو بَكْرَ^(١)، فَعَنِ الدِّيْنِ «مُسْلِمٌ» عَنْ أَبِي هَرِيرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَمْرَتْ

= النَّبِيُّ ﷺ، ثُمَّ جَاءَ الْمُشْغُوفُونَ بِالْخَلَافَ فَحَمَلُوا كُلَّ عَبَارَةٍ فَوْقَ مَا أَرَادُوا مِنَ التَّشْكِيكِ فِي نَفْسِ الْاعْتِقَادِ أَوِ الْإِرْجَاءِ. راجع ترجمة: «عبد العزيز بن أبي رواد» من «الميزان»، فقد قال عبد العزيز بن أبي رواد في الإيمان: «الإيمان واحد، ولكن يتفضلون بالجنة» قال مؤمل: قلت: أصحابنا يقولون: الإيمان يزيد وينقص، قال: من أصحابك؟ قلت: أويوب ويونس وابن عون، فقال: لا أكثر الله في المسلمين حزبهم (ميزان الاعتدال ٤/٣٦٥ - ٣٦٤)، وترجمة: «عون بن عبد الله» من «تهذيب التهذيب» (٨/١٥٢) ومن «إيثار الحق». انظر: إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات إلى المذهب الحق من أصول التوحيد. لمؤلفه محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى بن المفضل الحسني القاسمي. (ص ٣٦٨، ٣٦٩).

(١) روى البخاري في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: لما توفي رسول الله ﷺ، وكان أبو بكر رضي الله عنه وكفراً من كفار من العرب، فقال عمر رضي الله عنه كيف تقاتل الناس وقد قال رسول الله ﷺ أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، فمن قالها فقد عصم مني ماله ونفسه =

أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، ويؤمنوا بي وبما جئت به، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها، وحسابهم على الله اهـ»^(١).

«بيان أقسام التواتر الأربع وأمثالها وبيان اجتماع عدة أقسام في شيء تارة»

ثم إنَّ التَّوَاتِرَ قد يكون من حيث الإسناد، كحديث: «مَنْ كَذَبَ

= إِلَّا بِحَقِّهِ وَحْسَابُهِ عَلَى اللَّهِ، فَقَالَ: وَاللَّهِ لَا أَقْاتَلُ مَنْ فَرَقَ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ فَإِنَّ الزَّكَاةَ حُقْقُ الْمَالِ، وَاللَّهُ لَوْ مَنْعَنِي عَنَاقًا كَانُوا يُؤْدِنُونَهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَفَاتَلُتُهُمْ عَلَى مَنْعِهَا، قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «فَوَاللَّهِ مَا هُوَ إِلَّا أَنْ قَدْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَعْرَفَ أَنَّهُ الْحَقُّ» (كتاب الزَّكَاةِ (١٤٠٠)، وكتاب استتابة المرتدين (٦٩٢٤)، وكتاب الاعتصام بالكتاب والستة (٧٢٨٥)، ورواه مسلم في صحيحه كتاب الإيمان (٢٠).

(١) رواه مسلم في صحيحه كتاب الإيمان (٢١)، وعند «مسلم» أيضاً عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيدهِ لَا يُسْمِعُ بِي أَحَدٌ مِّنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ يَهُودِيٌّ وَلَا نَصَارَىٰ نَمْ يَمُوتُ، وَلَمْ يُؤْمِنْ بِالَّذِي أُرْسَلْتُ بِهِ إِلَّا كَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ» اهـ (كتاب الإيمان برقم ١٥٣). منه.

وما في «المستدرك» ٢/٣٧٢ برقم (٣٣٠٩)، عن ابن عباس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «مَا مِنْ أَحَدٍ يُسْمِعُ بِي مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ وَلَا يَهُودِيٌّ وَلَا نَصَارَىٰ وَلَا يُؤْمِنُ بِي إِلَّا دَخَلَ النَّارَ». فجعلت أقول: أين تصديقها في كتاب الله؟ حتى وجدت هذه الآية: «وَمَنْ يَكْفُرْ بِهِ مِنَ الْأَحْزَابِ فَأُنَذِّرْهُ مَوْعِدُهُ» قال: الأحزاب: الملل كلها اهـ وراجع حقيقة المرجئة من «المعارف». منه.

عليَّ متعمِّداً فليتبوأ مقعده من النَّار»^(١)، ذكر في «الفتح»: أَنَّه ثبت صحيحًا وحسناً من طريق ثلاثين صحابيًّا^(٢).

(١) رواه البخاري في صحيحه كتاب العلم (١٠٤) (١٠٧) وكتاب الجنائز (١٢٠٩) وكتاب أحاديث الأنبياء (٣٢٠٢) وكتاب الأدب (٥٧٢٩) ومسلم في صحيحه كتاب مقدمة (٤) وكتاب الزهد والرقائق (٥٣٢٦) والترمذى في سنته كتاب الفتن (٢١٨٣) وكتاب العلم (٢٥٨٣) (٢٥٨٥) (٢٥٩٣) وكتاب التفسير (٢٨٧٥).

(٢) وذكر أسماء الصَّحابة الذين رووا هذا الحديث، وما هو نصّ كلام الحافظ ابن حجر رحمه الله في الفتح نقله هنا لفائدة علمية: قال رحمه الله: وَقَدْ أَخْرَجَ الْبَخَارِيُّ حَدِيثَ: «مَنْ كَذَّبَ عَلَيَّ» أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ الْمُغَيْرَةِ وَهُوَ فِي الْجَنَائِزِ، وَمِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْعَاصِ وَهُوَ فِي أَخْبَارِ بَنِي إِسْرَائِيلِ، وَمِنْ حَدِيثِ وَاثِلَةِ بْنِ الْأَسْقَعِ وَهُوَ فِي مَنَاقِبِ قُرَيْشٍ، لَكِنْ لَيْسَ هُوَ بِلِفْظِ الْوَعِيدِ بِالنَّارِ صَرِيحًا. وَأَنْفَقَ مُسْلِمٌ مَعَهُ عَلَى تَخْرِيجِ حَدِيثِ عَلَيٍّ وَأَنْسٍ وَأَبِي هَرِيْرَةَ وَالْمُغَيْرَةِ، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مَنْ حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ أَيْضًا، وَصَحَّ أَيْضًا فِي غَيْرِ الصَّحِيحَيْنِ مِنْ حَدِيثِ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ وَابْنِ مُسْعُودٍ وَابْنِ عَمْرٍ وَأَبِي قَتَادَةَ وَجَابِرَ وَزَيْدَ بْنَ أَرْقَمَ، وَوَرَدَ بِأَسَانِيدِ حِسَانٍ مِنْ حَدِيثِ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ وَسَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ وَأَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ الْجَرَاحِ وَسَعْدَ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ وَمَعاذَ بْنِ جَبَلِ وَعُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ وَعُمَرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ وَابْنَ عَبَّاسٍ وَسَلَمَانَ الْفَارَسِيَّ وَمَعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفَيَّانٍ وَرَافِعَ بْنَ حَدِيجَ وَطَارِقَ الْأَشْجَعِيَّ وَالسَّائِبَ بْنَ يَزِيدَ وَخَالِدَ بْنَ عَرْفَةَ وَأَبِي أَمَامَةَ وَأَبِي قَرَصَافَةَ وَأَبِي مُوسَى الْغَافِقيَّ وَعَائِشَةَ، فَهُؤُلَاءِ ثَلَاثَةٌ وَثَلَاثُونَ نَفْسًا مِنَ الصَّحَابَةِ، وَوَرَدَ أَيْضًا عَنْ نَحْوِ خَمْسِينَ غَيْرِهِمْ بِأَسَانِيدٍ ضَعِيفَةٍ، وَعَنْ نَحْوِ مِنْ عَشْرِينَ آخَرِينَ بِأَسَانِيدٍ سَاقِطَةٍ. وَقَدْ اعْتَنَى جَمَاعَةُ الْحَفَاظِ بِجَمْعِ طَرُقَهُ، فَأَوْلَى مَنْ وَقَتَ عَلَى كَلَامِهِ فِي ذَلِكَ عَلَيَّ بْنِ الْمَدِينِيِّ، وَتَبَعَهُ يَعْقُوبُ بْنُ شَيْبَةَ فَقَالَ: رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ عَشْرِينَ وَجَهًا عَنِ الصَّحَابَةِ مِنَ الْحَجَازِيِّينَ وَغَيْرِهِمْ، ثُمَّ إِبْرَاهِيمَ الْحَرَبِيَّ وَأَبْوَ بَكْرَ الْبَزَّارَ فَقَالَ كُلُّ مِنْهُمَا: إِنَّهُ وَرَدَ مِنْ حَدِيثِ أَرْبَعينِ مِنْ =

= الصَّحَابَةِ، وَجَمِيعُ طُرُقِهِ فِي ذَلِكَ الْعَصْرِ أَبُو مُحَمَّدٍ يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ صَاعِدٍ فِزَادَ قَلِيلًا. وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الصَّحَابِيُّ شَارِحُ رِسَالَةِ الشَّافِعِيِّ: رَوَاهُ سُتُونَ نَفْسًا مِنَ الصَّحَابَةِ، وَجَمِيعُ طُرُقِهِ الطَّبَرَانِيُّ فِزَادَ قَلِيلًا، وَقَالَ أَبُو القَاسِمِ بْنُ مَنْدَهُ رَوَاهُ أَكْثَرَ مِنْ ثَمَانِينَ نَفْسًا، وَقَدْ خَرَجَهَا بَعْضُ النَّيْسَابُورِيِّينَ فِزَادَتْ قَلِيلًا، وَقَدْ جَمِيعَ طُرُقِهِ أَبْنَى الجُوزِيُّ فِي مُقْدَمَةِ كِتَابِ «الْمُوْضُوعَاتِ» فَجَازَ التَّسْعِينَ، وَبِذَلِكَ جَزْمُ أَبْنَى دِحْيَةَ، وَقَالَ أَبُو مُوسَى الْمَدِينِيُّ: يَرْوِيهِ نَحْوُ مِائَةِ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَقَدْ جَمَعَهَا بَعْدِ الْحَافِظَانِ يَوْسُفَ بْنَ خَلِيلٍ وَأَبْوَ عَلِيِّ الْبَكْرِيِّ وَهُمَا مُتَعَاصِرَانِ فَوْقَ لَكُلِّ مِنْهُمَا مَا لِيْسَ عِنْدَ الْآخِرِ، وَتَحْصَلُ مِنْ مَجْمُوعِ ذَلِكَ كُلِّهِ رِوَايَةُ مِائَةِ مِنَ الصَّحَابَةِ عَلَى مَا فَصَّلَتْهُ مِنْ صَحِيحٍ وَحَسْنٍ وَضَعِيفٍ وَسَاقِطٍ، مَعَ أَنْ فِيهَا مَا هُوَ فِي مُطْلَقٍ ذَمُ الْكَذَبِ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ تَقيِيدٍ بِهَذَا الْوَعِيدِ الْخَاصِّ. وَنَقْلُ النَّوْوَيِّ أَنَّهُ جَاءَ عَنْ مَائِتَيْنِ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَلِأَجْلِ كُثْرَةِ طُرُقِهِ أَطْلَقَ عَلَيْهِ جَمَاعَةُ أَنَّهُ مُتَوَاتِرٌ، وَنَازَعَ بَعْضُ مَشَايِخِنَا فِي ذَلِكَ قَالَ: لِأَنَّ شَرْطَ التَّوَاتِرِ اسْتَوَاءَ طَرْفِيهِ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي الْكُثْرَةِ، وَلِيُسَتَّ مُوجَودَةً فِي كُلِّ طَرِيقٍ مِنْهَا بِمَفْرَدِهَا. وَأَجِيبُ بِأَنَّ الْمَرَادَ بِإِاطْلَاقِ كُونِهِ مُتَوَاتِرًا رِوَايَةَ الْمَجْمُوعِ عَنِ الْمَجْمُوعِ مِنْ ابْتِدَائِهِ إِلَى اِنْتِهَائِهِ فِي كُلِّ عَصْرٍ، وَهُذَا كَافٍ فِي إِفَادَةِ الْعِلْمِ. وَأَيْضًا فَطْرِيقُ أَنْسٍ وَحْدَهَا قَدْ رَوَاهَا عَنْهُ الْعَدْدُ الْكَثِيرُ وَتَوَاتَرَتْ عَنْهُمْ. نَعَمْ وَحْدَهُ عَلَيْهِ رَوَاهُ عَنْهُ سِتَّةٌ مِنْ مَشَايِخِ التَّابِعِينَ وَثَقَاتِهِمْ، وَكَذَا حَدِيثُ أَبْنِ مَسْعُودٍ وَأَبْنِي هَرِيرَةَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، فَلَوْ قِيلَ فِي كُلِّ مِنْهَا أَنَّهُ مُتَوَاتِرٌ عَنْ صَحَابَيْهِ لَكَانَ صَحِيحًا، فَإِنَّ الْعَدْدَ الْمُعِينَ لَا يُشْتَرِطُ فِي الْمُتَوَاتِرِ، بَلْ مَا أَفَادَ الْعِلْمَ كَفِي، وَالصَّفَاتُ الْعَلَيَّةُ فِي الرِّوَايَةِ تَقْوِيمُ الْعَدْدِ أَوْ تَزِيدُ عَلَيْهِ كَمَا قَرَرَهُ فِي نُكْتَ عِلُومِ الْحَدِيثِ وَفِي شَرْحِ نَخْبَةِ الْفَكْرِ، وَبَيَّنَتْ هَنَاكَ الرَّدُّ عَلَى مَنْ ادَّعَ أَنَّ مِثَالَ الْمُتَوَاتِرِ لَا يَوْجِدُ إِلَّا فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَبَيَّنَتْ أَنَّ أَمْثَلَتْهُ كَثِيرَةً: مِنْهَا حَدِيثُ «مَنْ بَنَى اللَّهَ مَسْجِدًا، وَالْمَسْحُ عَلَى الْحُقَّيْنِ، وَرَفَعَ الْيَدِيْنِ، وَالشَّفَاعَةَ وَالْحَوْضَ وَرُؤْيَا اللَّهِ فِي الْآخِرَةِ، وَالْأَئْمَةُ مِنْ قَرِيشٍ وَغَيْرِ ذَلِكِ». وَاللَّهُ الْمُسْتَعِنُ. (فتح الباري ١/٢٠٣ ط: دار المعرفة بيروت ١٣٧٩هـ).

قلت: وأحاديث ختم النبوة جمعها بعض أصحابي، وهو: المولوي محمد شفيع الديوبندي^(١)، فبلغت أزيد من مائة وخمسين، منها نحو ثلاثين من «الصحاح الستة».

وقد يكون من حيث الطبقة، تواتر «القرآن»، تواتر على البسيطة شرقاً وغرباً، درساً وتلاوة، حفظاً وقراءة، وتلقاه الكافة عن الكافة طبقة عن طبقة^(٢)، اقرأ وارق إلى حضرة الرسالة، ولا تحتاج إلى إسناد يكون عن فلان عن فلان.

وقد يكون تواتر عمل وتواتر توارث، وقد تجتمع أقسام كما في أشياء من: الوضوء كالسواك من المضمضة، الاستنشاق.

ثم إنَّ التَّواتر يزعمه بعض النَّاس قليلاً، وهو في الواقع يفوت الحصر في شريعتنا، ويعجز الإنسان أن يفهمرسه، ويذهل الإنسان عن التفاته، فإذا التفت إليه رأه متواتراً، وهذا كالبدائي، كثيراً ما يذهل عنه ويحفظ النظري.

(١) وهو الشيخ العلامة المفتى محمد شفيع الديوبندي رحمه الله مدير «دار العلوم» كراتشي، ولد رحمه الله في سنة ١٣١٤هـ، وقد فاض بقلمه السِّيَال وفكرته الناضجة لآلئٍ منثورة، فألف رحمه الله من كل فن من الفنون ومن أهمها تفسيره المسمى «معارف القرآن» في ثمانية مجلدات، و«جواهر الفقه» و«ختم النبوة» و«سيرة خاتم الأنبياء» ومنها هذا الكتاب الذي أشار إليه المؤلف رحمه الله، وقد سماه بـ«التَّصْرِيف بما تواتر في نزول المسيح» وهو مطبوع متداول بتحقيق العلامة المحقق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله. وقد توفاه الله تعالى ليلة الحادي عشر من شوال عام ١٣٩٦هـ.

(٢) وأما نقل مجموع الطبقة عن طبقة أخرى أنَّه كتاب منزَّل من الله على نبينا ﷺ فإنه يشترك فيه جميع المسلمين.

وإذا علمت هذا فنقول: الصّلاة فريضة، واعتقاد فرضيتها فرض، وتحصيل علمها فرض، وجحدها كفر، وكذا جهلها، والسواء سنة، واعتقاد سنتّه فرض، وتحصيل علمه سنة، وجحودها كفر، وجهله حرمان، وتركه عتاب أو عقاب.

ثم أثبتنا في الفصول الآتية إجماع أهل الحلّ والعقد على أنّ: تأويل الضروريات وإخراجها عن صورة ما تواتر عليه، وكما جاء، وكما فهمه، وجرى عليه أهل التواتر، أنه كفر. وذهبت الحنفية بعد هذا إلى أنّ إنكار الأمر القطعي وإن لم يبلغ إلى حدّ الضرورة كفر. صرّح به الشّيخ ابن الهمام^(١) في «المسايير»^(٢) وهو متّجه من حيث الدليل.

«تحقيق أن الأمر الضروري في الدين ما يكون مكشوف المراد وفهمه العامة من غير تعارض الأدلة»

ثم إنّ الأمر الشرعي الضروري قد يكون التعير عنه وتفهيمه للناس سهلاً، ويشتراك لسهولته فيه الخواص والأوساط والعوام، فإذا تواتر مثل ذلك عن صاحب الشرع وكان مكشوف المراد لم تتجادب الأدلة فيه

(١) هو الشّيخ كمال الدين محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد السيواسي السكندرى ابن الهمام ولد تقريباً سنة ٧٩٠هـ، لم يوجد مثله في التّحقيق، وشرح الهدایة شرعاً لا نظير له، وله كتاب «التحریر» في الأصول و«المسايير» في العقائد و«زاد الفقیر» في العبادات. توفي بالقاهرة سنة ٨٦١هـ (انظر: الفوائد البهية ص ٢٩٦، شذرات الذهب ٢٩٨/٧، الضوء اللامع ١٢٧/٨، معجم المؤلفين ٤٦٩/٣).

(٢) انظر: المسايير ص ٢٠٨.

وجب الإيمان به على حاله بدون تصرف وتعجرف، وذلك كمسألة ختم النبوة، لا إشكال ولا إعجال في فهمها، ويفهمه الكواوف بجملة: «إنَّ الرِّسالَةُ وَالنَّبُوَّةُ قَدْ انْقَطَعَتْ، فَلَا رَسُولٌ بَعْدِيٌّ وَلَا نَبِيٌّ»^(١). أو بجملة: «ذهبَ النَّبُوَّةُ وَبَقِيَتِ الْمُبَشِّرَاتُ»^(٢). يكفي في فهم هذه المسألة وحقيقةتها هذه الحروف. ثمَّ إذا تواتر عن صاحب الشرع، واستفاض عنده نحو مائة وخمسين مرَّةً وأزيد، وأصرَّ عليه وبلغه على رؤوس المنابر والمنابر، ولم يشر مرَّةً من الدَّهْرِ إلى أَنَّهُ متأوِّلٌ، وفهمت عنه الأُمَّةُ المشاهدون والغائبون طبقة بعد طبقة، واشتهر عند العامة أنَّ لا نبوة بعد ختم الأنبياء، وإنَّما ينزل عيسى عليه السَّلامُ من السَّمَاءِ حَكْمًا مَقْسُطًا، وتكون جرت شؤون وملاحم، ودارت دوائر بين المسلمين والنَّصارَى، فيقوم المهدي - عليه السَّلامُ - لِإِصْلَاحِ الْمُسْلِمِينَ، ويُنْزَلُ عِيسَى - عَلَيْهِ السَّلَامُ - لِإِصْلَاحِ النَّصَارَى، وقتل اليهود، ويكون الدِّينُ كُلُّهُ لِللهِ.

وتواتر نزوله عليه السَّلامُ^(٣)، كما صرَّحَ به علماء النَّقلِ، كالحافظ

(١) رواه الترمذى في سنته من حديث أنس رضى الله عنه مرفوعاً بباب ذهبَ النَّبُوَّةُ وَبَقِيَتِ الْمُبَشِّرَاتُ (٢٢٧٢) وأحمد في مسنده ٢٦٧ / ٣ (١٣٨٥) والحاكم في المستدرك ٤٣٣ / ٤ (٨١٧٨) وقال هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي في التلخيص.

(٢) رواه ابن حبان في صحيحه ٤١١ / ١٣ (٤١٦) وابن ماجه في سنته كتاب تعبير الرؤيا (٣٨٨٦) والدارمي في سنته كتاب الرؤيا (٢٠٤٥) وأحمد في مسنده ٣٨١ / ٦ (٢٧١٨٥) والحميدى في مسنده ١٦٧ / ١ (٣٤٨).

(٣) وقد جمعت أحاديث نزوله عليه السَّلامُ في رسالة سميتها: «التصریح بما تواتر في نزول المُسیح»، قد طبعت فيها نحو سبعين حديثاً، ونحو أربعين منها صحاح وحسان. منه.

ابن كثير في «تفسيره»^(١)، والحافظ ابن حجر في «فتحه» و«تلخيصه»^(٢).
 ثم جاء ملحد وحرف تلك النصوص - كما فعلته الزنادقة - وقال
 بأنَّ الله سَمَّاه: ابن مريم، وإنَّ المراد «باليهود» علماء الإسلام الذين
 لا يؤمنون بذلك الملحد، لأنَّهم جمدوا على الظاهرية وحرموا الروحانية.
 ولم يدر الملحد أنَّ الزنادقة الذين مضوا، وبادوا، كانوا أبلغ منه
 في تلك الروحانية، إن كانت تلك الزنادقة روحانية.

**«بيان إلحاد القادياني وتحريفه للنصوص،
 واتباعه «البابية» و«البهائية» و«قرة العينية»»**

وهذا أُستاذه وأبوه الروحاني: «الباب»^(٣) ثم «الباء»^(٤) و«قرة»

(١) قال الحافظ ابن كثير رحمه الله في تفسيره ١/٧١٢: ... ثم إنَّ رفعه إليه، وإنَّه باق حيًّا، وإنَّه سينزل قبل يوم القيمة كما دلت عليه الأحاديث المتواترة التي سنوردها إن شاء الله قريباً.

(٢) فتح الباري ٦/٤٩٤ - ٤٩١، وانظر: التلخيص الحبير ٣/٢١٤.

(٣) «الباب» يشار به عند «البابية» إلى شخص جاهل إيراني ينتسب إلى التصوف يُدعى علي بن محمد الشيرازي، وقد أعلن على الشيرازي هذا بأنَّه الباب الموصل إلى الحقيقة الإلهية، في عام ١٨٤٤ م وأنَّه رسول كموسى وعيسى ومحمد عليهم السلام، بل ادعى أنَّه أفضليهم، في عام ١٢٦١ هـ الموافق ١٨٤٥ م قبض عليه وحكم عليه بالإعدام. (انظر: البهائية تاريخها وعقيدتها).

(٤) «الباء» هو ميرزا حسين بن علي المازندراني النوري الإيراني ولد في ٢٣٣ هـ بطهران واشتغل في أثناء عمره بعلم التصوف، ثم ادعى أنَّه خليفة الباب ثم خلع على نفسه صفة النبوة فاللوهية والربوبية زاعماً أنَّ الحقيقة الإلهية لم تدل =

العين»^(١) هلكوا عن قريب، وأدّعوا ما أدّعى؛ وأتباعهم الأشقياء أكثر من أتباعه، فأين له بهاء كالبهاء؟ وأين له ثبات في الحروب؟ ومكافحة بالصدر لبنادق الرصاص؟ وإخباره بالنجاة منها، ثم وقوع الأمر كذلك؟ وأين له منطق كمنطق قرّة العين؟

لها بشر مثل الحرير ومنطق رحيم الحواشي لا هراء ولا نزر

وإنما بضاعته تلتف كلمات من الصوفية الكرام «كالتجلّي»^(٢) و«البروز»^(٣) وتحريف مرادهم، وسرقة القباء واتخاذه قميصاً، واتباع الفلسفة الجديدة وما فتشه أهل «أوروبا» وجعله وحيّاً يوحى إليه شيطانه، وقد مهد له ذلك قبله أمثاله، منهم: الحكم محمد حسن

= كمالها الأعظم إلّا بتجسدها فيه، وفي عنيوان قوّته وسلطان دعوته سلط الله عليه الحمى فهلك بها وهو على عقيدته القدرة ودعاويه الباطلة وخرافاته المضحكة المحزنة، وكان هلاكه في ١٣٠٩ هـ.

(١) قرّة العين رزين تاج الطاهرة واسمها الحقيقي «فاطمة، بنت صالح القرزويني، ويقول البهائيّة أنّ حضرة البهاء قد لقبها بالطاهرة، وفي رجب ١٢٦٤ هـ اجتمعـت قرّة العين مع زعماء البابية في مؤتمر وأعلنت فسخ الشريعة الإسلامية ونادت بالشيوخية في النساء، وقد حكم عليها بأن تحرق حيّة، ولكن الجlad خنقها قبل أن تحرق في عام ١٨٥٣ مـ.

(٢) التجلّي: ما ينكشف عن القلوب من أنوار الغيوب، وإنما جمع «الغيوب» باعتبار تعدد موارد التجلّي، فإنّ لكل اسم إلهي بحسب حيّطته ووجوهه تجلّيات متنوعة (التعريفات للجرجاني ص ٧٣).

(٣) البروز: الخروج من كل شيء يوارى في براز من الأرض، وهو الذي لا يكون فيه ما يتوارى فيه عن عين الناظر، ذكره الحرالي، (التعريف للمناوي ص ١٢٧).

الأمروهي^(١)، صاحب «غاية البرهان في تأویل القرآن» على أنّهم كانوا أحسن حالاً منه، فإنّهم لم يتبنّوا، فإذا كان الأمر هكذا أکفرناه بالإجماع، وجعلنا الهاوية أمّه.

ويعجبني قول المتنبي :

لقد ضلَّ قوم بِأَصْنَامِهِمْ وَأَمَّا بِزِقْرِيَاحِ فَلَا
وقد قال قائل : إنَّ الأحوط فيه :

وكان امرأ من جند إبليس فارتقى
به الحال حتَّى صار إبليس من جنده

«تصريح مالك بنزول المسيح عليه السلام في «العتبة»»

هذا وقد بلغني كلام بعضهم : أنَّ مالكاً الإمام رحمة الله
قايل بموت عيسى عليه السلام ، وهذا من سوء الفهم ، فقد صرَّح
مالك رحمة الله أيضاً في «العتبة»^(٢) بنزوله ، كما انعقد

(١) هو الشيخ الفاضل محمد حسن بن كرامة علي بن رستم علي الحسيني النقوي الأمروهي أحد العلماء المبرزين في معرفة الكتب السماوية ، ولد سنة ١٢٤٩هـ ، ومن مؤلفاته معالمات الأسرار بالفارسي في مجلد ضخم في التفسير سمّاه تفسير حضرت شاهي ، وله تفسير في اللغة الأردية سمّاه «غا البيان» ومقدمته في كتاب مستقل ، والدرّ الفريد في مسألة التوحيد ، وتلخيص التواريخ وغيرها ، توفي رحمة الله سنة ١٣٢٣هـ . (نرفة الخواطر / ٤٢٠ / ٨).

(٢) العتبة ويسمى «المستخرجة» ومؤلفه أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن أبي عتبة الأموي ولاء ، المشهور بالعتبي توفي ٢٥٥هـ (سير أعلام النبلاء ٣٣٥ / ١٢) وقد طبع من الكتاب جزء (كتاب الحجر) في دار ابن حزم محققاً ، وعلماً أنَّ «البيان والتحصيل» لابن رشد هو شرح للعتبة .

الإجماع عليه^(١) ذكره الأبي^(٢) في «شرح صحيح مسلم»^(٣).

وأماماً إن كان أمراً يعسر فهمه وتفهيمه كمسألة القدر، وعذاب القبر، والاستواء على العرش، والنزول إلى سماء الدنيا، وغير ذلك من المتشابهات والأمور الإلهية، ثم تواتر واستفاض، فإن جحد من بلغه ذلك الأمر أصل ما جاء أكفرناه بلا خطر، وإن بحث في الكيفية، وأثبت وجهاً، وزل فيه، ونفي آخر عذرناه، وينبغي أن يراجع ما ذكره ابن رشد الحفيد في رسالته «فصل المقال والكشف عن مناهج الأدلة»^(٤)، فإنه عبر بما ذكرناه بعبارة منطقية. قال عز شأنه:

﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ أَفْرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ﴾ وَمَنْ قَالَ سَازِلٌ مِثْلَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَوْ تَرَى إِذَا الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَتِ الْمَوْتِ وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُوا أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوا أَنفُسَكُمُ الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُنُونِ بِمَا كُنْتُمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ وَكُنْتُمْ عَنْ هَادِيَتِهِ تَسْتَكْدِرُونَ﴾^(٥).

(١) انظر: فيض القدير للمناوي ٢/٣٤١.

(٢) هو أبو عبد الله محمد بن خليفة بن عمر التونسي المشهور بالأبي، محدث فقيه حافظ مفسر، اشتهر بالمهارة والتقدّم في العلوم والفنون، من كتبه: شرح المدونة، إكمال الإكمال في شرح صحيح مسلم، توفي رحمه الله في ٩٨٢٧هـ (البدر الطالع ٢/٦٩، نيل الابتهاج ص ٢٧٨).

(٣) انظر: إكمال الإكمال في شرح صحيح مسلم.

(٤) انظر: فصل المقال لابن رشد الحميد المالكي (محمد بن أحمد بن محمد بن رشد الأندلسي أبو الوليد ولد سنة ١١٢٦هـ وتوفي ١١٩٨هـ، فقيه مالكي وقاضي القضاة في زمانه) (طبع ميونخ عام ١٨٥٩م).

(٥) سورة الأنعام: الآية ٩٣.

**«بيان شيء من دعاوى القاديانى وادعائه النبوة والرسالة،
وإن إكفاره واجب بوجوه»**

ثم إنَّ بعد ما هلك ذلك الملحد انشقَ العصا بين أذناه في من يخلفه، فاتَّخذ من تفاريقه ساجور، ففارق بعضهم جيله، وأظهر أنه لم يكننبيًّا، ولم يدع، ولم تبق في الإسلام، لكنَّه مهدي وعيسى المحمَّدي (والعياذ بالله) وأراد بذلك استمالة الخلق وتلفهم إليه، ولا ينجو من الكفر إلَّا من أكفر ذلك الملحد بلا تلعثم وتردد، لوجوه:

الأول: إنَّ ذلك الملحد، ادعاه النبوة بل الرسالة، نعم وتشريعاً أكثر من نباح العواء في كلامه، فإنكاره مكابرة فاضحة لا يلتفت إليها، ويُكفر من لم يكفره.

وما قولك فيمن لم يكُفِّر مسيِّمة وذهب يأوْل ادعاه وسجعاته؟ وما قولك فيمن لم يكُفِّر من يعبد الصنم، وتأوْل بأنَّه لا يعبده بل يخر لوجهه كُلَّما رأه؟ وهذا أيضاً مكابرة لا يلتفت إليها، كيف! لو رأه يسجد للصنم ألف مرَّة أفيخرج له الإنسان وجهها؟ ومثل هذه المهملات لا يُصْغَى إليها. قال التَّنْوُوي في الزنديق:

والثالث: إن تاب مرَّة واحدة قبلت توبته، فإن تكرَّر ذلك منه لم تقبل» اهـ^(١).

والحاصل: أنَّ التَّأوْيل لكلامه ليس تأويلاً بل هو كذب له لا يغير حكمًا.

(١) شرح التَّنْوُوي لصحيح الإمام مسلم .٢٠٧/١

والثاني: إنَّه قد تواتر، وانعقد الإجماع على نزول عيسى بن مريم عليه السَّلام، فتأويل هذه وتحريفه كفر أيضًا. وقد قال في «روح المعاني»^(١) - وهو من محققِي المتأخرِين -: إنَّ من لم يقل بنزله فقد أكفره العلماء، وهو على القاعدة في إنكار ما تواتر في الشرع. وقد رأيت كلام ذلك الملحد المتنبئ في قوله تعالى: «وَإِنْ مَنْ أَهْلَ الْكِتَابَ إِلَّا يَتَوَمَّنَ إِلَيْهِ قَبْلَ مَوْتِهِ»^(٢)، وكلام أتباعه فقتل كيف قدر، بذلوا جهدهم في تأويله وتحريفه ولم يستو لهم شيء، فيجب أن يكفروا.

الثالث: إنَّهم منحوا رتبة مثل عيسى عليه السَّلام من الرُّسل أولي العزم لمثل هذا الآخر الزنديم فيجب أن يكفروا. راجع «فتح الباري»^(٣) من (باب ما يستحب للعالم إذا سئل: أي النَّاس أعلم). وغاية من يحتاط لهم أن يستبيهم، فإن تابوا وإلا فهم كافرون، وليس في الشريعة الإسلامية إلَّا هذا القدر، كما قد أثبتناه بالإجماع في ما بعد في الفصول، وعرض التَّوبَة أيضًا إثما يكون من حاكم الإسلام عند إبرام

(١) ونصَّ كلامه هو: ولا يقبح في ذلك ما أجمعَت الأمة عليه واشتهرت فيه الأخبار ولعلها بلغت مبلغ التواتر المعنوي ونطق به الكتاب على قول ووجب الإيمان به وأكفر منكره كالفلسفه من نزول عيسى عليه السَّلام آخر الزَّمان لأنَّه كان نبيًّا قبل تحلّي نبيَّنا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالنبؤة في هذه النشأة، ومثل هذا يقال في بقاء الخضر عليه السلام على القول بنبوته وبقائه... إلخ. (روح المعاني ٣٤ / ٢٢).

(٢) سورة النساء: الآية ١٥٩.

(٣) وإن قلنا: إنَّ الخضر ليسبني بل ولني، فالنبي أفضل من الولي، وهو مقطوع به عقلاً ونقلًا، والصائر إلى خلافه كافر، لأنَّه أمر معلوم من الشرع بالضرورة اهـ. (انظر: فتح الباري ٢٢١ / ١).

الأمر والفصل :

فِإِمَّا لَهُنَا وَإِمَّا لَهُنَا

وَأَمَّا الآن فلم يبق لهم إلَّا الكفر، فليجعلوه شعاراً أو دثاراً حتَّى
يحلهم دار البوار.

«بيان بعض المكابرات في التأويلات»

والشارع صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يعذر قط في تأويل باطل. فقال في أمر عبد الله بن حذافة أمير السريّة مَنْ تَحْتَهُ بَدْخُولُ النَّارِ: «لَوْ دَخَلُوهَا مَا خَرَجُوا مِنْهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، إِنَّمَا الظَّاعَةُ فِي الْمَعْرُوفِ»^(١). وقال - في المشجوج رأسه حيث أمروه بالغسل فمات - : «قَتَلُوهُ قَاتِلُهُمُ اللَّهُ»^(٢). وكيف غضب في تطويل معاذ رضي الله عنه صلاته بالقوم^(٣)? وفي واقعة أخرى مثلها،

(١) رواه البخاري في صحيحه كتاب المغازى برقم (٤٣٤٠) وكتاب الأحكام برقم (٧١٤٥) ومسلم في صحيحه كتاب الإمارة برقم (١٨٤٠) وأبو داود في سنته كتاب الجهاد (٢٦٢٥).

(٢) رواه أبو داود في سنته من حديث جابر رضي الله عنه في كتاب الطهارة برقم (٣٣٦ - ٣٣٧)، وفيه «قَتَلُوهُ قَاتِلُهُمُ اللَّهُ» وبنحوه رواه ابن ماجه في سنته كتاب الطهارة وسنته برقم (٥٧٢) والحاكم في المستدرك ٢٧٠ / ١ (٥٨٥) و١ / ٢٨٥ (٦٣١)، وابن خزيمة في صحيحه ١٣٨ / ١ (٢٧٣)، وأحمد في مسنده ٣٣٠ / ١ (٣٠٥٧)، ولم أجده في كتب السنن لفظ «قَاتِلُهُمُ اللَّهُ».

(٣) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهمما قال: كان معاذ بن جبل يصلّي مع النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثم يرجع فيؤم قومه فصلّى العشاء فقرأ بالبقرة فانصرف الرجل فكان معاذًا تناول منه فبلغ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقال: «فَتَانَ فَتَانَ فَتَانَ ثَلَاثَ مَرَارٍ، أَوْ قَالَ: فَاتَّنَأَ فَاتَّنَأَ، وَأَمْرَهُ بِسُورَتَيْنِ مِنْ أَوْسَطِ الْمَفْصِلِ». (رواية البخاري في صحيحه كتاب الأذان برقم (٧٠١) و(٧٠٥) وكتاب الأدب برقم (٦١٠٦) =

لعلّها لأبي بن كعب، وفي قتل خالد مَنْ قال: «صَبَانَا صَبَانَا» ولم يحسنوا أن يقولوا: «أَسْلَمْنَا»^(١). وفي قتل أُسَامَةَ مَنْ قال: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» فزعمها درأ لنفسه^(٢). وفي واقعة مَنْ أَعْتَقَ عَيْدَهُ عَنْ الاحْتِضَارِ ولم يكن له غيرهم^(٣). وغير ذلك من الواقع. كالسؤال عن ضَالَّةِ الإِبْلِ^(٤)،

= ورواه مسلم في صحيحه كتاب الصلاة (٤٦٥) والنسائي في سننه كتاب الإمامة (٨٣١) (٨٣٥) وأبو داود في سننه كتاب الصلاة (٧٩٠).

(١) رواه البخاري في صحيحه كتاب المغازى برقم (٤٣٣٩) وكتاب الأحكام برقم (٧١٨٩).

(٢) عن أُسَامَةَ بْنِ زِيدَ قَالَ: بَعْثَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَرِيرَةٍ فَصَبَّحْنَا الْحَرْقَاتُ مِنْ جَهِينَةٍ فَأَدْرَكَتْ رَجُلًا فَقَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَطَعْنَتْهُ فَوْقَ فَوْقَ نَفْسِي مِنْ ذَلِكَ فَذَكَرَتْهُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَقَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَقَتْلَتْهُ؟» قَالَ: قَلْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّمَا قَالَهَا خَوْفًا مِنَ السَّلَاحِ، قَالَ: أَفَلَا شَفَقْتَ عَنْ قَلْبِهِ حَتَّى تَعْلَمَ أَقَالَهَا أَمْ لَا، فَمَا زَالَ يَكْرَرُهَا عَلَيَّ حَتَّى تَمَنَّيْتَ أَنِّي أَسْلَمَتُ يَوْمَئِذٍ... الْحَدِيثُ». رواه مسلم في صحيحه كتاب الإيمان برقم (٩٦٠) وأبو داود في سننه كتاب الجهاد برقم (٢٦٤٣) وهو في صحيح البخاري كتاب المغازى وكتاب الدِّيَاتِ (٤٢٦٩) (٦٨٧٢).

(٣) عن عمران بن حصين أَنَّ رَجُلًا أَعْتَقَ سَتَّةَ مَمْلُوكِينَ لَهُ عَنْدَ مَوْتِهِ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَا لَمْ يَرَهُ فَدَعَا بِهِمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَجَزَّاهُمْ أَثْلَاثًا ثُمَّ أَقْرَعَ بَيْنَهُمْ فَأَعْتَقَ اثْنَيْنَ وَأَرْبَعَةَ وَقَالَ لَهُ قَوْلًا شَدِيدًا. رواه مسلم في صحيحه كتاب الأيمان برقم (١٣٦٤) ورواه الترمذى في سننه كتاب الأحكام (١٦٦٨) والنسائي في سننه كتاب الجنائز (١٩٥٨) وأبو داود في سننه كتاب العتق (٣٩٥٨).

(٤) عن زيد بن خالد الجهنى أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَأَلَهُ رَجُلٌ عَنِ الْلَّقْطَةِ فَقَالَ: «اعْرِفْ وَكَاءَهَا أَوْ قَالَ: وَعَاءَهَا وَعَفَاصَهَا ثُمَّ عَرَفَهَا سَنَةً ثُمَّ اسْتَمْتَعَ بِهَا، فَإِنْ جَاءَ بِهَا فَأَدَّهَا إِلَيْهِ، قَالَ: فَضَالَّةُ الإِبْلِ فَغَضِبَ حَتَّى أَحْرَمَتْ وَجْنَتَاهُ، أَوْ قَالَ: أَحْرَمَ وَجْهَهُ فَقَالَ: وَمَا لَكَ وَلَهَا مَعَهَا سَقاَهَا وَحْذَاؤُهَا تَرَدَ المَاءُ وَتَرْعَى الشَّجَرُ، =

مما كان التأويل فيها في غير محله، وعلى تعبير الفقهاء في فصل غير مجتهد فيه، بخلاف نحو ترك الصلاة عند الذهاب إلى بنى قريظة^(١)، ومن صلّى بالتيمم ثم وجد الماء في الوقت فتوضاً وأعاد. ومن لم يعد فلم يعنف أحداً فيه^(٢)، لأنَّ التأويل فيه لم يكن قطعي البطلان. ولكن أسوة حسنة في رسول الله ﷺ. والله الهادي، ومن يضلله فما له من هاد.

تفسير الزندقة والإلحاد والباطنية وحكمة ثلاثتها واحد وهو الكفر

قال: التفتازاني في «مقاصد الطالبين في أصول الدين»: الكافر إن أظهر الإيمان خصّ باسم «المنافق». وإن كفر بعد الإسلام «فبالمرتد»، وإن قال بتعدد الآلهة «فبالمشرك»، وإن تدين بعض الأديان «فبالكتابي»، وإن أسند الحوادث إلى الزمان واعتقد قدمه «فبالدهري»، وإن نفى الصانع «فبالمعطل»، وإن أبطن عقائد هي كفر بالاتفاق «فبالزنديق».

= فذرها حتى يلقاها ربها ، قال: فضالة الغنم ، قال: لك أو لا خيك أو للذئب ». رواه البخاري في صحيحه كتاب العلم (٩٤) وكتاب المساقاة (٢٣٧٢) وكتاب اللقطة (٢٤٢٧) (٢٤٢٨) ومسلم في صحيحه كتاب اللقطة (١٧٢٢).

(١) انظر الحديث في: صحيح البخاري كتاب الجمعة (٩٤٦)، وكتاب المغازي (٤١١٩) وفي صحيح مسلم كتاب الجهاد والسير (١٧٧٠).

(٢) انظر الحديث في: سنن أبي داود كتاب الطهارة (٣٣٨)، وسنن الدارمي كتاب الطهارة (٧٤٤).

**«تحقيق معاني المنافق والمرتد والمشرك والكتابي
والدوري والزنديق والمعطل، وإن كلاً منهم كافر»**

وقال في شرحه: قد ظهر أنَّ «الكافر» اسم لمن لا إيمان له، فإن أظهر الإيمان خصَّ باسم المنافق، وإن طرأ كفره بعد الإسلام خصَّ باسم المرتد، لرجوعه عن الإسلام، وإن قال بإلهين أو أكثر خصَّ باسم المشرك، لإثباته الشريك في الألوهية، وإن كان متدينًا ببعض الأديان والكتب المنسوخة خصَّ باسم الكتابي كاليهودي والنصراني، وإن كان يقول بقدم الدهر وإسناد الحوادث إليه خصَّ باسم الدوري، وإن كان لا يثبت الباري تعالى خصَّ باسم المعطل، وإن كان مع اعترافه بنبوة النبي ﷺ وإظهاره شعائر الإسلام يبطن عقائد هي كفر بالاتفاق خصَّ باسم الزنديق، وهو في الأصل منسوب إلى: الزند، اسم كتاب أظهره مزدك في أيام قباد، وزعم أنه تأويل كتاب المجوس الذي جاء به زرادشت، الذين يزعمون أنه نبيهم^(١).

قوله: «المعروف» اهـ. فإنَّ الزنديق يمُوَه كفره، ويرُوِج عقيدته الفاسدة، ويخرجها في الصورة الصحيحة، وهذا معنى إبطان الكفر، فلا ينافي إظهاره الداعوى إلى الضلال، وكونه معروفاً بالإضلal اهـ. ابن كمال^(٢).

وقيل: لا يقبل إسلامه إن ارتدَ إلى كفر خفي، كزنادقة، وباطنية^(٣)، فالمراد بإبطان بعض عقائد الكفر ليس هو الكتمان من

(١) شرح المقاصد ٢٦٨/٢، ط: دار المعارف النعمانية باكستان ١٤٠١ هـ.

(٢) حاشية رد المحتار ٤/٤٢٨.

(٣) المنهاج للنووي ص ١٣٢ ومعنى المحتاج ٤/١٤١.

النّاس، بل المراد: أن يعتقد ما يخالف عقائد الإسلام مع ادعائه إِيَّاه^(١) وحكم المجموع من حيث المجموع الكفر لا غير.

وفي المسند^(٢) عن ابن عمر رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «سيكون في هذه الأُمّة مسخ، ألا وذلک في المكذّبين بالقدر والزنديقة». قال في «الخصائص» سنده صحيح^(٣).

وفي «منتخب كنز العمال» مرفوعاً ما يفسرها^(٤).

(١) وهو المراد بقولهم: يبطن الكفر، أي يخلط. «فتح الباري» ١٢ / ٢٤٠ .

(٢) مسند أحمد ١٠٨ / ٢ برقم ٥٨٦٧ ، قال المحقق الشیخ الأرناؤوط: إسناده ضعيف.

(٣) لم يصحح السيوطي رحمة الله هذا اللفظ وإنما صحح لفظ: «سيكون في أُمّتي مسخ وقذف وهو في أهل الزندقة» وهذا اللفظ لم أجده في مسند الإمام أحمد، لكن السيوطي عزاه له حيث قال: «وأخرج أحمد بسند صحيح عن ابن عمر سمعت رسول الله ﷺ...» (الخصائص الكبرى ٢ / ٢٢٢).

(٤) يكون قوم من أُمّتي يكفرون بالله وبالقرآن، وهم لا يشعرون، كما كفرت اليهود والنصارى، يقرؤون بعض القدر ويكفرون ببعضه، يقولون: الخير من الله، والشرّ من إبليس، فيقرؤون على ذلك كتاب الله، ويكفرون بالقرآن بعد الإيمان والمعرفة، فما تلقى أُمّتي منهم من العداوة والبغضاء والجدال أولئك زناقة هذه الأُمّة، في زمانهم يكون ظلم السلطان، فيما له من ظلم وحيف وإثرة. ثم يبعث الله طاعوناً فيبني عامتهم، ثم يكون الخسف، فيما أقل من ينجو منهم! المؤمن يومئذ قليل فرحة، شديد غمّه، ثم يكون المسمخ فيمسخ الله عامة أولئك قردة وختاizer، ثم يخرج الدجال على إثر ذلك قريباً. «طب» و«البغوي» عن: رافع بن خديج. (كنز العمال برقم ٣٨٨٢٨) كما رواه برقم ١٥٩٦ مفصلاً وقال الشيخ المتقي الهندي: رواه الطبراني من طريقين عن عمرو بن شعيب وفي الأول: حاج بن نصير ضعيف، =

تحقيق أهل القبلة الذين لا يكفرون

قال التفتازاني في «المقاصد»: المبحث السابع في حكم مخالف الحق من أهل القبلة. ليس بكافر ما لم يخالف ما هو من ضروريات الدين، كحدوث العالم، وحشر الأجساد. وقيل: كافر. وقال الأستاذ: نكفر من أكفرنا، ومن لا فلا. وقال قدماء المعتزلة: نكفر المجبرة، والقائلين بقدم الصفات، وبخلق الأعمال. وجهلائهم: نكفر من قال بزيادة الصفات، وبجواز الرؤية وبالخروج من النار، وبكون الشرور والقبائح بخلقها وإرادته.

لنا: إنَّ النَّبِيَّ ﷺ ومن بعده لم يكونوا يفتشون من العقائد، وينبهون على ما هو الحق. فإن قيل: فكذا في الأصول المتفق عليها. قلنا: لاشتهرها وظهور أدلةها على ما يليق بأصحاب الجمل، قد يقال: ترك البيان إنما كان اكتفاءً بالتصديق الإجمالي؛ إذ التفصيل إنما يجب عند ملاحظة التفاصيل، وإنَّ فكك من مؤمن لا يعرف معنى القديم والحادث، هذا وإكفار الفرق بعضها بعضاً مشهور.

وقال في شرحه في «باب الكفر والإيمان»: ومعناه أنَّ الذين اتفقوا على ما هو من ضروريات الإسلام، كحدوث العالم، وحشر الأجساد، وما يشبه ذلك، واختلفوا في أصول سواها كمسألة الصفات، وبخلق الأعمال، وعموم الإرادة، وقدم الكلام، وجواز الرؤية، ونحو ذلك مما

= وفي الثاني ابن لهيعة فالحديث حسن، ورواه الحارث وأبو يعلى من طريقين آخرين، ورواه الخطيب في المتفق والمفترق من طريق الحارث وقال: في إسناده من المجهولين) (انظر: المعجم الكبير للطبراني ٤٢٧٠ / ٤٥٢) . و٤٢٦ (٤٢٧١) وبغية الحارث ٧٥٣ / ٢ (٧٥٠).

لا نزاع فيه، أنَّ الحق فيها واحد، هل يكفر المخالف للحق بذلك الاعتقاد وبالقول به أم لا، وإنَّا فلا نزاع في كفر أهل القبلة المواطن طول العمر على الطَّاعات باعتقاد قدم العالم ونفي الحشر ونفي العلم بالجزئيات ونحو ذلك، وكذا بصدور شيء من موجبات الكفر عنه، وأمَّا الذي ذكرنا فذهب الشيخ الأشعري^(١) وأكثر الأصحاب إلى أنَّه ليس بكافر، وبه يشعر ما قال الشافعي رحمة الله تعالى عليه: «لا أرد شهادة أهل الأهواء إِلَّا الخطابيَّة؛ لاستحلالهم الكذب». وفي «المنتقى» عن أبي حنيفة رحمة الله تعالى عليه: «أنَّه لم يكُفِّر أحداً من أهل القبلة». وعليه أكثر الفقهاء، ومن أصحابنا مَن قال بکفر المخالفين^(٢).

«تحقيق أنَّ أهل القبلة اتفقوا على ضروريات الدين كحدود العالم . . .»

اعلم أنَّ المراد بأهل القبلة: الذين اتفقوا على ما هو من ضروريات الدين، كحدود العالم، وحشر الأجساد، وعلم الله تعالى بالكلليَّات والجزئيات، وما أشبه ذلك من المسائل المهمَّات، فمن واطب طول عمره على الطَّاعات والعبادات مع اعتقاد قدم العالم ونفي الحشر،

(١) هو الشيخ أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري ولد بالبصرة سنة (٢٧٠ هـ) من مؤلفاته «الإبانة من أصول الديانة»، «مقالات الإسلاميين»، وغيرها من الكتب والتصانيف في الرد على الملاحدة وغيرهم من المعتزلة والرافضة والجهمية والخوارج وسائر أصناف المبتدةعة. (تاریخ بغداد للخطيب ٣٤٦/١١ شذرات الذهب ٣٠٣/٢، البداية والنهاية ١٨٧/١١، طبقات الشافعية ٣/٣٤٧).

(٢) «شرح المقاصد» (ص ٢٦٨ - ٢٧٠ ج ٢).

أو نفي علمه سبحانه بالجزئيات لا يكون من أهل القبلة، وإنَّ المراد بعدم تكفير أحد من أهل القبلة عند أهل السنة: أنه لا يكفر ما لم يوجد شيء من أellarات الكفر وعلاماته، ولم يصدر عنه شيء من موجباته^(١).

إن غلا فيه - أي في هواه - حتى وجب إكفاره به لا يعتبر خلافه ووفاقه أيضاً، لعدم دخوله في مسمى الأُمَّة المشهود لها بالعصمة وإن صلَّى إلى القبلة واعتقد نفسه مسلماً، لأنَّ الأُمَّة ليست عبارة عن المصليين إلى القبلة، بل عن المؤمنين، وهو كافر وإن كان لا يدرى أنه كافر^(٢).

ونحوه في «الكشف شرح البزدوي»^(٣) من الإجماع، و«الإحکام»^(٤) للأمدي من المسألة السادسة منه.

لا خلاف في كفر المخالف في ضروريات الإسلام وإن كان من أهل القبلة المواتِب طول عمره على الطَّاعات. كما في «شرح التحرير»^(٥). «رد المحتار» من الإمامية ومن جحود الوتر^(٦).

(١) «شرح الفقه الأكبر» (ص ١٨٥).

(٢) (ص ٢٠٨) تحقيق شرح «أصول حسامي».

(٣) فقد قال البزدوي ما نصَّه: «فإنَّ هذه الدلائل توجب أنَّه حجَّة كما ذهب إليه الجمهور من أهل القبلة» (كشف الأسرار للبزدوي ٤٦٥ / ٣).

(٤) انظر: الإحکام في أصول الأحكام للأمدي ٢١٢ / ١ - ٢١٣.

(٥) انظر: تيسير التحرير للشيخ محمد أمين المعروف بأمير باد شاه المتوفى ٩٧٢ هـ ٢١٨ / ٤.

(٦) انظر: حاشية رد المحتار على الدر المختار ١ / ٥٦١.

أيضاً ثم قال: (أي صاحب «البحر»): والحاصل أنَّ المذهب عدم تكفير أحد من المخالفين فيما ليس من الأصول المعلومة من الدين ضرورة. الخ فافهم^(١).

أهل القبلة في اصطلاح المتكلمين من يصدق بضروريات الدين أي الأمور التي علم ثبوتها في الشرع واشتهر، فمن أنكر شيئاً من الضروريات ك حدوث العالم وحشر الأجساد، وعلم الله سبحانه بالجزئيات، وفرضية الصَّلاة والصَّوم لم يكن من أهل القبلة، ولو كان مجاهداً بالطاعات، وكذلك من باشر شيئاً من أمارات التكذيب كسجود لصنم والإهانة بأمر شرعي والاستهزاء عليه، فليس من أهل القبلة، ومعنى: «عدم تكفير أهل القبلة أن لا يكفر بارتكاب المعاصي. ولا بإنكار الأمور الخفية غير المشهورة. هذا ما حققه المحققون فاحفظه»^(٢).

وفي «جوهرة التوحيد»:

ومن لم يعلم ضروري جحد من ديننا يقتل كفراً ليس حد وشرحه شارحه وذكر أنَّ هذا مجمع عليه، وذكر أنَّ المatriدية يكفرون بعد هذا بإنكار القطعي وإن لم يكن ضرورياً.

قلت: توارده الأصوليون من أصحابنا في إنكار ما أجمع عليه الصحابة؛ إذ جعلوه كالكتاب في الرتبة.

(١) انظر: رد المحتار على الدر المختار ٥٦١/١ وأصله في البحر الرائق ٣٧١/١.

(٢) «نبراس» شرح عقائد نسفی ص ٥٧٢.

وقال الحافظ ابن تيمية رحمه الله تعالى في «إقامة الدليل»^(١): وإن جماعهم حجّة قاطعة يجب اتباعها ، بل هي أوكد الحجج ، وهي مقدمة على غيرها ، وليس هذا موضع تقرير ذلك ، فإنَّ هذا الأصل مقرر في موضعه ، وليس فيه بين الفقهاء بل ولا بين سائر المؤمنين الذين هم المؤمنون خلاف ، وإنَّما خالف فيه بعض أهل البدع المُكَفِّرين بدعتهم أو المفسقين بها ، بل من كان يضم إلى بدعته من الكبائر ما بعضه يوجب الفسوق أهـ.

لكن يحتمل أن يكون ما أجمع عليه الصَّحابة رضوان الله عليهم أجمعين من الضروري عندهم ، وقد أشار إليه في «روح المعاني»^(٢) تحت قوله : «إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ»^(٣) الآية . ومثله في «شرح التحرير» للمحقق ابن أمير الحاج^(٤) تلميذ المحقق ابن الهمام^(٥) وتلميذ

(١) انظر : الفتاوی الكبرى ٦/٦٦٢ بتحقيق حسين محمد مخلوف ط : دار المعرفة بيروت .

(٢) انظر : روح المعاني للآلوزي ١/١٢٧ - ١٢٨ .

(٣) سورة البقرة : الآية ٦ .

(٤) هو العلّامة محمد بن محمد المعروف بابن أمير الحاج كان إماماً عالماً صنف التصانيف الفاخرة وأخذ عنه الأكابر ، توفي رحمه الله في ١٩٨٧هـ ومن كتبه : التقرير والتحبير في شرح التحرير ، (الضوء اللامع ٩/٢١٠ ، شذرات الذهب ٦/٣٢٨) .

(٥) هو الشيخ الإمام محمد بن عبد الواحد الكمال ابن الهمام السياسي الأصل ثم القاهري ولد سنة ١٩٨٠هـ ، ولم يزل يضرب به المثل في الجمال المفرط مع الصيانة وفي حسن النعمة مع الديانة وفي الفصاحة واستقامة البحث مع الأدب ، تفرد في عصره بعلومه وطار صيته واشتهر ذكره . من أهم مؤلفاته : شرح الهدایة ، التحریر ، المسایرة ، (الضوء اللامع ٨/١٢٧ ، الفوائد البهیة ٧/٢٩٦ ، شذرات الذهب ٧/٢٩٨) .

الحافظ ابن حجر^(١)، ذكره في تقسيم الخطأ وبسطه، ونحوه في «اللويح» للتفتازاني من حكم الإجماع. وعبارة المحقق ابن أمير الحاج في «شرح التّحرير»، هكذا:

«تحقيق البدعة المكفرة وغير المكفرة»

«والمراد بالمبتدع: الذي لم يكفر ببدعته، وقد يعبر عنه بالمذنب من أهل القبلة، كما أشار إليه المصنف سابقاً بقوله: «والنهي عن تكفير أهل القبلة» هو الموافق على ما هو من ضروريات الإسلام، كحدوث العالم، وحشر الأجساد من غير أن يصدر عنه شيء من موجبات الكفر قطعاً من اعتقاد راجع إلى وجود الله غير الله تعالى، أو إلى حلوله في بعض أشخاص الناس، أو إنكار نبوة محمد ﷺ أو ذمه أو استخفافه، ونحو ذلك المخالف في أصول سواها مما لا نزاع أنَّ الحق فيه واحد، كمسألة الصفات، وخلق الأفعال، وعموم الإرادة وقدم الكلام، ولعلَّ إلى هذا أشار المصنف رحمه الله تعالى ماضياً بقوله: إذ تمسّكه بالقرآن أو الحديث أو العقل؛ إذ لا خلاف في تكفير المخالف في ضروريات الإسلام من حدوث العالم، وحشر الأجساد، ونفي العلم بالجزئيات، وإن كان من أهل القبلة المواظب طول العمر على الطّاعات، وكذا المتلبس بشيء من موجبات الكفر ينبغي أن يكون كافراً

(١) هو المحدث الجليل العلامة الشيخ شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني الشافعي، ولد رحمه الله في ٧٧٣هـ وتوفي في ٨٥٢هـ، مؤلفاته معروفة ومشهورة في الحديث والتراجم من أهمّها: فتح الباري شرح صحيح البخاري.

بلا خلاف، وحينئذ ينبغي تكفير الخطابية لما قدمناه عنهم في فصل شرائط الرّاوي، وقد ظهر من هذا أنَّ عدم تكفير أهل القبلة بذنب ليس على عمومه إلَّا أن يحمل الذَّنب على ما ليس بكافر فيخرج المُكفر به كما أشار إليه السُّبكي أهـ^(١).

ثم ذكر عن السُّبكي ما لا يضرّنا، فإنَّه فيما إذا تكلَّم بالشهادتين بعد ما كان تفوه بكلمة الكفر، جعله كمسلم ارتد ثم أسلم، ومع هذا نظر فيه ابن أمير الحاج بأنَّه لا بدَّ أن يتبرأً عمَّا كان تفوه به، وهو في كلام السُّبكي أيضاً، فلا خلاف بينهما إذن.

«نقل عبارات من «إثمار الحق» لليماني في مسألة الإكفار»

وقال المحقق محمد بن إبراهيم الوزير في «إثمار الحق»^(٢) : «الفرع الثاني أن يسير الاختلاف لا يوجب التَّعادي بين المؤمنين، وهو ما وقع في غير المعلومات القطعية من الدين التي دلَّ الدليل على تكفير من خالف فيها» أهـ.

وقال: «مثل كفر الزنادقة والملاحدة» - إلى أن قال - : «وتلعبوا بجميع آيات كتاب الله عزَّ وجلَّ في تأويلها جميعاً بالبواطن التي لم يدلَّ على شيء منها دلالة ولا أمارَة، ولا لها في عصر السُّلف الصالح

(١) انظر: التقرير والتحبير لابن أمير الحاج ٤٠٤ / ٣.

(٢) انظر: إثمار الحق على الخلق في رد الخلافات إلى المذهب الحق من أصول التوحيد ص ٣٧٥ ، ط: دار الكتب العلمية ١٩٨٧ م. لمؤلفه الشيخ محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى بن المفضل الحسني القاسمي أبي عبد الله عزَّ الدين من آل الوزير مجتهد باحث من أعيان اليمن ، توفي سنة ٥٨٤٠ هـ.

إشارة، وكذلك من بلغ مبلغهم من غيرهم في تعفية آثار الشريعة، ورد العلوم الضرورية التي نقلتها الأمة خلفها عن سلفها» اه^(١).

وقال: «فاعلم أنَّ الإجماعات نوعان: أحدهما تعلم صحته بالضرورة من الدين بحيث يكفر مخالفه، فهذا إجماع صحيح، ولكنه مستغنٍ عنه بالعلم الضروري من الدين» اه^(٢).

«مأخذ عدم تكفير أهل القبلة بالذنب . . .»

واعلم أنَّ أصل هذه المسألة - أي مسألة عدم تكفير أهل القبلة - مأخوذة مما رواه أبو داود رحمة الله تعالى في الجهاد: عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «ثلاث من أصل الإيمان: الكف عَنْ قَاتِلٍ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَلَا تَكْفُرُ بِذَنْبٍ، وَلَا تَخْرُجَ مِنَ الْإِسْلَامِ بِعَمَلٍ» الحديث^(٣).

والمراد بالذنب فيه على عرف الشريعة غير الكفر، وكذلك هذه الجملة في عبارة الأئمة كالإمام الأعظم رحمة الله تعالى وغيره، كالأمام الشافعي رحمة الله عليه، كما نقله في «البيهقي»^(٤) مقيدة بالذنب. فجاء الناظرون أو الجاهلون أو المحدثون فوضعوها في غير موضعها. وأصل هذه الأحاديث في إطاعة الأمير، والتهي عن الخروج عليهم

(١) نفس المصدر ص ٤٠٢.

(٢) نفس المصدر ص ١٥٦.

(٣) رواه أبو داود في سننه كتاب الجهاد (٢٥٣٢) والبيهقي في الأحاديث المختارة ٢٨٥ / ٧ (٢٧٤١) والبيهقي في السنن الكبرى ١٥٦ / ٩ وأبو يعلى في مسنده ٢٨٧ / ٧ (٤٣١٢ - ٤٣١١).

(٤) انظر: البيهقي والجواهر في بيان عقائد الأكابر للإمام عبد الوهاب الشعراوي . ١٢٣ / ٢

ما صلوا. كما عند «مسلم»^(١) وغيره، وهو مقيد عنده وعند آخرين بقوله ﷺ: «إِلَّا أَنْ تَرُوا كُفُّارًا بِوَاحَدًا عِنْدَكُمْ مِنَ الَّذِي فِيهِ بَرْهَانٌ»^(٢) وهو المراد بما عند البخاري وغيره عن أنس: «مَنْ شَهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاسْتَقْبَلَ قَبْلَتَنَا، وَصَلَّى صَلَاتَنَا. وَأَكَلَ ذَبِيْحَتَنَا فَهُوَ مُسْلِمٌ، لَهُ مَا لِلْمُسْلِمِ، وَعَلَيْهِ مَا عَلَى الْمُسْلِمِ»^(٣).

«تحقيق عدم التكفير بالذنب الذي هو مذهب أهل السنة ضد الخوارج»

قلت: وفي قوله ﷺ: «إِلَّا أَنْ تَرُوا كُفُّارًا بِوَاحَدًا عِنْدَكُمْ مِنَ الَّذِي فِيهِ بَرْهَانٌ» دلالة على أن تلك الرؤية إلى الرائين، فليننظروا فيما بينهم وبين الله، ولا يجب عليهم تعجيزه بحيث يحصر لسانه ولا ينطلق بتأويل، بل إنما يجب أن يكون عندهم من الله فيه برهان لا غير. وقع عند «الطبراني» فيه كما في «الفتح»^(٤) كفراً صراحةً، بصاد مهملة

(١) روى الإمام مسلم في صحيحه عن أم سلمة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال: ستكون أمراء فتتعرفون وتنكرون فمن عرف برأي ومن أنكر سلم، ولكن من رضي وتابع، قالوا: أفلأ نقاتلهم؟ قال: لا ما صلوا» كتاب الإمارة برقم ١٨٥٤) ورواه الترمذى في سننه كتاب الفتن (٢٢٦٥).

(٢) رواه البخارى في صحيحه كتاب الفتن (٧٠٥٦) ومسلم في صحيحه كتاب الإمارة (١٧٠٩).

(٣) رواه البخارى في صحيحه كتاب الصلاة برقم (٣٩٣) والترمذى في سننه كتاب الإيمان (٢٦٠٨) والنمسائي في سننه كتاب تحريم الدم (٣٩٦٨) وأبو داود في سننه كتاب الجهاد (٢٦٤١).

(٤) انظر: فتح الباري ٨/١٣.

مضمومة ثم راء، فدلّ على أنَّ التَّأویل في الصَّریح لا يقبل، وقال في «الفتح»: «قوله عندكم من الله فيه برهان أي نصّ آية أو خبر صحيح لا يحتمل التَّأویل اهـ»^(١)،^(٢).

فدلّ أنَّه يجوز التكفير بناءً على خبر واحد وإن لم يكن متواتراً، وكيف لا! وهم يكفرون بما عدّه الفقهاء من موجبات الكفر، أفلًا يكفرون بما في حديث صحيح لم يقم على تأويله دليل ودلّ أيضاً أنَّ أهل القبلة يجوز تكفيرهم وإن لم يخرجوا عن القبلة، وأنَّه قد يلزم الكفر بلا التزام وبدون أن يريد تبديل الملة، وإلا لم يحتاج الزاني إلى برهان، فهم - كما في حديث آخر عند البخاري - من جلدنا ويتكلّمون بأسنتنا، وهم دعاة على أبواب جهنَّم، من أجابهم إليها قذفوه فيها. قال القابسي - كما في «الفتح»^(٣). معناه أنَّهم في الظاهر على ملتتنا وفي الباطن مخالفون. وحمله الحافظ رحمه الله تعالى على الخوارج، وقال في ترجمة الدجال: وأماماً الذي يدعى فإنه يخرج أولاً فيدعى الإيمان والصلاح ثم يدعى النبوة ثم يدعى الإلهية اهـ^(٤).

وقال في حديث ثلاثين دجالاً، وتوجيهه زيادة العدد في بعض الروايات ما لفظه:

(١) انظر: فتح الباري ٨/١٣.

(٢) رواه البخاري في صحيحه كتاب الفتنة (٧٠٨٤) ومسلم في صحيحه كتاب الإمارة برقم (١٨٤٧).

(٣) انظر: فتح الباري ٣٦/١٣.

(٤) انظر: فتح الباري ٩١/١٣.

«ويحتمل أن يكون الذين يدعون النبوة منهم ما ذكر من الثلاثين ونحوها، وإن مَن زاد على العدد المذكور يكون كذاباً فقط لكن يدعو إلى الضلالة، كغلاة الرافضة، والباطنية، وأهل الوحدة، والحلولية، وسائر الفرق الدُّعاة إلى ما يعلم بالضرورة أنَّه خلاف ما جاء به محمد رسول الله ﷺ اه»^(١). فجعلهم من قبيل الدجال وكفراً بإنكار الضروريات بل بمخالفتهما فقط، ثم رأيت في «منحة الخالق على البحر الرائق»^(٢) لابن عابدين رحمه الله:

«وحرر العلامة نوح آفني أنَّ مراد الإمام بما نقل عنه ما ذكره في «الفقه الأكبر» من عدم التكفير بالذنب الذي هو مذهب أهل السنة والجماعة فتأمل اه».

قلت: ومسألة عدم إكفار أهل القبلة إنَّما عزوها «للمنتقى» كما في «شرح المقاصد»^(٣)، و«المسايرة»^(٤)، وعبارة «المنتقى» نقلها في «شرح التحرير»^(٥)، وسياقها عن أبي حنيفة: «ولا نكفر أهل القبلة بذنب اه». فقيد بالذنب، وهي في الرد على المعتزلة والخوارج لا غير؛ إذ صورة العبارة تعريض بمن يكفر أهل القبلة بغير ما يوجب الكفر وهو الذنب، وأمَّا كلمات الكفر، فإن لم يكفر بها فليقل: إنَّها ليست بكلمات كفر، وهو سفسطة.

(١) انظر: فتح الباري ١٣/٨٧.

(٢) انظر: البحر الرائق شرح كنز الدقائق وعلى هامشه منحة الخالق ١/٣٧١.

(٣) ص ٢٦٩.

(٤) ص ٢١٤.

(٥) ٣١٨/٣.

ثم رأيت في «كتاب الإيمان» للحافظ ابن تيمية رحمه الله صرّح به فقال^(١): ونحن إذا قلنا: أهل السنة متّفقون على أنه لا يكفر بالذنب، فإنّما نريد به المعاصي كالزنا والشرب أهـ. وأوضّحه القونوي^(٢) في «شرح العقيدة الطحاوية»^(٣).

ولهذا امتنع كثير من الأئمة عن إطلاق القول بأنّا لا نكفر أحداً بذنب، بل يقال: إنّا لا نكفرهم بكل ذنب كما يفعله الخوارج. ثم قال القونوي: وفي قوله: «بذنب» إشارة إلى تكفيره بفساد اعتقاده كفساد اعتقاد المجسمة والمشبهة ونحوهم، لأنّ ذلك لا يسمى ذنباً، والكلام في الذنب. «شرح فقه أكبر»^(٤) - من بحث الإيمان - ونحوه كلام الطحاوي في «المعتصر»^(٥) - من تفسير الفرقان -. ومن آخر «الاقتصاد» للغزالى^(٦).



(١) ص ١٢١ ، طبع قديم ١٣٢٥ هـ وص ٢٣٧ ، من طبع المكتب الإسلامي عمان ١٤١٦ هـ.

(٢) هو محمود بن أحمد الحنفي القونوي المتوفى سنة ٧٧٧ هـ.

(٣) شرح العقيدة الطحاوية للقونوي ص ٢٤٦.

(٤) ص ١٩٦ .

(٥) ص ٣٤٩ .

(٦) انظر: الاقتصاد في الاعتقاد للإمام الغزالى ص ١٧٥ - ١٧٨ ، ط: دار قتبة - لبنان ، ت: دكتورة إنصاف رمضان.

عبارات من فتح الباري بشرح صحيح البخاري
فيها فكوك لشكوك المستروحين ونجوم من
الحافظ شهاب الدين ابن حجر لرجوم الهالكين

«وقد اختلف الصحابة فيهم بعد الغلبة عليهم: هل تغنم أموالهم، وتنسب ذراريهم كالكافار، أو لا كالبغاء؟ فرأى أبو بكر الأول وعمل به، وناظره عمر رضي الله عنه في ذلك، كما سيأتي بيانه في «كتاب الأحكام» إن شاء الله تعالى. وذهب إلى الثاني ووافقه غيره في خلافته على ذلك، واستقر الإجماع عليه في حق من جحد شيئاً من الفرائض بشبهة فيطالب بالرجوع، فإن نصب القتال قوتل وأقيمت عليه الحجّة، فإن رجع وإنّا عومل معاملة الكافر حينئذ، ويقال أن أصبع من المالكية استقر على القول الأول فعد من ندرة المخالف»^(١).

قلت: أراد بقوله: «إنّا عومل معاملة الكافر» القتل كفراً، لأنّه قال الحافظ قبله: «والذين تمسّكوا بأصل الإسلام، ومنعوا الزكاة بالشبهة التي ذكروها لم يحكم عليهم بالكفر قبل إقامة الحجّة اهـ»^(٢)، وكذا نقله عن القرطبي فيما يأتي في من استسرّ منهم ببدعة^(٣). وأراد بالشبهة التأويل، ففيه أنّ المأول يستتاب، فإن تاب وإنّا حكم عليه بالكفر. فهذا غايته لا النّجاة بالتأويل.

(١) انظر: فتح الباري ١٢/٢٨٠.

(٢) نفس المصدر.

(٣) فتح الباري ١٢/٣٠١.

واستدلّ به - أي بحديث أبي سعيد في مروق الخوارج من الدين كمروق السّهم من الرمية^(١) - لمن قال بتکفير الخوارج، وهو مقتضى صنیع البخاري، حيث قرنه بالملحدین وأفرد عنهم المتأولین بترجمة، وبذلك صرّح القاضي أبو بكر ابن العربي في «شرح الترمذی»^(٢) فقال: الصحيح أنّهم کفّار، لقوله ﷺ: «يمرون من الإسلام»، ولقوله: «لأقتلنهم قتل عاد»، وفي لفظ: «ثمود»، وكل منهما إنّما هلك بالکفر، ولقوله: «هم شرّ الخلق» ولا يوصف بذلك إلّا الكفّار، ولقوله: «إنّهم أبغض الخلق إلى الله تعالى»، ولهکمهم على كلّ من خالف معتقدهم بالکفر والتخليد في النار، فكانوا هم أحقّ بالاسم منهم.

ومن جنح إلى ذلك من أئمة المتأخرین الشیخ تقی الدین السبکی فقال في «فتاویه»: احتاج من کفر الخوارج وغلاة الرّوافض بتکفيرهم أعلام الصحابة، لتضمنه تکذیب النّبی ﷺ في شهادته لهم بالجنة^(٣).

(١) ونصّه كما في «صحيح البخاري»: عن أبي سعيد رضي الله عنه قال: «بعث علي رضي الله عنه إلى النّبی ﷺ بدھيبة فقسمها بين الأربعه... وفيه... فأقبل رجل غائر العینین مشرف الوجنتین ناتی الجین کث اللحیة محلوق، فقال: أتق الله يا محمد، فقال: من يطع الله إذا عصیت، أيامنی الله على أهل الأرض فلا تأمنونی، فسأله رجل قتلَه أحسبه خالد بن الولید فمنعه، فلما ولی قال: إن من ضئضی هذا أو في عقب هذا قوم يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم يمرقون من الدين مروق السهم من الرمية يقتلون أهل الإسلام ويَدْعُون أهل الأوثان لئن أنا أدرکتهم لأقتلنَّهم قتل عاد» (كتاب أحادیث الأنبياء برقم ٣٤٤) وكتاب الأدب برقم ٦٦٢).

(٢) انظر: عارضة الأحوذی بشرح الترمذی.

(٣) انظر: فتاوى السبکی ٢/٥٧١.

قال: وهو عندي احتجاج صحيح^(١). قال: واحتاج من لم يكفرهم بأنَّ الحكم بتكفيرهم يستدعي تقديم علمهم بالشهادة المذكورة علماً قطعياً، وفيه نظر، لأنَّا نعلم تزكية من كفَّروه علماً قطعياً إلى حين موته، وذلك كاف في اعتقادنا تكفير مَنْ كفَّرهم، ويؤيده حديث: «مَنْ قال لأخيه كافر فقد باه بها أحدهما»^(٢)، وفي لفظ «مسلم»: «مَنْ رمى مسلماً بالكفر - أو قال - عدو الله إِلَّا حار عليه»^(٣). قال: وهؤلاء قد تحقق منهم أَنَّهم يرمون جماعة بالكفر ممن حصل عندنا القطع بإيمانهم، فيجب أن يحكم بکفرهم مقتضى خبر الشارع، وهو نحو ما قالوه في مَنْ سجد للصَّنم ونحوه ممن لا تصريح بالجحود فيه بعد أن فسروا الكفر بالجحود، فإن احتجُوا بقيام الإجماع على تكفيرهم فاعل ذلك. قلنا: وهذه الأخبار الواردة في حق هؤلاء تقتضي كفرهم ولو لم يعتقدوا تزكية مَنْ كفَّروه علماً قطعياً، ولا ينجيهم اعتقاد الإسلام إجمالاً، والعمل بالواجبات عن الحكم يكفرهم كما لا ينجي السَّاجد للصَّنم ذلك.

(١) انظر: فتاوى السبكي ٥٦٩/٢.

(٢) رواه بهذا اللفظ الإمام مالك في الموطأ ٩٨٤ / ٢ (١٧٧٧) ورواه البخاري في صحيحه بلفظ: «إذا قال الرجل لأخيه يا كافر فقد باه بها أحدهما» (كتاب الأدب برقم ٦١٠٣) (٦١٠٤) ومسلم في صحيحه بلفظ: «أيما أمرٍ قال لأخيه يا كافر» كتاب الإيمان برقم ٦٠.

(٣) لم أجده في صحيح مسلم بهذا اللفظ وإنما ورد فيه: «ومن دعا رجالاً بالكفر أو قال عدو الله وليس كذلك إِلَّا حار عليه» رواه مسلم في صحيحه كتاب الإيمان برقم (٦١).

قلت: وممَّن جنح إلى بعض هذا البحث الطبرى^(١) في «تهذيبه». ف قال بعد أن سرد أحاديث الباب:

فيه الرد على قول مَن قال: لا يخرج أحد من الإسلام من أهل القبلة بعد استحقاقه حكمه إلَّا بقصد الخروج منه عالماً. فإنه مبطل لقوله في الحديث: «يقولون الحق؛ ويقرؤون القرآن ويمرقون من الإسلام، ولا يتعلّقون منه بشيء» ومن المعلوم أنَّهم لم يرتكبوا استحلال دماء المسلمين وأموالهم إلَّا بخطأ منهم فيما تأولوه من آي القرآن على غير المراد منه.

ثم أخرج بسند صحيح عن ابن عباس: «وذكر عنده الخوارج وما يُلقون عند القرآن فقال: يؤمنون بمحكمه ويهلكون عند متشابهه»^(٢). ويفيد القول المذكور الأمر بقتلهم مع ما تقدّم من حديث ابن مسعود: «لا يحل قتل امرئ مسلم إلَّا بإحدى ثلات، وفيه التارك لدینه، المفارق للجماعة»^(٣). قال القرطبي في «المفہوم»: يؤيد القول بتكفيرهم التمثيل

(١) هو الإمام العلامة محمد بن جرير بن يزيد بن كثير أبو جعفر الطبرى صاحب التصانيف البدية، من أهل آمل طبرستان مولده سنة أربع وعشرين ومائتين، وكان من أفراد الدهر علماً وذكاء وكثرة تصانيف قل أن ترى العيون مثله، من أهم تصانيفه: تاريخ الأمم والملوك، تفسيره، تهذيب الآثار، توفي رحمه الله في سنة (٤٣١هـ)، (سير أعلام النبلاء ٢٦٧/١٤ - ٢٨٢/١٤).

(٢) رواه ابن جرير الطبرى في تفسيره ١٨١/٣.

(٣) رواه الإمام مسلم في صحيحه كتاب القسامه والمحاربين والقصاص والديات برقم (١٦٧٦) والترمذى في سننه كتاب الديات (١٤٠٢) وأبو داود في سننه كتاب الحدود (٤٣٥٢) وابن ماجه في سننه كتاب الحدود (٢٥٣٤).

المذكور في حديث أبي سعيد^(١).

فإنَّ ظاهر مقصوده أنَّهم خرجوا من الإسلام ولم يتعلّقوا منه بشيء كما خرج السهم من الرَّمية لسرعته وقوَّة راميه بحيث لم يتعلّق من الرَّمية بشيء، وقد أشار إلى ذلك بقوله: «سبق الفrust والدم». وقال صاحب «الشفاء» فيه: وكذا القطع بكفر كل مَنْ قال قولًا يتوصّل به إلى تضليل الأُمَّة أو تكفير الصَّحابة، وحكاه صاحب «الروضة» في كتاب الرَّدّ عنه وأقرَّه^(٢).

وذهب أكثر أهل الأصول من أهل السنة إلى أنَّ الخوارج فساق، وأنَّ حكم الإسلام يجري عليهم لتلفظهم بالشهادتين ومواظبتهم على أركان الإسلام، وإنَّما فسقوا بتكفيرهم المسلمين مستندين إلى تأويل فاسد، وجراهم ذلك إلى استباحة دماء مخالفיהם وأموالهم، والشهادة عليهم بالكفر والشرك. وقال الخطابي: أجمع علماء المسلمين على أنَّ الخوارج مع ضلالتهم فرقه من فرق المسلمين، وأجازوا مناكمتهم، وأكل ذبائحهم، وأنَّهم لا يكفرون ما داموا متمسكين بأصل الإسلام. وقال عياض: كادت هذه المسألة تكون أشد إشكالاً عند المتكلمين من غيرها حتى سأله الفقيه عبد الحق الإمام أبو المعالي فاعتذر بأنَّ إدخال كافر في الملة وإخراج مسلم عنها عظيم في الدين. قال: وقد توقف قبله القاضي أبو بكر الباقياني، وقال: لم يصرح القوم بالكفر وإنَّما قالوا أقوالاً تؤدي إلى الكفر، وقال الغزالى في كتاب «التفرقة بين الإيمان والزنادقة»: الذي ينبغي الاحتراز عن التكفير ما وجد إليه سبيلاً، فإنَّ استباحة دماء المصليين المقربين بالتوحيد خطأ،

(١) المفهم للقرطبي ٢٥٣/١٢ - ٢٦١/١٢.

(٢) انظر: روضة الطالبين للإمام التوسي ٧/٢٩٠.

والخطأ في ترك ألف كافر في الحياة أهون من الخطأ في سفك دم لمسلم واحد.

وممّا احتاجَ به مَنْ لَمْ يَكُفِّرْهُمْ قوله في ثالث أحاديث الباب بعد وصفهم بالمرopic من الدين كمرopic السهم فینظر الرامي إلى سهمه إلى أن قال: «فيتماري في الفوقة هل علق بها شيء؟ قال ابن بطال: ذهب جمهور العلماء إلى أنَّ الخوارج غير خارجين عن جملة المسلمين، لقوله: «يتماري في الفوقة» لأنَّ التماري من الشك، وإذا وقع الشك في ذلك لم يقطع عليهم بالخروج من الإسلام، لأنَّ مَنْ ثبت له عقد الإسلام بيقين لم يخرج منه إلَّا بيقين. قال: وقد سئل علي رضي الله عنه عن أهل النَّهَرِ - أي النهروان - هل كفروا؟ فقال: من الكفر فروا.

قلت: وهذا إن ثبت عن علي حمل على أنه لم يكن اطلع على معتقدهم الذي أوجب تكفيرهم عند من كفَّرْهُمْ، وفي احتجاجه بقوله: «يتماري في الفوقة» نظر، فإنَّ في بعض طرق الحديث المذكور كما تقدّمت الإشارة إليه، وكما سيأتي: «لم يعلق منه بشيء». وفي بعضها: «سبق الفرث والدم» وطريق الجمع بينهما أنه تردد: هل في الفوقة شيء أو لا؟ ثم تحقق أنه لم يعلق بالسهم ولا بشيء منه من الرمي شيء، ويمكن أن يحمل الاختلاف فيه على اختلاف أشخاص منهم، ويكون في قوله: «يتماري» إشارة إلى أنَّ بعضهم يبقى معه من الإسلام شيء. قال القرطبي في «المفهوم»: والقول بتكفيرهم أظهر في الحديث، قال على القول بتكفيرهم يقاتلون ويقتلون، وتسبى أموالهم، وهو قول طائفة من أهل الحديث في أموال الخوارج، وعلى القول بعدم تكفيرهم يسلك بهم مسلك أهل البغي إذا شقّوا العصا ونصبوا الحرب، فأمّا مَنْ استسرَ منهم ببدعة، فإذا ظهر عليه هل يقتل بعد الاستتابة أو لا يقتل بل يجتهد

في ردّ بدعته؟ اختلف فيه بحسب الاختلاف في تكفيرهم، قال: وباب التكفير باب خطر، ولا نعدل بالسلامة شيئاً.

قال: وفي الحديث علم من أعلام النبوة حيث أخبر بما وقع قبل أن يقع، وذلك أنَّ الخوارج لما حكموا بکفر مَن خالفهم استباحوا دمائهم وتركوا أهل الذمَّة فقالوا: نفِ لَهُم بعهْدِهِمْ، وتركتوا قتال المشركين، واشتغلوا بقتال المسلمين، وهذا كلُّه من آثار غبابة الجهال الذين لم تنشرح صدورهم بنور العلم، ولم يتمسَّكوا بحبل وثيق من العلم، وكفى أنَّ رأسهم^(١) ردَ على رسول الله ﷺ أمره، ونسبه إلى الجور!! – نسأل الله السلامة –.

قال ابن هبيرة: وفي الحديث أنَّ قتال الخوارج أولى من قتال المشركين، والحكمة فيه أنَّ في قتالهم حفظ رأس مال الإسلام، وفي قتال أهل الشرك طلب الربح. وحفظ رأس المال أولى، وفيه الزَّجر عن الأخذ بظواهر جميع الآيات القابلة للتأويل التي يفضي القول بظاهرها إلى مخالفة إجماع السلف.

وفي التحذير من الغلوّ في الديانة والتنطّع في العبادة بالحمل على النفس فيما لم يأذن فيه الشَّرع، وقد وصف الشارع الشريعة بأنَّها سهلة سمحَة، وإنَّما ندب إلى الشدَّة على الكُفَّار وإلى الرأفة بالمؤمنين، فعكس ذلك الخوارج كما تقدَّم بيانه.

وفيه جواز قتال مَن خرج عن طاعة الإمام العادل، ومن نصب الحرب فقاتل على اعتقاد فاسد، ومن خرج يقطع الطَّريق، ويُخيف السبيل، ويُسعي

(١) هو ذو الخويصرة.

في الأرض بالفساد. وأمّا من خرج عن طاعة إمام جائز أراد الغلبة على ماله أو نفسه أو أهله فهو معذور، لا يحل قتاله، وله أن يدفع عن نفسه وماليه وأهله بقدر طاقته، وسيأتي بيان ذلك في كتاب الفتنة.

وقد أخرج الطبرى بسند صحيح عن عبد الله بن الحارث عن رجل من بني نضر عن علي، وذكر الخوارج فقال: إن خالفوا إماماً عادلاً فقاتلواهم، وإن خالفوا إماماً جائراً فلا تقاتلوهم، فإن لهم مقلاً.

قلت: وعلى ذلك يحمل ما وقع للحسين بن علي رضي الله عنه، ثم لأهل المدينة في الحرّة، ثم لعبد الله بن الزبير، ثم للقراء الذين خرجوا على الحجاج في قصة عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث. والله أعلم.

وفيه: أنَّ من المسلمين مَن يخرج من الدين من غير أن يقصد الخروج منه، ومن غير أن يختار ديناً على دين الإسلام. وإنَّ الخوارج شرُّ الفرق المبتدةعة من الأُمَّةِ الْمُحَمَّدِيَّةِ، ومن اليهود والنصارى.

قلت: والأخير مبني على القول بتكفيرهم مطلقاً، وفيه منقبة عظيمة لعمر رضي الله عنه لشدّته في الدين، وفيه أنَّه لا يكتفى في التعديل بظاهر الحال ولو بلغ المشهود بتعديلها الغاية في العبادة والتقصّف والورع حتى يختبر باطن حاله^(١).

أيضاً: وفيه: منع قتل مَن قال: لا إله إلَّا الله، ولو لم يزد عليها، وهو كذلك ولكن هل يصير بمجرد ذلك مسلماً؟ الرَّاجح: لا، بل يجب الكف عن قتله حتى يُختبر، فإن شهد بالرسالة والتزم أحكام الإسلام حكم بإسلامه؛ وإلى ذلك الإشارة بالاستثناء بقوله: إلَّا بحقِّ الإسلام.

(١) إلى هنا من فتح الباري ١٢ / ٣٠٢.

قال البغوي: الكافر إذا كان وثنياً أو ثنوياً، لا يقر بالوحدانية فإذا قال: لا إله إلا الله حكم بإسلامه، ثم يجبر على قبول جميع أحكام الإسلام ويبرأ من كل دين خالف دين الإسلام، وأماماً من كان مقرراً بالوحدانية منكراً للنبوة فإنه لا يحكم بإسلامه حتى يقول: محمد رسول الله، فإن كان يعتقد أنَّ الرسالة المحمدية إلى العرب خاصة فلا بد أن يقول إلى جميع الخلق، فإن كان كفر بجحود واجب أو استباحة محرّم فيحتاج أن يرجع عما اعتقده، ومقتضى قوله يجبر أنه إذا لم يتلزم تجري عليه أحكام المرتد، وبه صرَّح القفال اهـ^(١).

أيضاً: وقال الغزالى في «الوسيط»^(٢) - تبعاً لغيره -: في حكم الخوارج وجهان، أحدهما: أنه كحكم أهل الردة، والثانى: أنه كحكم أهل البغي، ورجح الرافعى الأول، وليس الذى قاله مطرداً في كل خارجي، فإنَّهم على قسمين: أحدهما من تقدم ذكره، والثانى: من خرج في طلب الملك لا للدعاء إلى معتقده، وهم على قسمين أيضاً: قسم خرجوا غضباً للدين من أجل جور الولاة، وترك عملهم بالسنة النبوية، فهو لاء أهل حق، ومنهم: الحسين بن علي رضي الله عنه، وأهل المدينة في الحرّة، والقراء الذين خرجوا على الحجاج، وقسم خرجوا لطلب الملك فقط، سواء كانت فيهم شبهة أم لا، وهم البغاة، وسيأتي بيان حكمهم في كتاب الفتنة، وبالله التوفيق^(٣).

(١) فتح الباري ٢٧٩/١٢.

(٢) انظر: الوسيط للغزالى ٤١٦/٦، ت: أحمد محمود إبراهيم ومحمد محمد تامر.

(٣) فتح الباري ٢٨٦/١٢.

أيضاً: وقال ابن دقيق العيد: قد يؤخذ من قوله: «المفارق للجماعة» أنَّ المراد: المخالف لأهل الإجماع، فيكون متمسِّكاً لمن يقول: مخالف الإجماع كافر، وقد نسب ذلك إلى بعض النَّاس، وليس ذلك بالبَيْن، فإنَّ المسائل الإجماعية تارة يصحبها التَّواتر بالنقل عن صاحب الشرع، كوجوب الصلاة مثلاً، وتارة لا يصحبها التَّواتر، فالأوَّل يكفر جاحده لمخالفة التَّواتر لا لمخالفة الإجماع، والثاني لا يكفر به.

قال شيخنا في «شرح الترمذى»: الصحيح في تكفير منكر الإجماع تقييده بإنكار ما يعلم وجوبه من الدين بالضرورة، كالصلوة الخمس، ومنهم مَن عَبَرَ بإنكار ما علم وجوبه بالتَّواتر، ومنه القول بحدوث العالم. وقد حكى عياض رحمة الله وغيره الإجماع على تكفير مَن يقول بقدَم العالم.

وقال ابن دقيق العيد: وقع هنا من يدُّعِي الحدق في المعقولات ويميل إلى الفلسفة فظنَّ أنَّ المخالف في حدوث العالم لا يكفر، لأنَّه مَن قبيل مخالفة الإجماع، وتمسَّك بقولنا أنَّ منكر الإجماع لا يكفر على الإطلاق حتى يثبت النقل بذلك متواتراً عن صاحب الشرع. قال: وهو تمسَّك ساقط، إما عن عَمَى في البصيرة، أو تعامي؛ لأنَّ حدوث العالم من قبيل ما اجتمع فيه الإجماع والتَّواتر بالنقل^(١).

وقد قال الحافظ رحمة الله في آخر بحثه: «ومخالف الإجماع داخل في مفارقة الجماعة» اهـ^(٢).



(١) فتح الباري ١٢/٢٠٢.

(٢) فتح الباري ١٢/٢٠٤.

«ستة تنبیهات من المؤلف

مستفادة من كلمات ابن حجر بتحقيقات ممتعة»

الأول: إنَّ أمير المؤمنين في الحديث الإمام البخاري رحمه الله مائل إلى إكفار الخوارج - أي بعض من استحق منهم ذلك، وقد صرَّح به في كتابه «خلق أفعال العباد»^(١) - في فرق، وبوجوب قتلهم بعد الإعذار إليهم والاستابة، ولا يجب بل لا يمكن إل姣اهم واضطراهم إلى الحق^(٢). أي لا يتصور من البشر إيجاد اليقين وإلقاء في قلوبهم بحيث لا يبقى بعده إلَّا عناد و McKabرة، كما يزعمه الزَّاعمون من لم ينظر في الكتب وأقوال الأئمة، وبني خياله على الحرية الدائرة في هذا العصر، ومجرد تحسين وتقبيل عقلي، ومثل هذا هو الذي ذكره علماء المذاهب الأربعة في باب المرتد حيث قالوا: يستتاب ويكشف شبهته، أي يذكر عنده ما يكشف الشبهة، لا أَنَّه يستطيع أحد أن ييقنه بذلك ويلجئه إليه؟ فإذا لم يرجع قتل كفراً. قال الشيخ ابن الهمام في «المسايير» في إنكار القطعي الغير ضروري: إلَّا أن يذكر له أهل العلم ذلك فيلتجئ أهـ^(٣).

ويؤخذ ذلك مما نقله الحموي في «الجمع والفرق» عن محمد

(١) انظر: خلق أفعال العباد ص ٣٤.

(٢) وقد قال نوح لقومه: ﴿أَنْزِمُكُمُوهَا وَأَنْتُمْ لَهَا كَفِيرُونَ﴾ [سورة هود: الآية ٢٨].

(٣) المسايير ص ٢٠٨ ط: مصر.

رحمه الله وعن أبي يوسف رحمه الله في «البحر» في تعليم الجahلة، وممّا في «الهنديّة» عن «اليتيمه» في ما يتعلّق بالصلوة^(١).

وهاك نصّ تراجم البخاري:

قال: «باب قتل الخوارج والملحدين بعد إقامة الحجّة عليهم وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضْلِلَ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ﴾»^(٢).

ثم بوّب على وجه العذر في ترك قتلهم حيث ترك فقال: «باب ترك قتال الخوارج للتّألف، ولئلا ينفر الناس عنه»^(٣).

ثم بوّب على التأويل وقال: «باب ما جاء في المتأولين»^(٤)، وأراد به تأويلاً لا يكون كتأويل الخوارج؛ إذ بوّب عليهم قبل ذلك، وذلك التأويل كما في «الفتح» ما كان سائغاً في كلام العرب، وكان له وجه في العلم اهـ^(٥).

(١) ونصّه: «وفي اليتيمه سُئل عمن أسلم وهو في ديارنا ثم بعد شهر سُئل عن الصلوات الخمس فقال: لا أعلم أنها فرضت علىي، قال: كفر، إلا أن يكون في حدثان ما أسلم». (الفتاوى الهندية ٢٦٩).

(٢) انظر: صحيح البخاري مع الفتح ١٢/٢٨٣.

(٣) انظر: صحيح البخاري مع الفتح ١٢/٢٩٠.

(٤) انظر: صحيح البخاري مع الفتح ١٢/٣٠٤.

(٥) فتح الباري ١٢/٣٠٤، ونصّ كلام الحافظ: «قال العلماء: كل متأول معذور بتأويله ليس بأئم إذا كان تأويله سائغاً في لسان العرب وكان له وجه في العلم».

وقال تلميذه شيخ الإسلام زكريا الأنصاري^(١) في «تحفة الباري»: ولا خلاف أنَّ المتأول معذور بتأويله إنْ كان تأويله ساعغاً له. لا مطلق التأويل فإنه لا يدفع القتل بل لا يدفع الكفر أيضاً.

الثاني: إنَّ إنكار القطعي كفر، ولا يشترط أن يعلم ذلك المنكر قطعياً ثم ينكر فيكون بذلك كافراً على ما يتوهمه الخائلون، بل يشترط قطعياته في الواقع، فإذا جحد شخص ذلك القطعي استتب، فإنْ تاب وإنَّا قتل على الكفر، وليس وراء الاستتابة مذهب كما قال القائل:

وليس وراء الله للمرء مذهب

وذلك من كلام الشيخ تقي الدين السبكي في عبارة الحافظ رحمة الله^(٢).

الثالث: الرد على من قال: لا يخرج أحد من أهل الإسلام من أهل القبلة بعد استحقاقه حكمه إلَّا بقصد الخروج منه عالماً، وذلك من كلام الطبرى في عبارته، ومن كلام القرطبي أيضاً في آخر العبارة.

(١) هو الشيخ زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري القاهري الأزهري القاضي الشافعى ولد سنة ٨٢٣هـ، وله تصانيف كثيرة منها فتح الرحمن في التفسير، وتحفة الباري على صحيح البخاري، وشرح ألفية العراقي، وفتح العلام بشرح الأعلام بأحاديث الأحكام وغيرها، توفي في سنة ٩٢٦هـ (البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع) شذرات الذهب ١٣٤/٨، الأعلام للزركلي ٤٦/٣).

(٢) انظر: فتح الباري ٣٧٧/٨. والشعر من كلام النابغة الذبياني حيث قاله وهو يعتذر إلى النعمان بن المنذر ويمدحه، وتمامه كما في (الأغاني ٦/١١):
«حلفت فلم أترك لنفسك ريبة * وليس وراء الله للمرء مذهب»

وقال ابن تيمية في «الصارم المسلول»^(١): والغرض هنا أنَّه كما إنَّ الردَّة تتجزَّد عن السبِّ فكذلك قد تتجزَّد عن قصد تبديل الدين وإرادة التكذيب بالرسالة، كما تجرَّد كفر إبليس عن قصد التكذيب بالربوبية، وإن كان عدم هذا القصد لا ينفع من قال الكفر، أن لا يقصد أن يكفر أه.

قال: وهذا الرَّجُل لم يظهر مجرَّد تغيير الاعتقاد حتى يعود معصوماً بعوده إليه، وليس هذا القول من لوازم تغيير الاعتقاد حتى يكون حكمه كحكمه.

قال: ومن جهة كونه قد يظن أو يقال أنَّ الاعتقاد قد يكون سالماً معه فيصدر عَمِّن لا يريد الانتقال من دين إلى دين، ويكون فساده أعظم من فساد الانتقال؛ إذ الانتقال قد علم أنَّه كفر فنزع عنه ما نزع عن الكفر، وهذا قد يظن أنَّه ليس بكفر إلَّا إذا صدر استحلالاً، بل هو معصية، وهو من أعظم أنواع الكفر أه.

قلت: المراد بالمرopic هو الخروج من حيث لا يدري، وهو مؤذى هذا اللفظ وحقه، ومن قال ذلك لعلَّه يقول: أنَّ أهل الملل غير الإسلام لا يهلكون أيضاً متى لم يكونوا معاندين، وقد نسب ذلك إلى بعض، وقد قال القاضي أبو بكر الباقلاني^(٢) - كما في «الشفاء» - إنَّ هذا

(١) انظر: الصارم المسلول ١/٣٧٥.

(٢) هو الإمام العلامة القاضي أبو بكر الباقلاني محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر، صاحب التصانيف وكان يضرب المثل بفهمه وذكائه، كان ثقة إماماً بارعاً، صنف في الرد على الرافضة والمعتزلة والخوارج والجهمية والكرامية، توفي رحمه الله في سنة ثلاثة وأربعين هجرية. (سير أعلام النبلاء ١٩٠/١٧، شذرات الذهب ١٦٨/٣، وفيات الأعيان ٤/٢٦٩)

القول كفر، ومعلوم أنَّ دليلاً ذلك القائل لو كان صحيحاً كان عاماً يشمل أهل الإسلام وغيرهم ممَّن لم يكابر.

الرابع والخامس: جواب الحافظ عن أدلة من لم يكُفِّر الخوارج، ثم تقسيم منه إلى مَنْ كفر منهم وإلى مَنْ لم يكفر، من عنده ومن كلام الغزالى أيضاً في «الوسيط» فإن لم يكن الحافظ اختار تكفير الخوارج فقد أجاب عن أدلة عدم التكفير. والحق أنَّ مَنْ أنكر متواتراً كفر، وَمَنْ لا فلا، والحق أيضاً أنَّ حديث المروق يدل على أنَّ المارقة أقرب إلى الكفر من الإيمان^(١)، ومن أصرح ما وجدت فيه ما عند ابن ماجه عن أبي أمامة رضي الله عنه: «قد كان هؤلاء مسلمين فصاروا كفاراً». قلت: يا أبا أمامة هذا شيء تقوله؟ قال: بل سمعته من رسول الله ﷺ^(٢). قال الحافظ محمد بن إبراهيم اليماني في «إيثار الحق»^(٣): إسناده حسن اهـ. وحسنه الترمذى مختصراً^(٤)، وبعضهم كالطھطاوى^(٥) في الإمامة فسر الخوارج بمن خرج عن عقيدة السنة، وكذا ابن عابدين

(١) وراجع: «الموضع» من قوله تعالى: «هُمُ الْكُفَّارُ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَانِ»، وقوله تعالى: «وَلَئِنْ دَعَا إِلَيْهِمْ كَلْمَةُ الْكُفَّارِ وَكَفَرُوا بَعْدَ إِشْكَانِهِمْ»، وقوله تعالى: «لَوْ نَعْلَمُ فَقَاتِلًا لَا تَبْغِنُوكُمْ»، وقوله تعالى: «وَرَبِّيْدُوكُمْ أَنْ يُفَرِّقُوكُمْ بَيْنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ».

(٢) رواه ابن ماجه في سننه كتاب المقدمة (١٧٦).

(٣) انظر: إيثار الحق على الخلق ص ٣٨٢.

(٤) سنن الترمذى كتاب تفسير القرآن برقم (٣٠٠٠).

(٥) هو الشيخ أحمد بن محمد بن إسماعيل الطھطاوى، فقيه حنفى، اشتهر بكتابه حاشية الدر المختار، ولد بطھطا وتقلد مشيخة الحنفية بمصر وتوفي سنة ١٢١١هـ بالقاهرة، وحضر إلى مصر متقدماً القضاة بطھطا (وهي طھطا) وربما قيل له «الطھطاوى»، (الأعلام ١/٢٤٥).

هناك^(١)، وروى النسائي عن أبي بربعة قال: «أُتي رسول الله ﷺ بما فقسمه» الحديث، ثم قال: «يخرج في آخر الزمان قوم - كان هذا منهم - يقرؤون القرآن أهله. لا يزالون يخرجون حتى يخرج آخرهم مع المسيح الدجال»^(٢). وصرّح في «الصارم» في السنة الرابعة عشر بكتابتهم^(٣)، وأجاب هناك عن كل ما يرد ومن الحديث الخامس عشر، وشواهد حديث أبي بربعة في «الكنز» و«المستدرك»^(٤).

السادس: إنَّ قتال الخوارج أولى من قتال المشركين، وذلك من كلام ابن هبيرة^(٥) وأقول: كذلك إكفار المتأولين والملحدين أهم من إكفار المعاندين، فإنَّ التأويل يتَّخذ ديناً كما اتَّخذه أتباع ذلك الدجال

(١) ونصّه: «أراد بهم مَن خرج عن معتقد أهل الحق» (رد المحتار على الدر المختار/١٥٦١)، وقال في ٦٩٨/٦ تعريف أهل الهوى: «أهل الهوى أهل القبلة الذين لا يكون معتقدهم معتقد أهل السنة، وهم الجبرية والقدرية والروافض والخوارج...».

(٢) رواه النسائي في سننه كتاب تحريم الدم برقم (٤١٠٣) وأحمد في مسنده ٤/٤٢٤، والبزار في مسنده ٩/٢٩٤ (٣٨٤٦) والروياني في مسنده ٢/٢٦ برقم (٧٦٦).

(٣) قال: السنة الرابعة عشرة: حديث الأعرابي الذي قال للنبي ﷺ لِمَا أَعْطَاهُ: ما أَحْسَنْتُ وَلَا أَجْمَلْتُ، فَأَرَادَ الْمُسْلِمُونَ قُتْلَهُ، ثُمَّ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَوْ تَرَكْتُمْ حِينَ قَالَ الرَّجُلُ مَا قَالَ فَقُتْلُتُمُوهُ دَخْلَ النَّارِ»... إِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ يَدْلِيلٌ عَلَى «أَنَّ مَنْ آذَاهُ إِذَا قُتِلَ دَخَلَ النَّارَ وَذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى كُفْرِهِ...» ١٨٥/١.

(٤) انظر: المستدرك على الصحيحين ٢/١٦٠ (٢٦٤٧)، وذكره المتقي الهندي في كنز العمال (٣١٥٨٤).

(٥) انظر: فتح الباري ١٢/٣٠١.

بخلاف التعمّد، هذا وقد بُوَّب البخاري قبل هذا على إنكار بعض الضروريات، وأنه ارتداد فقال: (باب قتل مَنْ أَبَى قبول الفرائض وما نسبوا إلى الردة)^(١).

وأخرج فيه حديث قتال أبي بكر مع مَنْ فَرَّقَ الصَّلَاةَ وَالزَّكَاةَ، فجعلهم مرتدّين، مع أنَّهم كانوا متأولين، فظهر أنَّ التَّأوِيلَ في ضروريات الدين لا يدفع الكفر، وغاية ما يوسع فيه هو الإنذار والاستابة، فإن تاب وإنَّا قاتل كفراً، وليس ذلك إكراهاً مذموماً بل هو إكراه على الحق الذي وضحت حقيقته، فهو عين العدل وعين الصواب.

قال القاضي أبو بكر ابن العربي في «أحكام القرآن» في قوله تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ الآية: المسألة الثانية قوله تعالى: «لا إكراه» عموم في نفي إكراه بالباطل، فأما الإكراه بالحق فإنَّه من الدين، وهل يقتل الكافر وإنَّا على الدين. قال ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله»، وهو مأخذ من قوله تعالى: ﴿وَقَاتَلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَّيَكُونَ الَّذِينَ لَهُمْ أَهْلُ الْحَدْثَاءِ﴾^(٢). وأعاده في «المتحنة»^(٣). وقال في «الصحيح» عن النبي ﷺ: «عجب ربكم من قوم يقادون إلى الجنة بالسلاسل^(٤) أهـ».

(١) انظر: صحيح البخاري مع الفتح ٢٧٥/١٢.

(٢) انظر: أحكام القرآن لابن العربي ١/٣١١ - ٣١٠، ولم أر في هذه الآية كلاماً أحسن مما في فتح البيان، ولعله عن فتح القدير للشوکانی على ما هو عادته، (انظر: فتح القدير للشوکانی ٤١٦/١ - ٤١٧).

(٣) انظر: أحكام القرآن لابن العربي ٤/٢٠٥.

(٤) الحديث رواه أحمد في مسنده ٢/٣٠٢ (٨٠٠٠) وأبو داود في سننه كتاب =

والحق أن الإكراه على الحق الذي كان وضوحاً بديهياً ليس بإكراه، واختاره في «روح المعاني» أيضاً^(١).

وهذه أكثر الشكوك التي تغشى الناظرين في هذه المسألة، وقد أحاطها وأماطها الحافظ وحْكَها وفَكَّها، فأبى المستروون إلا استرسالهم مع ما يركبه الخيال ويجلبه من حديث نفس وأمنية، والله الهادي، ومن يضلله فلا هادي له:
يريد الكافرون^(٢) ليطفئوه ويأبى الله إلا أن يتمّه



= الجهاد برقم (٢٦٧٧) كما أخرجه ابن حبان في صحيحه ٣٤٣/١ برقم (١٣٤).

(١) روح المعاني ١٢/٣ - ١٣.

(٢) ورد في تاج الترجم لابن قطلوبيغا، وكذلك في خلاصة الأثر بلفظ «الحاسدون» بدل «الكافرون».

نُقول من الأئمَّةِ الْأَرْبَعَةِ وَغَيْرِهِمْ مِنْ أئمَّةِ الدِّينِ
كَأْبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدَ وَالْبَخَارِيِّ رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ
فِيمَنْ يَسْتَحِقُّ القَتْلَ مِنْ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ وَتَكْفِيرِهِمْ

وهو ما ذكره الطحاوي قال: حَدَّثَنَا سَلِيمَانُ بْنُ شَعِيبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي يُوسُفَ فِي نَوَادِرِ ذِكْرِهِ عَنْهُ، أَدْخَلَهَا فِي أَمَالِيهِ عَلَيْهِمْ، قَالَ: قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: «اَقْتُلُوا الزَّنْدِيقَ سَرًاً إِنْ تَوْبَتْ لَا تَعْرِفُ». «أَحْكَامُ الْقُرْآنِ» لِأَبِي بَكْرِ الرَّازِيِّ^(١) و«عَمَدةُ الْقَارِيِّ»^(٢).

قال أبو مصعب عن مالك في المسلم إذا تولى عمل السحر: قتل ولا يستتاب، لأنَّ المسلم إذا ارتدَّ باطناً لم تعرف توبته بإظهاره الإسلام. «أَحْكَامُ الْقُرْآنِ» لِأَبِي بَكْرِ الرَّازِي^(٣). ونحوه في «الموطأ» من القضاء في مَنْ ارتدَّ عن الإسلام^(٤).

وقولهم في ترك قبول توبة الزنديق: يوجب أن لا يستتاب الإسماعيلية وسائر الملحدين الذين قد علم منهم اعتقاد الكفر، كسائر الزنادقة، وأن يقتلوا مع إظهارهم التوبة. «أَحْكَامُ الْقُرْآنِ»^(٥).

(١) أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِلْجَصَاصِ الرَّازِيِّ ٦٥/١، ت: مُحَمَّدُ الصَّادِقُ قَمْهَاوِي.

(٢) عَمَدةُ الْقَارِيِّ ١/١٨١.

(٣) أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِلْجَصَاصِ الرَّازِيِّ ٦٢/١.

(٤) موطأ الإمام مالك ٢/٧٣٦ (١٤١٣).

(٥) أَحْكَامُ الْقُرْآنِ ١/٦٦.

وأبسط من ذلك في «الأحكام»، روایة ودرایة^(۱).

وقد روی هشام بن عبید الله الرّازی عن محمد بن الحسن: أنَّ مَنْ
صَلَّى خلف المُعْتَزِّي يُعَيَّد صلاتَه. وروى هشام أيضًا عن يحيى بن أكثم
عن أبي يوسف: أَنَّه سُئلَ عن المُعْتَزِّلة فَقَالَ: هُمُ الْزَنَادِقَةُ، وَقَدْ أَشَارَ
الشافعی فی كتاب القياس إلی رجوعه عن قبول شهادة المُعْتَزِّلة وأهله
الآهواء. وبه قال مالک وفقهاء المدينة. فكيف يصح من أئمة الإسلام
إكرام القدرية بالنزول لهم بکفرهم. «الفرق بين الفرق»^(٢).

وكذلك في «كتاب العلو» للذهببي وفي «الأم» للشافعي رحمه الله
ما تجوز به شهادة أهل الأهواء: ولا أرد^(٣) شهادة أحد بشيء من
التأويل كان له وجه يحتمله أه. وفي «اليواقيت» قال المخزومي رحمه
الله: أراد الإمام الشافعي رحمه الله بأهل الأهواء أصحاب التأويل
المحتمل أه.

«تكفیر القائل بخلق القرآن وتحقيق التأويل فيه»

وروى هشام بن عبد الله الرّازي عن محمد بن الحسن أنَّه قال: مَنْ صَلَّى خَلْفَ مَنْ يَقُولُ بِخَلْقِ الْقُرْآنِ أَنَّهُ يَعِدُ الصَّلَاةَ. «الْفَرْقُ بَيْنَ الْفَرْقَيْنِ»^(٤).

(١) أحكام القرآن للجصاص الرazi ٢٧٣ / ٣ - ٢٧٥ .

(٢) الفرق بين الفرق ص ١٥٦.

(٣) هكذا ورد في الأصل، والصحيح كما ورد في كتاب «الأم» «ولا رد شهادة أحد...» (٢٢٢/٦ ط: دار الفكر). وانظر: العلو للذهبي ص ١٣٩.

(٤) الفرق بين الفرق ص ٣٥١

قلت: فهذا قول محمد رحمه الله في الإعادة، وقد روى محمد رحمه الله عدم جواز الصلاة خلف أهل الأهواء عن أبي حنيفة رحمه الله وأبي يوسف رحمه الله، كما في إمامية «فتح القدير»^(١).

وتبرأً منهم المتأخرون من الصحابة، كعبد الله بن عمر، وجابر بن عبد الله، وأبي هريرة، وابن عباس، وأنس بن مالك، وعبد الله بن أبي أوفى، وعقبة بن عامر الجهنمي، وأقرانهم؛ وأوصوا أخلاقهم بأن لا يسلمو على القدرة، ولا يصلوا على جنائزهم، ولا يعودوا مرضاهم. «الفرق بين الفرق»^(٢) و«عقيدة السفاريني»^(٣). وبسط الأحاديث المرفوعة فيه عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم.

وفي «السير الكبير» من لفظ محمد رحمه الله^(٤): ومن أنكر شيئاً من شرائع الإسلام فقد أبطل قول: لا إله إلا الله أهـ.

قال: سمعت سفيان الثوري يقول: قال لي حماد بن أبي سليمان: أبلغ أبا فلان المشرك فإني بريء من دينه، وكان يقول: القرآن مخلوق. وقال الثوري: من قال: القرآن مخلوق فهو كافر. وقال علي بن عبد الله (ابن المديني) القرآن كلام الله، من قال أنه مخلوق فهو كافر، لا يصلح خلفه^(٥).

(١) انظر: شرح فتح القدير ١/٣٥٠ - ٣٥١.

(٢) الفرق بين الفرق ص ١٥.

(٣) ٢٥٦/١.

(٤) انظر: السير الكبير ٦/٤٥١٣ (١٣٢) باب ما يكون الرجل به مسلماً يدرأ عنه القتل والسيبـ.

(٥) انظر: العقيدة الأصفهانية ص ٩٢، ص ٨٨، الفتوى الكبرى ٥/٢٩. و ٦/٣٥٨.

قال أبو عبد الله البخاري : نظرت في كلام اليهود والنصارى والمجوس فما رأيت أضل في كفرهم منهم ، وإنّي لاستجهل من لا يكفرهم إلّا مَنْ لا يعرّف كفرهم^(١) ، وقال زهير السختياني : سمعت سلام بن أبي مطیع يقول : الجهمية كفار^(٢) .

قال أبو عبد الله : ما أبالي صلّيت خلف الجهمي والرافضي أم صلّيت خلف اليهود والنصارى ، ولا يسلّم عليهم ، ولا يعادون ولا يناكحون ، ولا يشهدون ، ولا تؤكل ذبائحهم . « خلق أفعال العباد » للبخاري ملتقطاً^(٣) .

ونقل العبارة الأولى في كتاب « الأسماء والصفات » والثانية كذلك ، ونقل العبارة الثانية في « فتاوى الحافظ ابن تيمية » فجعلها نقل البخاري عن أبي عبيد هو الإمام القاسم بن سلام .

« تكفير أبي حنيفة الجهمية والقائل بخلق القرآن »

وقال ابن أبي حاتم الحافظ ، ثنا أحمد بن محمد بن مسلم ، ثنا علي بن الحسن الكراعي قال : قال أبو يوسف : ناظرت أبي حنيفة ستة أشهر فاتّفق رأينا على أنَّ مَنْ قال : القرآن مخلوق فهو كافر . قال

(١) خلق أفعال العباد للبخاري ص ٣٣ ، وذكره الحافظ ابن تيمية رحمه الله في العقيدة الصهيونية ص ٩٣ وفي الفتوى الكبرى ٥/٢٩ وفي بيان تلبيس الجهمية ٤٤/٢ ، وفي مجموع الفتاوى ١٢/٥٠٩ ، ومجموعة الرسائل والمسائل ٣٦/٣ .

(٢) خلق أفعال العباد ص ٣٤ ، مجموع الفتاوى ٣/٣٥١ .

(٣) خلق أفعال العباد ص ٣٥ ، الفتوى الكبرى ٦/٣٦٥ ، بيان تلبيس الجهمية ٢/٨٢ .

أحمد بن القاسم بن عطية: سمعت أبا سليمان الجوزجاني يقول: سمعت محمد بن الحسن يقول: والله لا أصلح خلف من يقول: القرآن مخلوق؛ ولا أستفتى إلا أمرت بالإعادة. «كتاب العلو»^(١).

وأرادوا بخلق القرآن كونه منفصلاً عن الله لا قائماً به ولا صفة له، فلا ينافي حدوث الكلام اللفظي، أعني جزئاته، صرّح بهذه العناية الحافظ ابن تيمية في عدّة من تصانيفه.

قلت: وفي «المسايرة»^(٢): إنَّ أبا حنيفة رحمه الله قال لجهم: أخرج عَنِّي يا كافر. وفي «الرسالة التسعينية» للحافظ ابن تيمية بإسناد عن محمد قال: قال أبو حنيفة رحمه الله: لعن الله عمرو بن عُبيدة^(٣). ثم حمل في «المسايرة» قوله لجهم على التأويل، وهذا غير ظاهر، كيف وقد ورد الوعيد الشديد في إكفار المسلمين. فحاشا جناب الإمام رحمه الله عن ذلك لو لم يكن عنده كافراً.

قال: سمعت سليمان يقول سمعت الحارث بن إدريس يقول: سمعت محمد بن الحسن الفقيه يقول: مَنْ قَالَ: الْقُرْآنُ مَخْلُوقٌ فَلَا تَصِلُّ خَلْفَهُ . وَقَرَأْتُ فِي كِتَابِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفِ ابْنِ إِبْرَاهِيمِ الدَّقَاقِ رَوْاْيَتَهُ عَنْ أَبِي صَالِحِ الْهَمْذَانِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي أَيُوبِ الرَّازِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ سَابِقٍ يَقُولُ: «سَأَلْتُ أَبَا يُوسُفَ فَقَلَّتْ أَكَانَ أَبُو حَنِيفَةَ يَقُولُ: الْقُرْآنُ مَخْلُوقٌ؟ فَقَالَ: مَعَاذُ اللَّهِ، وَلَا أَنَا أَقُولُهُ . فَقَلَّتْ أَكَانَ يَرَى رَأِيَّ جَهَنَّمَ؟ فَقَالَ: مَعَاذُ اللَّهِ، وَلَا أَنَا أَقُولُهُ».

(١) كتاب «العلو للعلي الغفار» للذهبي ص ١٥٢.

(٢) كتاب «المسايرة» ص ٢١٤.

(٣) انظر: الفتاوى الكبرى لشيخ الإسلام ابن تيمية ٦/٧٧، ٦/٥٥٩.

رواته ثقات^(١).

وأنباني أبو عبد الله الحافظ إجازة قال: أنا أبو سعيد أحمد بن يعقوب الثقفي قال: ثنا عبد الله بن أحمد بن عبد الرحمن الدشتكي قال: سمعت أبي يقول: سمعت أبا يوسف القاضي يقول: كلمت أبا حنيفة سنة جراء في أن القرآن مخلوق أم لا؟ فاتفق رأيه ورأيي على أنَّ من قال: القرآن مخلوق فهو كافر. قال أبو عبد الله: رواه هذا كلهم ثقات. «كتاب الأسماء والصفات للبيهقي»^(٢).

«تكفير الشافعي وغيره القدري»

وحكى ابن المنذر عن الشافعي رحمه الله: لا يستتاب القدري، وأكثر أقوال السلف تكفيرهم، وممَّن قال به: الليث، وابن عيينة، وابن لهيعة، روى عنهم ذلك فيمن قال بخلق القرآن. وقال ابن المبارك: والأودي، ووكيع، وحفص بن غياث، وأبو إسحاق الفزاروي، وهشيم، وعلي بن عاصم في آخرين، وهو من قول أكثر المحدثين والفقهاء والمتكلِّمين فيهم وفي الخارج والقدري، وأهل الأهواء المضلة، وأصحاب البدع المتأولين، وهو قول أحمد بن حنبل. «شفاء».

وأطال الأستاذ أبو منصور البغدادي صاحب «الفرق بين الفرق» في تكفير الغلاة من أهل الأهواء في كتابه «الأسماء والصفات» كما في «شرح الإحياء»^(٣).

(١) كتاب «الأسماء والصفات» للبيهقي ٦١١/١.

(٢) انظر: الأسماء والصفات للبيهقي ٦١١/١.

(٣) شرح إحياء علوم الدين ٢/٢٥٣.

ومعلوم أنَّ البدعة والهوى إنَّما تكون بشبهة، فيه أنَّ التأويل لم يدفع الكفر.

وقد قال في «إيثار الحق»^(١): فإنَّ السنَّة ما اشتهر عن السلف، وصحَّ بطريق النُّصوصية، ولو لا هذا لكانَ البدع كلُّها من السنن، لأنَّه ما من بدعة إلَّا وأهلها شبه من العمومات والمحتملات والاستخراجات اهـ.

وقال فيه^(٢): وأمَّا التفسير فما كان من المعلومات بالضرورة من أركان للإسلام وأسماء الله تعالى منعنا من تفسيره، لأنَّه جلي صحيح المعنى، وإنَّما يفسره مَن يريد تحريفه كالباطنية الملاحدة اهـ.

وقال أيضًا^(٣): ولذلك تجد هذا الجنس متمسِّك أكثر أهل الضلالات، ولا تجد صاحب باطل إلَّا وتجد في العمومات ما يساعدُه حتى منكري الضروريات، كغلاة الاتحادية اهـ. وقد قال ذاك المحقق محمد بن إبراهيم الوزير اليماني في كتابه «إيثار الحق»^(٤). ومذهب السلف الصالح في ذلك - أي في عدم تكفير مَن لم يكن غالباً من أهل الأهواء - هو المختار مع أمرين: أحدهما: القطع بقبح البدعة والإنكار لها، والإنكار على أهلها. ثانيهما: عدم الإنكار على مَن كفر كثيراً منهم، فإنَّا لا نقطع بعدم كفر بعضهم ممن فحشت بدعته، بل نقف في ذلك ونكل علمه والحكم فيه إلى الله سبحانه اهـ.

(١) إيثار الحق على الخلق ص ٢٩٣.

(٢) إيثار الحق على الخلق ص ١٤٥.

(٣) إيثار الحق على الخلق ص ٢٤٠.

(٤) إيثار الحق على الخلق ص ٣٨٠.

وقال في «الصَّارِمُ الْمَسْلُولُ» من الحديث الخامس عشر^(١):
وأوجب ذلك لهم عقائد فاسدة ترتب عليها أفعال منكرة، كفَّرُهم بها كثير
من الأُمَّةَ وتوقف فيها آخرون اهـ.



(١) الصارم المسلول ١٨٨/١.

«نُقول من كبار المحققين من الفقهاء والمحدثين والمتكلمين في موضوع التكفير»

«الخوارج وعلي رضي الله عنه وحكم قتلهم»

قلت: هؤلاء القوم هم الخوارج الذين خرجوا في زمن علي رضي الله عنه حتى استأصلهم.

قوله ﷺ: «لا يجاوز حناجرهم»، معناه: لا تقبل ولا ترفع الأعمال الصالحة.

قوله ﷺ: «يمرون من الدين»، أي يخرجون. وهذا حكم بکفرهم وإباحة لدمائهم. وقد روي أصرح من ذلك في المتفق عليه، ولفظه: «فَأَيْنَ لِقِيَمُهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ، إِنَّ فِي قَتْلِهِمْ أَجْرًا لِمَنْ قُتِلُهُمْ».

قوله ﷺ: «الرمية»، هي الصيد الذي تقصده فترمييه.

قوله: «تنظر» إلى آخره، معناه: مرّ مرّاً سريعاً لم يعلق به شيء من الفrust والدم، فكذلك دخول هؤلاء في الإسلام ثم خروجهم منه لم يتمسّكوا منه بشيء.

قال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى: ولو أنّ قوماً أظهروا رأي الخوارج وتجنّبوا الجماعات وأكفروهم لم يحلّ بذلك قتالهم، بلغنا أنّ علياً رضي الله عنه سمع رجلاً يقول: لا حكم إلاّ لله في ناحية المسجد، فقال علي رضي الله عنه: كلمة حقّ أريد بها باطل، لكم علينا ثلات:

لا نمنعكم مساجد الله أن تذكروا فيها اسم الله، ولا نمنعكم الفيء
ما دامت أيديكم مع أيدينا، ولا نبدأكم بقتال^(١). وقال أهل الحديث من
الحنابلة: يجوز قتلهم^(٢).

أقول: الظاهر عندي درايةً وروايةً قول أهل الحديث. أمّا رواية
قوله ﷺ: «فَأَيْنَ لَقِيتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ»^(٣)، وأمّا قول علي رضي الله عنه
فمعناه أنَّ الإنكار على الإمام والطعن فيه لا يوجب قتلاً حتى ينزع يده
من الطاعة، فيكون باغياً أو قاطع الطريق، وإذا أنكروا ضرورياً من
ضروريات الدين يقتل لذلك لا للإنكار على الإمام. بيان ذلك أنَّ المفتى
إذا سُئل عن بعض أفعال زيد حكم بالجواز، وإذا سُئل عن بعضها الآخر
حكم بالفسق، ثم إذا سُئل عن بعضها الآخر حكم بالكفر، فههنا لم يظهر
هذا الرَّجُل عنده إلَّا الإنكار في مسألة التحكيم حسب ما أظهر، ولو أنه

(١) انظر كلام الشافعي رحمه الله في الحاوي الكبير للماوردي ١١٧/١٣، مختصر المزني ص ٢٥٧، ونحوه في روضة الطالبين ٥١/١٠.

(٢) انظر: المغني لابن قدامة ١٠٧/٨ قال رحمه الله: «والصحيح إن شاء الله أنَّ
الخوارج يجوز قتلهم ابتداء والإجهاز على جريتهم لأمر النبي ﷺ بقتلهم
ووعده بالثواب لمن قتلهم». وانظر: فتاوى شيخ الإسلام ٤٩٩/٢٨.

(٣) جزء من حديث علي رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «يأتي
في آخر الزَّمان قوم حدثاء الأسنان سفهاء الأحلام يقولون من خير قول البرية
يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية لا يتجاوز إيمانهم حناجرهم
فأينما لقيتموه فاقتلوهم، فإن قتلهم أجر لمن قتلهم يوم القيمة»، (رواه
البخاري في صحيحه كتاب المناقب برقم ٣٦١١) وكتاب فضائل القرآن برقم
٥٠٥٧) وكتاب استتابة المرتدين برقم (٦٩٣٠) ومسلم في صحيحه كتاب
الزَّكَاة برقم (١٠٦٦).

أظهر إنكار الشفاعة يوم القيمة أو إنكار الحوض الكوثر وما يجري مجرى ذلك من الثابت بالدين بالضرورة لحكم بالكفر، وأمّا حديث: «أولئك الذين نهاني الله عنهم»^(١) ففي المناقbin دون الزنادقة. بيان ذلك أنَّ المخالف للدين الحق إن لم يعترف به ولم يذعن له، لا ظاهراً ولا باطناً فهو كافر، وإن اعترف بلسانه وقلبه على الكفر فهو المنافق، وإن اعترف به ظاهراً لكنه يفسر بعض ما ثبت من الدين ضرورة بخلاف ما فسره الصحابة والتَّابعون وأجمعوا عليه الأُمَّةُ فهو الزنديق، كما إذا اعترف بأنَّ القرآن حقٌّ، وما فيه من ذكر الجنة والنَّار حقٌّ، لكن المراد بالجنة: الابتهاج الذي يحصل بسبب الملائكة المحمودة، والمراد بالنَّار: هي النَّدامة التي تحصل بسبب الملائكة المذمومة، وليس في الخارج جنة ولا نار فهو زنديق.

وقوله ﷺ: «أولئك الذين نهاني الله عنهم» في المناقين دون الزنادقة.

(١) جزء من حديث عُبيدة الله بن عديٍّ بن الخيار أَنَّه قال: بينما رسول الله ﷺ
جالس بين ظهراني الناس إذ جاءه رجل فسأله فلم يُدرِّ ما سأله به حتى جهر
رسول الله ﷺ فإذا هو يستأذنه في قتل رجل من المناقين فقال رسول الله ﷺ
حين جهر: أليس يشهد أن لا إِلَه إِلَّا الله وَأَنَّ مُحَمَّداً رسول الله؟ فقال الرجل:
بلى ولا شهادة له، فقال: أليس يصلّي؟ قال: بلى ولا صلاة له، فقال ﷺ:
«أولئك الذين نهاني الله عنهم»، (رواه الإمام مالك في موطنه ١٧١ / ٤١٣)
والإمام أحمد في مسنده ٥ / ٤٣٢ (٢٣٧٢٠) والبيهقي في السنن الكبرى
٨ / ١٩٦ (١٦٦٠٢) قال الهيثمي في مجمع الزوائد ١ / ٢٤: رواه أحمد ورجاله
 رجال الصحيح).

وأمّا دراية فلأنَّ الشرع كما نصب القتل جزاء للارتداء ليكون مجزرةً للمرتدين وذبًا عن الملّة التي ارتضاها فكذلك نصب القتل في هذا الحديث وأمثاله جزاءً للزنديق ليكون مجزرةً للزنادقة وذبًا عن تأويل فاسد في الدين لا يصح القول به.

«بيان أن التأويل قسمان وتفسير الزندقة وإنكار خلافة الشيفيين»

ثم التأويل تأويلان: تأويل لا يخالف قاطعاً من الكتاب والسنّة واتفاق الأُمّة، وتأويل يصادم ما ثبت بالقاطع، فذلك الزندقة، فكل من أنكر رؤية الله تعالى يوم القيمة، أو أنكر عذاب القبر، وسؤال المنكر والنّكير، أو أنكر الصراط والحساب سواء. قال: لا أثق بهؤلاء الرواة، أو قال: أثق بهم لكن الحديث مأول، ثم ذكر تأويلاً فاسداً لم يسمع من قبله فهو الزنديق.

وكذلك من قال في الشيفيين: أبي بكر وعمر رضي الله عنهمَا مثلاً: ليس من أهل الجنة مع توادر الحديث في بشارتهما، أو قال: إنَّ النَّبِيَّ ﷺ خاتم النبوة ولكن معنى هذا الكلام أنه لا يجوز أن يسمى بعده أحد بالنبي، وأمّا معنى النبوة وهو كون الإنسان مبعوثاً من الله تعالى إلى الخلق، مفترض الطاعة، معصوماً من الذُّنوب ومن البقاء على الخطأ في ما يرى فهو موجود في الأئمة بعده، فذلك الزنديق، وقد اتفق جماهير المتأخرین من الحنفية والشافعية على قتل من يجري هذا المجرى،

والله تعالى أعلم بالصواب «المسوّى على الموطأ»^(١) للشيخ الأجل ولي الله بن عبد الرحيم الذهلي .

واستفید منه تفسير الزندقة وحكمها، وأنّ التأویل في الضروريات لا يدفع الكفر.

تحقيق الفرق

بين قول الخوارج : «قسمة ما أريد بها وجه الله»
وقول أمهات المؤمنين : «إن نسائك يشدنك الله العدل»

وما ذكره في عدم تكفير علي رضي الله عنه إياهم، بسطه في «الصارم المسلول» من السنة الرابعة عشر والحديث الخامس عشر، وهو أصوب مما ذكره في «منهاج السنة»، فقال في «الصارم» :

«وبالجملة فالكلمات في هذا الباب ثلاثة أقسام: إحداهنّ ما هو كفر مثل قوله: «إنّ هذه لقسمة ما أريد بها وجه الله» اهـ^(٢).

فإذا كان أول الخوارج كافراً بهذه الكلمة، فكذا أصحابه وأذنابه
بعده.

(١) المسوّى شرح الموطأ/ للإمام ولي الله بن عبد الرحيم الذهلي رحمه الله ولد في ١١١٤هـ في أواخر عهد السلطان أورننديب رحمه الله وتوفي في ١١٧٦هـ بعد حياة حافلة بالأعمال العلمية والإنجازات التحقيقية بلغت أكثر من (٥٠) كتاباً من أشهرها «حجّة الله البالغة» في أسرار الحديث وحكم التشريع و«الإنصاف في بيان سبب الاختلاف» و«المسوّى شرح الموطأ». (انظر: الأعلام للزرکلي ١٤٩/١) وأبجد العلوم ص ٩١٢، إيضاح المكون ١/٦٥).

(٢) الصارم المسلول ٢٠٦/١

وأماً كلمة: «إنَّ نساءك ينشدنك الله العدل»^(١) فإنَّما أريد به طلب التسوية لا النسبة إلى الجور عن الحق والعياذ بالله. كما يستفاد من «الشفاء» من فصل: «فَإِنْ قُلْتَ: فَلِمَ لَمْ يُقْتَلُ النَّبِيُّ ﷺ». إلخ من «شرح القاري»^(٢).

واعلم أنَّ لفظ حديث: «ما يباح به دم المسلم» عند البخاري من باب قول الله تعالى: «أَنَّ الْفَسَادَ يَا لِلْفَسَادِ وَالْعَيْنَ يَا لِلْعَيْنِ»^(٣) من الديّات عند أكثر رواة نسخة البخاري: «لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأنّي رسول الله إلا بإحدى ثلات: النفس بالنفس؛ والثيب الزانبي، والمفارق من الدين التارك للجماعة»^(٤). قال في «الفتح»: قوله: «والفارق لدينه التارك للجماعة» كذا في رواية أبي ذر عن الكشميءني. وللباقين: «ومفارق من الدين» لكن عند النّسفي والسرخي والمستملي: و«الفارق لدينه» اه.^(٥) «ومفارق من الدين» جعل الحافظ مصداقه الأولى هو المرتد، ونقل فيه شواهد

(١) هذه الكلمة مع عقيدة في الباطن وامتلاء القلب من التعظيم والمحبة بخلاف ذي الخويسرة. منه.

(٢) انظر شرح الشفاء ٤١٢/٢ - ٤١٣.

(٣) سورة المائدة: الآية ٤٥.

(٤) واعلم أنَّه ﷺ رجع في واقعة ذي الخويسرة وابن صياد جانب التقدير على جانب الحكم، وليس ذلك لغيره، ولأن يتم بعض أمور النبي ﷺ على أيدي خلفائه أولى حتى تكون يداً إلهية وفعلاً سماوياً. منه.

(٥) رواه البخاري في صحيحه كتاب الديات برقم (٦٨٧٨) ومسلم في صحيحه كتاب القسامه والمحاربين والقصاص والديات (١٦٧٦).

(٦) فتح الباري ٢٠١/١٢.

من الأحاديث، وهذا العنوان أي المروق من الدين والإسلام هو الوارد في الخوارج في الأحاديث المشهورة، فكان حكمهم كذلك.

«بيان اختلاف الأئمة في تكفير الخوارج»

وفي «فتاوي الحافظ ابن تيمية»: فإنَّ الْأُمَّةَ مُتَّفِقُونَ عَلَى ذَمِ الْخَوَارِجِ وَتَضْلِيلِهِمْ، وَإِنَّمَا تَنَازَعُوا فِي تَكْفِيرِهِمْ عَلَى قَوْلَيْنِ مَشْهُورَيْنِ فِي مَذَهَبِ مَالِكٍ وَأَحْمَدَ رَحْمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى، وَفِي مَذَهَبِ الشَّافِعِيِّ رَحْمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَيْضًا نَزَاعٌ فِي كَفَرِهِمْ، وَلَذَا كَانَ فِيهِمْ وَجْهَانِ فِي مَذَهَبِ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ عَلَى الطَّرِيقَةِ الْأُولَى، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُمْ بُغَاةٌ، وَالثَّانِي: أَنَّهُمْ كُفَّارٌ كَالْمُرْتَدِّينَ يُجُوزُ قُتْلُهُمْ ابْتِدَاءً، وَقُتْلُ أَسِيرِهِمْ وَاتِّبَاعُ مَدْبُرِهِمْ، وَمَنْ قَدِرَ عَلَيْهِ مِنْهُمْ إِسْتِبَابُ كَالْمُرْتَدِّ، فَإِنْ تَابَ وَلَا قُتِلَ، كَمَا إِنَّ مَذَهْبَهُ فِي مَانِعِ الزَّكَاةِ إِذَا قَاتَلُوا إِلَمَامَ عَلَيْهَا، هُلْ يَكْفُرُونَ مَعَ الإِقْرَارِ بِوجُوبِهَا عَلَى رَوَايَتَيْنِ^(١).

وقال فيه^(٢): والصواب أنَّ هؤلاء ليسوا من الْبُغَاةِ الْمُتَأْوِلِينَ، فإنَّ هؤلاء ليس لهم تأويل سائغ أصلًاً، وإنما هم من جنس الخوارج المارقين وممانعي الزَّكَاةِ، وأهل الطائف والخرمية ونحوهم ممَّنْ قوتلوا على ما خرجوا عنه من شرائع الإسلام، وهذا موضع اشتباه على كثير من النَّاسِ مِنْ الْفَقَهَاءِ، فإنَّ الْمُصْنَفَيْنِ فِي قَتْلِ أَهْلِ الْبَغْيِ جَعَلُوا قَتْلَ مَانِعِ الزَّكَاةِ وَقَتْلَ الْخَوَارِجِ، وَقَتْلَ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِأَهْلِ الْبَصْرَةِ، وَقَتْلَهُ لِمَعَاوِيَةَ وَأَتَبَاعِهِ مِنْ قَتْلِ أَهْلِ الْبَغْيِ، وَذَلِكَ كُلُّهُ مَأْمُورٌ بِهِ، وَفَرَعُوا

(١) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٥١٨/٢٨ ، والفتاوی الكبیرى .٥٣٤ /٣

(٢) مجموع الفتاوى ٥٤٨/٢٨

مسائل ذلك تفريع مَن يرى ذلك بين النَّاسِ^(١)، وقد غلطوا، بل الصَّواب ما عليه أئمَّةُ الْحَدِيثِ وآلِ السُّنَّةِ وآهُلِ الْمَدِينَةِ النَّبُوَّيَّةِ، كالأوزاعي رحمه الله، والثوري رحمه الله، ومالك رحمه الله، وأحمد بن حنبل رحمه الله وغيرهم أَنَّه يفرّق بين هذا وهذا.

وقال أيضًا^(٢): وفيهم من الرَّدَّةِ عن شرائع الإسلام بقدر ما ارتدَّ عنه من شرائع الإسلام، وإذا كان السلف قد سموا مانعي الزَّكَاةِ مرتدين مع كونهم يصومون ويصلُّون، ولم يكونوا يقاتلون جماعة المسلمين.

وقال أيضًا^(٣): والطَّرِيقَةُ الثَّانِيَةُ اهـ. والسؤال في هؤلاء التتار الذين يقدمون إلى الشام مرّةً بعد مرّةً، وقد تكلموا بالشَّهادَتَيْنِ، وانتسبوا إلى الإسلام، ولم يبقوا على الكفر الذي كانوا عليه في أَوَّلِ الْأَمْرِ اهـ.

وقال أيضًا^(٤): كما يقال مثل ذلك في الخوارج المارقين فقد اختلف السلف والأئمة في كفرهم على قولين مشهورين.

وقال في وصف الباطنية من «ملوك مصر»^(٥): ثم قدحوا في المسيح ونسبوه إلى يوسف النجار، وجعلوه ضعيف الرأي، حيث تمكّن عدوه منه حتى صلبه، فيوافقون اليهود في القدح في المسيح، لكن هم شرّ من اليهود، فإنَّهم يقدحون في الأنبياء.

(١) وفي نسخة «مَن يسوِي ذَلِكَ مِن النَّاسِ» (القاضي).

(٢) مجموع الفتاوى ٢٨ / ٥٣٠ - ٥٣١.

(٣) مجموع الفتاوى ٢٨ / ٥٠٩.

(٤) مجموع الفتاوى ٣٥ / ٥٦.

(٥) مجموع الفتاوى ٣٥ / ١٣٦.

وقال أيضاً^(١): فإنَّ المسلم الأصلي إذا ارتدَّ عن بعض شرائعه كان أسوءَ حالاً ممَّن لم يدخل بعد في تلك الشرائع، مثل مانعِي الزَّكَاة وأمثالهم ممَّن قاتلهم الصديق رضي الله عنه.

«بحث عدم قبول توبية الإباحية والقرامطة وغيرهم»

وفي «نور العين» عن «التمهيد»: أهل الأهواء إذا ظهرت بدعتهم بحيث توجب الكفر فإنه يباح قتلهم جميعاً إذا لم يرجعوا، أو لم يتوبوا، وإذا تابوا وأسلموا قبل توبتهم جميعاً إلَّا الإباحية، والغالبية، والشيعة من الرَّوافض، والقرامطة، والزنادقة من الفلاسفة، لا قبل توبتهم بحال من الأحوال، ويقتل بعد التَّوبة قبلها، لأنَّهم لم يعتقدوا بالصانع تعالى حتى يتوبوا ويرجعوا إليه. وقال بعضهم: إن تاب قبل الأخذ والإظهار قبل توبته، إلَّا فلا، وهو قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وهو حسن جداً «رد المحتار»^(٢).

وفي «الفتح»^(٣): والمنافق الذي يبطن الكفر ويظهر الإسلام كالزنديق الذي لا يتدين بدين، وكذا من علم أنه ينكر في الباطن بعض الضروريات كحرمة الخمر، ويظهر اعتقاد حرمتها وتمامه فيه. «الدر المختار»^(٤).

وعن ابن عمر وعلي رضي الله عنهم: لا قبل توبه من تكررت رذته كالزنديق، وهو قول مالك، وأحمد واللَّيث. وعن أبي يوسف:

(١) مجموع الفتاوى ٢٨ / ٥٣٥.

(٢) ٣/٢٩٧، مطبوع في مصر سنة ١٢٧٢ هـ.

(٣) انظر: فتح القدير ٦/٩٨.

(٤) الدر المختار ٤/٤٢٩ ط: دار الفكر للطباعة.

لو فعل ذلك مراراً يقتل غيلة، وفسّره بأن يتضرر؛ فإذا أظهر كلمة الكفر قتل قبل أن يستتاب، لأنَّه ظهر منه الاستخفاف. «رد المحتار»^(١).

وظاهر كلامه: تخصيص الكفر بجحد الضروري فقط، مع أنَّ الشرط عندنا ثبوته على وجه القطع، وإن لم يكن ضروريًا، بل قد يكون بما يكون استخفافاً من قول أو فعل كما مرّ، ولذا ذكر في «المسايرة» أنَّ ما ينفي الاستسلام، أو يوجب التكذيب فهو كفر، فما ينفي الاستسلام كل ما قدمناه عن الحنفية، أي مما يدل على الاستخفاف، وما ذكر قبله من قتل نبيٍّ؛ إذ الاستخفاف فيه أظهر، وما يوجب التكذيب جحد كل ما ثبت عن النبِي ﷺ أدعاؤه ضرورة، وأمّا ما لم يبلغ حدَّ الضرورة كاستحقاق بنت ابن السادس مع البنت بإجماع المسلمين، فظاهر كلام الحنفية الإكفار بجحده، فإنَّهم لم يشترطوا سوى القطع في الثبوت، ويجب حمله على ما إذا علم المنكر ثبوته قطعاً، لأنَّ مناط التكذير وهو التكذيب أو الاستخفاف، عند ذلك يكون، أمّا إذا لم يعلم فلا، إلَّا أن يذكر له أهل العلم ذلك فيلج. «رد المحتار»^(٢).

«تحقيق تحريم الحلال وتحليل الحرام»

تنبيه: في «البحر»: والأصل أنَّ من اعتقد الحرام حلاً فإنَّ كان حراماً لغيره، كمال الغير لا يكفر، وإنْ كان لعينه فإنَّ كان دليله قطعياً كفر، وإلَّا فلا. وقيل: التفصيل في العالم، أمّا الجاهل فلا يفرق بين الحرام لعينه ولغيره، وإنَّما الفرق في حقّه أنَّ ما كان قطعياً كفر به،

(١) حاشية رد المحتار ٤/٤١٠.

(٢) حاشية رد المحتار ٤/٤٠٧.

وإلا فلا يكفر إذا قال: الخمر ليس بحرام، وتمامه فيه «رد المحتار»^(١). ومن «زكاة الغنم»: أنَّ الاعتماد على القطعية وإن كان حراماً لغيره، ونبذة منه في مسألة الصلاة بدون طهارة، ولكن صرح في كتاب «المسايير» بالاتفاق على تكفير المخالف فيما كان من أصول الدين وضرورياته، كالقول بقدم العالم، ونفي حشر الأجساد، ونفي العلم بالجزئيات، وإنَّ الخلاف في غيره، كنفي مباديَّ الصفات، ونفي عموم الإرادة، والقول بخلق القرآن إلخ. وكذا قال في «شرح منية المصلي»: إن ساب الشيختين ومنكر خلافهما ممَّن بناه على شبهة له لا يكفر، بخلاف من ادعى أنَّ علياً إله، وإنَّ جبريل غلط، لأنَّ ذلك ليس عن شبهة، واستفراغ وسع في الاجتهاد، بل محض هوى اه. وتمامه فيه^(٢).

قلت: وكذا يكفر قاذف عائشة، ومنكر صحبة أبيها، لأنَّ ذلك تكذيب صريح القرآن، كما مرَّ في الباب السابق. «رد المحتار»^(٣).

(١) حاشية رد المحتار ٤/٤ - ٤٠٨، وانظر: البحر الرائق ٥/١٣١.

(٢) حاشية رد المحتار ٤/٤٥٠.

(٣) حاشية رد المحتار ٤/٤٥٠. قلت: وقد حكى العلامة ابن القيم رحمه الله اتفاق الأمة على كفر قاذف عائشة رضي الله عنها، حيث قال: «واتفقَتِ الأُمَّةُ عَلَى كُفْرِ قَادِفَهَا» (زاد المعاد في هدي خير العباد ١/١٦٠). وقال الحافظ ابن كثير رحمه الله عند قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ النِّسَاءَ الْمُحْسَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لَعِنْتُمْ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ وَلَمْ يَعْدُوا عَذَابًا عَظِيمًا﴾: «وقد أجمع العلماء رحمهم الله قاطبة على أنَّ من سبَّها بعد هذا ورمها بما رماها به بعد هذا الذي ذكر في هذه الآية، فإنه كافر لأنَّه معاند للقرآن» (تفسير ابن كثير / دار الفكر ٣/٣٣٧). وقال بدر الدين الزركشي: «من قدفها فقد كفر لتصريح القرآن الكريم ببراءتها» (الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة) (ص ٤٥).

«الجمهور على تكبير منكر خلافة الشيختين»

قلت: والأكثر على تكبير منكر خلافة الشيختين، وفي «الدر المتنقى» عن «الوهبانية» وشرحها: وصحح تكبير نكير خلافة الـ ^{عتيق} وفي الفاروق ذاك الأظهر بل في «الخلاصة» و«الصواعق»: أنَّه صرَّح به محمد بن الحسن رحمه الله تعالى في «الأصل»، وكذا صحَّحه في «الظهيرية» - كما في «الهنديَّة» - فما في «رد المحتار» تساهل، وقد صحَّحه في «خزانة المفتين» أيضًا - كما في «الأنقوية» - وكذا نقله في «الفتاوى العزيزية»^(١) عن «البرهان»، وعن «الفتاوى البديعية»، وعن كتب آخر، وعن بعض الشافعية والحنابلة، وعبارة «البرهان»: «وعلماؤنا والشافعى جعلوها أي الإمامة من فاسق ومبتدع لم يكفر أي لم يحكم بکفره بسبب بدعة مکروهه لا فاسدة كما قال مالك اه». فيجوز الاقتداء بأهل الأهواء عندنا إِلَّا الجهمية، والقدريَّة، والرواوض الغالية، والقائلين بخلق القرآن، والخطابيَّة، والمشبهة، والحاصل أنَّ من كان من أهل قبلتنا ولم يُغْلِّ حتى لم يحكم بکفره تصحَّ الصَّلاة خلفه، وتکرُّه، ولا يجوز خلف منكر الشفاعة، والرؤبة، وعذاب القبر، والكرام الكاتبين، لأنَّه كافر لتواتر هذه الأمور من الشَّارع عليه السَّلام. ومن قال: لا يرى لعظمته وجلاله، فهو مبتدع، ولا خلف منكر المسح على الخفين اه. ولا خلف منكر خلافة أبي بكر رضي الله عنه أو عمر رضي الله عنه أو عثمان رضي الله عنه؛

. ٩٤ / ٢ (١) الفتوى العزيزية

لأنَّه كافر^(١)، وتصح خلف مَن يفضل علَيْا رضي الله عنه؛ لأنَّه مبتدع، وروى محمد رحمه الله تعالى عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى أنَّ الصَّلاة خلف أهل الأهواء لا تجوز أهـ^(٢).

(١) انظر: شرح فتح القدير ١ / ٣٥٠، وقد نقل الإمام ابن الهمام نحو هذه العبارة عن كتاب «المحيط» ونصه كما يلي:

«وفي «المحيط»: لو صَلَّى خلف فاسق أو مبتدع أحرز ثواب الجماعة، لكن لا يحرز ثواب المصلي خلف تقىٰ أهـ. يريد بالمبتدع مَن لم يكفر، ولا بأس بتفصيله: الاقتداء بأهل الأهواء جائز إلَّا الجهمية والقدريه والروافض الغالية، والقائل بخلق القرآن، والخطابية والمشبهة. وجملته: أنَّ مَن كان من أهل قبلتنا ولم يغُلْ حتى لم يُحکم بكفره تجوز الصلاة خلفه وتُكره. ولا تجوز الصلاة خلف منكر الشفاعة والرؤبة وعذاب القبر والكرام الكاتبين؛ لأنَّه كافر؛ لتوارث هذه الأمور عن الشارع صَلَّى الله عليه وسلم.

ومن قال: «لا يُرى لعظمته وجلاله» فهو مبتدع، كذا قيل، وهو مشكل على الدليل إذا تأملت. ولا يصلى خلف منكر المسح على الخفين.

والمشبه إذا قال: «له تعالى يد ورجل كما للعباد» فهو كافر ملعون. وإن قال: «جسم لا كال أجسام» فهو مبتدع، لأنَّه ليس فيه إلَّا إطلاق لفظ الجسم عليه، وهو موهم للنقص، فرفعه بقوله: «لا كال أجسام» فلم يبق إلَّا مجرد الإطلاق وذلك معصية تنتهض سبيلاً للعقاب لما قلنا من الإيمان، بخلاف ما لو قاله على التشبيه فإنه كافر. وقيل: يكفر بمجرد الإطلاق أيضاً وهو حسن، بل هو أولى بالتكفير. وفي الروافض: أنَّ من فضل علَيْا على الثلاثة فمبتدع، وإن أنكر خلافة الصديق أو عمر رضي الله عنهما فهو كافر. ومنكر المعراج إنَّه من الإسراء إلى بيت المقدس فكافر وإن أنكر المعراج منه فمبتدع، انتهى من «الخلاصة». (شرح فتح القدير ١ / ٣٥٠).

(٢) انظر: المحيط البرهاني للإمام برهان الدين مازة ٢ / ١٠٠، وشرح فتح القدير .٣٥٠ / ١

«اختار الشاه عبد العزيز تكفير من أكفر عليه»

واختار في أواخر «التحفة الثانية عشرية» تكفير الخوارج ممن يكفرُ
عليّاً رضي الله عنه - والعياذ بالله - ذكره في المقدمة السادسة من باب
التولي والتبرّي، لكنه ذكر فرقاً بين الارتداد والكفر، وهذا لم يستهر في
كتب الفقه في حقّ مَن ينتحل الإسلام^(١)، وكأنّه أراد بالارتداد تبديل
الملة بقصده، بخلاف الكفر، ولا يظهر في الأحكام فرق من كلامه
إلا أن يكون من وجوب القتل وجوازه، وأكثر كلامه في «فتواه»
على تكفير الخوارج، ومن يشبههم، وما ذكره في «فتواه»^(٢) ليس مرضياً
عنه، كما صرّح به فيها^(٣). وذكر فيها^(٤) عدم الفرق بين لزوم
الكفر والتزامه في القطعيات، وفي الكيد الحادي والتسعين من
مكائدتهم من «التحفة» والعقيدة السادسة بباب الإمامة تحت قوله تعالى:
﴿يَتَأَلَّهُ أَلَّهُنَّ مَأْمُونُ مَن يَرْتَدَ مِنْكُمْ عَنِ دِينِهِ﴾^(٥) وشيئاً في آخر المقدمة الخامسة
من باب التولي والتبرّي.

(١) نعم رأيته في «رد المحتار» من مناكحة المعتزلة، وفي «أحكام القرآن»
عن الكرخي.

(٢) ١٩/١.

(٣) ١٢/١، ١٩١.

(٤) ٩٥/٢.

(٥) سورة المائدة: الآية ٥٤.

«نقول من كبار المالكية في تكذيب مدعى النبوة وفي تغيير صفة من صفات الرسول عليه السلام»

وكذلك قال ابن القاسم في مَنْ تَبَّأْ وَزَعَمَ أَنَّهُ يُوحَى إِلَيْهِ،
وقال سحنون، وقال ابن القاسم في مَنْ تَبَّأْ: أَنَّهُ كالمُرْتَدّ، سواء كان
دعا إلى ذلك - أي إلى متابعة نبوته - سرًا كان أو جهراً كمسيلمة
ـ لعنه الله ـ . وقال أصيغ بن الفرج: هو - أي مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ نَبِيٌّ يُوحَى إِلَيْهِ
ـ كالمُرْتَدّ في أحكامه، لأنَّه قد كفر بكتاب الله لأنَّه كَذَبَه عليه في قوله:
إِنَّهُ خاتَمُ النَّبِيِّينَ، وَلَا نَبِيٌّ بَعْدَهُ، مَعَ الْفَرِيْدَةِ عَلَى اللَّهِ ـ بَكْسُرُ الْفَاءِ أَيِّ
الْكَذَبِ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: إِنَّ اللَّهَ أَوْحَى إِلَيَّ وَأَرْسَلَنِي ـ وَقَالَ أَشَهَبُ فِي حَقِّ
يَهُودِي زَعَمَ أَنَّهُ نَبِيٌّ، وَزَعَمَ أَنَّهُ أَرْسَلَ مِنَ اللَّهِ إِلَى النَّاسِ لِيُبَلَّغُهُمْ مِنَ اللَّهِ،
أَوْ قَالَ: وَزَعَمَ أَنَّهُ بَعْدَ نَبِيِّكُمْ نَبِيٌّ سِيَّارَتِي مِنَ اللَّهِ بِشَرِيعَةٍ، فَقَالَ: إِنَّهُ
يُسْتَتابُ كالمُرْتَدّ، إِنْ كَانَ مَعْلَمًا بِذَلِكَ - أي مَظْهَرًا لَهُ ـ لَا إِذَا أَخْفَاهُ، فَإِنْ
تَابَ وَرَجَعَ عَمَّا قَالَهُ، وَإِلَّا قُتِلَ إِنْ لَمْ يَتَبَّعْ، وَذَلِكَ أَيْ قَتْلُهُ لِأَنَّهُ مَكْذُوبٌ
لِلنَّبِيِّ عليه في قوله - الَّذِي نَقَلَهُ عَنِ الثَّقَاتِ ـ : لَا نَبِيٌّ بَعْدَهُ، أَيْ لَا يَنْبَأُ
أَحَدٌ بَعْدَ نَبُوَّتِي، مُفْتَرٌ عَلَى اللَّهِ فِي دُعَوَاتِ الرِّسَالَةِ وَالنَّبُوَّةِ. «خُفاجي»
شرح «شفاء»^(١).

وقال أحمد بن أبي سليمان صاحب سحنون الذي تقدمت ترجمته:
من قال أَنَّ النَّبِيَّ عليه كان لونه أسود قتل؛ لِكَذْبِهِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ عليه،
ولون السواد يزري، فيه تحفيز وإهانة له أيضًا؛ إذ لم يكن النَّبِيُّ عليه
أسود، وإنما كان أَزْهَرَ اللَّوْنَ مُورَّدًا، كما تقدَّمَ في حديث حلبيه

الطويل . وقال بعض المتأخرین: کلامه یوهم أنَّ مجرد الكذب عليه في صفة من صفاته کفر یوجب القتل، وليس كذلك، بل لا بدَّ من ضميمة ما یشعر بنقص في ذلك، كما في مسألتنا هذه؛ لأنَّ الأسود لون مفضول اهـ.

وقد علمت أن لا فرق، لأنَّ إثبات صفة له بِيَنَّ اللَّهِ غیر صفة لا تكون إلَّا مشعرة بنقص؛ لأنَّ صفاته لا يتصور أکمل منها، بل كل ما أثبت له غيرها كان نقصاً بالنسبة لها، فالاعتراض حينئذ ليس في محله. «خفاجي شرح شفاء»^(١).

«تصريح الأئمة الثلاثة

بکفر القائل بخلق القرآن وساب الأنباء»

صفاته تعالى في الأزل غير محدثة، ولا مخلوقة، فمن قال أنَّها مخلوقة أو محدثة، أو وقف فيها، أو شكَّ فيها، فهو کافر بالله تعالى . «فقه أكبر»^(٢).

من قال بأنَّ کلام الله مخلوق فهو کافر بالله العظيم، «كتاب الوصية».

قال فخر الإسلام: قد صحَّ عن أبي يوسف أنَّه قال: ناظرت أبا حنيفة في مسألة خلق القرآن، فانتفق رأيي ورأيه على أنَّ من قال بخلق القرآن فهو کافر^(٣)، وصحَّ هذا القول أيضاً عن محمد رحمهم الله

(١) ٤٣١/٤.

(٢) ص ٢٩ طباعة باكستان.

(٣) انظر: شرح العقيدة الطحاوية ص ٣١٦، العلو للذهبي ص ١٥٢.

تعالى . «شرح فقه أكابر»^(١).

أيما رجل مسلم سبَّ رسول الله ﷺ، أو كذَّبه، أو عابه، أو تنقصه، فقد كفر بالله تعالى ، وبانت منه امرأته . «كتاب الخراج»^(٢).
أجمع المسلمون على أنَّ شاتمه ﷺ كافر، ومن شَكَ في عذابه وكفره كفر. «شفاء»، وغيره^(٣) .

الكافر بسب نبيِّ من الأنبياء لا تقبل توبته مطلقاً، ومن شَكَ في عذابه وكفره كفر. «مجمع الأنهر» و«در مختار» و«بزارية» و«الدرر» و«الخيرية»^(٤) .

قلت : في قبول التَّوْبَة في أحكام الدنيا اختلاف ، وتقبل فيما بينه وبين الله تعالى ، وينبغي أن تراجع عبارة «المحيط» من «خلاصة الفتاوى» لأصحابنا ، فإنَّى لم أرها إلَّا له من عدم قبول التَّوْبَة فيما بينه وبين الله تعالى ، ولعلَّه من غلط النَّاسِخ .

في «المواقف»: لا يكفر أهل القبلة إلَّا فيما فيه إنكار ما علم مجئه بالضرورة ، أو أجمع عليه كاستحلال المحرمات اهـ^(٥) . ولا يخفى أنَّ المراد بقول علمائنا : «لا يجوز تكبير أهل القبلة بذنب»^(٦) ليس مجرد

(١) شرح الفقه الأكابر للملأ علي القاري ص ٤٨ - ٤٩ ، ط: دار الكتب العلمية.

(٢) كتاب الخراج ص ١٨٢ .

(٣) انظر لمزيد من التفصيل: الشفاء مع شرحه للقاري ٤٠١ / ٢ - ٤٠٢ .

(٤) الدر المختار ٤١٦ / ٤ ، الأشباه والنظائر ص ١٨٩ .

(٥) المواقف للشيخ عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي ٧١٧ / ٣ .

(٦) انظر: الفقه الأكابر والأبسط مع شرحه لمحمد بن عبد الرحمن الخميس

ص ٧٦ .

التوجه إلى القبلة، فإنَّ الغلاة من الرُّوافض الذين يدعون أنَّ جبريل عليه السلام غلط في الوحي، فإنَّ الله تعالى أرسله إلى علي رضي الله عنه، وبعضهم قالوا: آنَّه إله، وإنْ صلُوا إلى القبلة ليسوا بمؤمنين، وهذا هو المراد بقوله ﷺ: «مَنْ صَلَّى صَلَاتِنَا، وَاسْتَقْبَلَ قَبْلَتِنَا، وَأَكَلَ ذَبِيْحَتِنَا فَذَلِكَ الْمُسْلِمُ اه»^(١) مختصرًا. «شرح فقه أَكْبَر»^(٢).

«تكذيب النبي وتحقيقه

وتجويز النبي بعد الرسول عليه السلام كله كفر»

ادَّعَت الرُّوافض أيضًا أنَّ عليًّا رضي الله عنه نبيٌّ - إلى قوله رضي الله عنه -: لعنهم الله، وملائكته، وسائر خلقه إلى يوم الدين، وقلع وأباد خضراءهم، ولا جعل منهم في الأرض ديارًا، فإنَّهم بالغوا في غلوّهم، ومردوا على الكفر، وتركوا الإسلام، وفارقوا الإيمان، وجحدوا الإله، والرسل، والتنزيل، فننعوا ذباله ممَّن ذهب إلى هذه المقالة. «غنية الطالبين»^(٣). أو كذَّب رسولاً أو نبيًّا أو نقصه بأي منقص، كأن صغر اسمه مریداً تحقيره، أو جوز نبوة أحد بعد وجود نبينا ﷺ، وعيسى عليه الصَّلاة والسَّلام نبيٌ قبل فلا يرد. «تحفة شرح منهاج»^(٤).

(١) رواه البخاري في صحيحه كتاب الصلاة (٣٩١) وكتاب الأضاحي (٥٥٦٣) ومسلم في صحيحه كتاب الأضاحي (١٩٦١) والنسائي في سننه كتاب تحريم الدم (٣٩٦٨) وكتاب الضحايا (٤٣٩٤) وكتاب الإيمان وشراطه (٤٩٩٧).

(٢) شرح الفقه الأكابر ص ١٩٥.

(٣) غنية الطالبين.

(٤) تحفة المحتاج في شرح منهاج ٨٧/٩، وانظر: إعانة الطالبين للدمياطي ٤/٤١٥، ونهاية المحتاج للرملي ٧/٤١٣٥.

فساد مذهبهم غني عن البيان بشهادة العيان، كيف؟ وهو يؤدّي إلى تجويز نبّي مع نبّينا ﷺ أو بعده، وذلك يستلزم تكذيب القرآن؛ إذ قد نصّ على أنَّه خاتم النّبيين، وآخر المرسلين. وفي السنة: «أنا العاقب لا نبّي بعدي»^(١)، وأجمعـت الأُمّة على إبقاء هذا الكلام على ظاهره، وهذا إحدى المسائل المشهورة التي كفَّرنا بها الفلاسفة - لعنـهم الله تعالى - «شرح الفرائد» للعلامة العارف بالله عبد الغني النابلسي^(٢).

«بيان وجوه تكفير أهل القبلة»

«وفي العقائد العضدية»^(٣): لا نكفر أحداً من أهل القبلة، إلَّا بما فيه نفي الصانع المختار العليم، أو بما فيه: شرك، وإنكار ما علم من الدين بالضرورة، أو إنكار مجمع عليه قطعاً، أو استحلال محرم، وأمّا غير ذلك فالقاتل به مبتدع، وليس بكافر اهـ.

(١) رواه البخاري في صحيحه ولفظه: «لي خمسة أسماء: أنا محمد وأحمد وأنا الماحي الذي يمحو الله بي الكفر وأنا الحاشر الذي يحشر الناس على قدمي وأنا العاقب» (٤٨٩٦) (٣٥٣٢) ومسلم في صحيحه (٢٣٥٤) وفيه: «وأنا العاقب الذي ليس بعده أحد».

(٢) هو الشيخ العلامة الحجّة الشيخ عبد الغني بن إسماعيل بن عبد الغني النابلسي الحنفي، ولد بدمشق سنة (١٠٥٠هـ) وتوفي بها سنة (١١٤٣هـ) صاحب المصنفات الكثيرة المشهورة.

انظر ترجمته: علماء دمشق وأعيانها في القرن الثاني عشر ٧٧/٢، سلك الدرر ٣٠/٣، تاريخ عجائب الآثار ٢٢٢/١، معجم المعاجم والمشيخات ٢/٨٣.

(٣) العقائد العضدية تصنيف الإمام الحجّة المتكلّم الأصولي عضـد الدين عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار الإيجي الشيرازي، ولد سنة ٧٠٦هـ، وتوفي سنة ٧٥٦هـ.

قالت الرّوافض: إنَّ العالَم لا يَكُون خالِيًّا من النَّبِيِّ قَطُّ، وَهَذَا كُفْرٌ؛ لَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: «وَخَاتَمَ النَّبِيِّنَ»، وَمَنْ أَدَّعَ النَّبُوَّةَ فِي زَمَانِنَا فَإِنَّهُ يَصِيرُ كَافِرًا، وَمَنْ طَلَبَ مِنْهُ الْمَعْجَزَاتِ فَإِنَّهُ يَصِيرُ كَافِرًا؛ لَأَنَّهُ شَكٌّ فِي النَّصِّ، وَيَجِبُ الاعْتِقَادُ بِأَنَّهُ مَا كَانَ لِأَحَدٍ شَرْكَةً فِي النَّبُوَّةِ لِمُحَمَّدٍ ﷺ، بِخَلَافِ مَا قَالَتِ الرّوافِضُ أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ شَرِيكًا لِمُحَمَّدٍ ﷺ فِي النَّبُوَّةِ، وَهَذَا مِنْهُمْ كُفْرٌ. «تَمَهِيدُ أَبِي الشَّكُورِ السَّالِمِيِّ»^(١).

وَقَدْ قُتِلَ عَبْدُ الْمُلْكَ بْنُ مَرْوَانَ الْحَارِثَ الْمَتَبْنَى وَصَلْبَهُ، وَفَعَلَ ذَلِكَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْخَلْفَاءِ وَالْمُلُوكِ بِأشْبَاهِهِمْ، وَأَجْمَعَ عُلَمَاءُ وَقَتْهُمْ عَلَى صَوَابِ فَعْلِهِمْ، وَالْمُخَالِفُ فِي ذَلِكَ مِنْ كُفَّرُهُمْ كَافِرٌ. «شَفَاءُ» وَكَذَلِكَ نَقْلُهُ فِي «الْبَحْرِ الْمَحِيطِ» مِنَ الْأَحْزَابِ مِنَ الْإِجْمَاعِ الْعَمَليِّ.

وَكَذَلِكَ يَقْطَعُ بِتَكْفِيرِ مَنْ كَذَّبَ أَوْ أَنْكَرَ قَاعِدَةَ مِنْ قَوَاعِدِ الشَّرِيعَةِ، وَمَا عَرَفَ يَقِينًا بِالنَّقْلِ الْمُتَوَاتِرِ مِنْ فَعْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَوَقْعِ الإِجْمَاعِ الْمُتَصَلِّ عَلَيْهِ، كَمَنْ أَنْكَرَ وَجُوبَ الصَّلَواتِ الْخَمْسِ، أَوْ عَدَ رَكْعَاتِهَا وَسُجُودَهَا، وَيَقُولُ: إِنَّمَا أَوْجَبَ اللَّهُ عَلَيْنَا فِي كِتَابِهِ الصَّلَاةَ عَلَى الْجَمْلَةِ، وَكَوْنُهَا خَمْسًا، وَعَلَى هَذِهِ الصَّفَاتِ وَالشُّرُوطِ لَا أَعْمَلُهُ؛ إِذَا لَمْ يَرُدْ بِهِ فِي الْقُرْآنِ نَصًّا جَلِيلًا، وَالْخَبَرُ عَنِ الرَّسُولِ ﷺ بِهِ خَبْرٌ وَاحِدٌ. «شَفَاءُ».

(١) التمهيد في بيان التوحيد للشيخ أبي شكور محمد بن عبد السعيد بن شعيب بن محمد الكشي السالمي الحنفي.

«بيان تكفير من ادعى النبوة بأي وجه كان»

وكذلك نكفر من ادعى نبوة أحد مع نبينا ﷺ - أي في زمانه - كمسيمة الكذاب، والأسود العنسى، أو ادعى نبوة أحد بعده، فإنه خاتم النبىين بنص القرآن والحديث، فهذا تكذيب الله ورسوله ﷺ كالعيساوية... إلخ.

أو من ادعى النبوة لنفسه بعد نبينا ﷺ كالمحhtar بن أبي عبيد الثقفي، وغيره. قال ابن حجر: ويظهر كفر كل من طلب منه معجزة؛ لأنّه يطلب منه مجازاً لصدقه مع استحالت المعلومة من الدين بالضرورة. نعم إن أراد بذلك تسفيهه وبيان كذبه، فلا كفر به. انتهى - أو جوز اكتسابها، والبلوغ بصفاء القلب إلى مرتبتها كالفلسفة وغلاة المتصوفة، وكذلك من ادعى منهم أنه يوحى إليه وإن لم يدع النبوة، فهو لاء المذكورون كلّهم كفّار، محكوم بكفرهم، لأنّهم مكذبون للنبي ﷺ لا دعائهم خلاف ما قاله؛ لأنّه ﷺ أخبر أنه خاتم النبىين، كما أعلمته الله به فيما أوحاه إليه، وأخبر أيضاً أنه لا نبى بعده، وأخبر عن الله، أنه خاتم النبىين، وأنّه أرسل كافة للناس.

وأجمعت الأمة - أي أمّته ﷺ - على أنّ هذا الكلام المذكور من الآية وال الحديث، وأنّه أرسل لجميع الناس على ظاهره من نفي النبوة بعده وعموم الرسالة، وإنّ مفهومه - أي مدلوله - الذي فهم منه المراد منه دون تأويل ولا تخصيص لبعض أفراده، فلا شكّ عند من يعتد به من الأمة في كفر هؤلاء الطوائف كلّها الظاهرين لما يخالف إجماع المسلمين قطعاً - أي جزماً من غير تردد فيه - إجماعاً - أي بالإجماع - وسمعاً

من الله ورسوله وكتابه وسنّته، فلا عبرة بمن خالفه من الفرق الضالة، ولا بمن نازع في حجّة الإجماع، كما سيأتي.

«بيان كفر من دافع نصاً وتكفير الخوارج بإنكار الرجم»

وكذلك وقع الإجماع من علماء الدين على تكفير كلّ مَنْ دافع نص الكتاب - أي منع ونazu في ما جاء صريحاً في «القرآن» - كبعض الباطنية الذين يدّعون لها معانٌ آخر غير ظاهرها، أو خصّ حديثاً عاماً منطوقه مجمعاً على نقله عن ثقات الرواية مقطوعاً به في دلالته على صريحة، مجمعاً من العلماء والفقهاء على حمله على ظاهره من غير تأويل ولا تخصيص ولا نسخ فإنّه تلاعب مؤد للفساد؛ كتكفير الخوارج بإبطال الرجم للزّاني والزّانية المحسنين، فإنّه مجمع عليه، صار معلوماً من الدين بالضرورة، ولهذا أي للقول بكفر مَنْ خالف ظاهر النّصوص والمجمع عليه لکفر مَنْ لم يکفر من دان بغير ملة الإسلام من الملل أو وقف فيهم، أي توقف وتردد في تکفیرهم، أو شكّ في کفرهم، أو صحق مذهبهم، وإن أظهر الإسلام واعتقده واعتقد إبطال كلّ مذهب سواه، فهو - أي مَنْ لم يکفر وما بعده - كافر، بإظهار ما أظهر من خلاف ذلك - أي ما يخالف الإسلام، لأنّه طعن في الدين، وتکذيب لما ورد عنه من خلافه -.

«كل من ضلّ الأمة المحمدية فهو كافر»

وكذلك - أي كتكفير هؤلاء - يقطع ويجزم بتکفیر كلّ مَنْ قال قوله صدر عنه يتولّ به إلى تضليل الأُمّة - أي كونها في الضلال عن الدين

والصّراط المستقيم. ويؤدي إلى تكفير جميع الصحابة، كقول الطائفة الكميلية من الرافضة بتكفير جميع الأمة بعد موت النبي ﷺ؛ إذ لم تقدم علياً، وكفرت علياً إذ لم يتقدم ولم يطلب حقه في التقديم، فهو لا قد كفروا من وجوه: لأنهم بما قالوه أبطلوا الشريعة بأسرها، وكذلك - أي كما كفrena هؤلاء - نكفر بكل فعل فعله شخص مسلم، أجمع المسلمين على أنه - أي ذلك الفعل - لا يصدر إلا من كافر حقيقة، لأنّه من جنس أفعالهم، وإن كان صاحبه - أي من صدر منه - مسلماً مصرحاً بالإسلام مع فعله ذلك الفعل. «شرح شفاء» للخفاجي^(١) ملقطاً ملخصاً. ومثله في «شرح الملا علي القاري» سواء.

«نقول من كتب الحنفية في مسألة التكفير وفيما يكفر به»

وقال في «البحر الرائق»^(٢) وغيره: مَنْ حَسِنَ كَلَامَ أَهْلِ الْهُوَى، أو قال: معنوي، أو كلام له معنى صحيح، إن كان ذلك كفراً من القائل كفر المحسن.

قال ابن حجر^(٣) في «الإعلام» في «فصل الكفر المتافق عليه» مما نقله عن كتب الحنفية: «مَنْ تَلَفَظَ بِلِفْظِ الْكُفَّارِ يَكْفُرُ، فَكُلُّ مَنْ اسْتَحْسَنَهُ».

(١) انظر: نسيم الرياض في شرح شفاء القاضي عياض ٥٤٢ / ٤ - ٥٤٧ ، لمؤلفه الشيخ أحمد بن محمد بن عمر شهاب الدين الخفاجي قاضي القضاة وصاحب التصانيف في الأدب واللغة، ولد في سنة ٩٧٧ هـ وتوفي سنة ١٠٦٩ هـ.

(٢) انظر: البحر الرائق شرح كنز الدقائق لابن نجيم الحنفي ١٣٤ / ٥.

(٣) الإعلام في قواطع الإسلام لابن حجر المكي، ذكر فيه المكفرات عند الحنفية والشافعية وحقّق فيه المقام.

أو رضي به يكفر، إلّا إذا صرّح بإرادة موجب الكفر فلا ينفعه التأويل». «رد المحتار»^(١) عن «البحر» عن «البزارية». ومثله في «جامع الفصولين».

وفي «الهنديّة»^(٢): إذا كان في المسألة وجوه توجب الكفر، ووجه واحد يمنع، فعلى المفتى أن يميل إلى ذلك الوجه، إلّا إذا صرّح بإرادة توجب الكفر، فلا ينفعه التأويل حينئذ.

ثم إن كان نية القائل الوجه الذي يمنع التكفير فهو مسلم، وإن كان نيته الوجه الذي يوجب التكفير لا ينفعه فتوى المفتى اهـ. ناقلاً عن «المحيط» وغيره.

ومثله في حاشية «الأشباه» للحموي عن «العمادية»، وفي «الدر» عن «الدر» وغيرها.

والحاصل أنَّ من تكلَّم بكلمة الكفر هازلاً أو لاعباً كفر عند الكل ولا اعتبار باعتقاده، كما صرَّح به في «الخانية» و«رد المحتار»^(٣) عن «البحر»: رجلُ كفر بلسانه طائعاً وقلبه على الإيمان يكون كافراً ولا يكون عند الله مؤمناً. كما في «فتاوی قاضي خان». و«هنديّة» و«جامع الفصولين»^(٤).

(١) حاشية رد المحتار ٤/٤، ٤٠٨، وانظر: البحر الرائق ٥/١٣٤.

(٢) الفتاوی الهندية ٢/٢، ٢٨٣.

(٣) حاشية رد المحتار ٤/٤، ٤٠٨.

(٤) انظر: الفتاوی الهندية ٢/٢، ٢٨٣ ونحوه في مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر ٢/٥٠٢.

ووقع في «الخلاصة» ههنا غلط من النّاسخ فاحذر. وعزا في «العمادية» المسألة «للمحيط» أيضاً. وقال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفَّرِ وَكَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ﴾^(١).

وينكرون كونها بنزول الملك من السماء، وكثيراً ممّا علم بالضرورة مجيء الأنبياء به، كحشر الأجسام، والجنة، والنّار.

والحاصل أنّهم وإن أثبتو الرّسل لكن لا على الوجه الذي يثبته أهل الإسلام... إلخ. فصار إثباتهم بمنزلة العدم... إلخ. «رد المحتار»^(٢).

ويكفر إذا شك في صدق النبي ﷺ، أو سبّه، أو نقصه، أو حقره، ويكره بنسبة الأنبياء إلى الفواحش، كالعزم على الرّنا، ونحوه في يوسف عليه السّلام؛ لأنّه استخفاف. ولو قال: لم يعصموا حال النّبوة وقبلها كفر؛ لأنّه رد النّصوص. «الأشباه والنّظائر»^(٣).

وفيها من فن الجمع والفرق، وفي آخر «اليتيمة» ظن لجهله أنّ ما فعله من المحظورات حلال له، فإن كان ممّا يعلم من دين النبي ﷺ ضرورة كفر، وإلا فلا اهـ^(٤).

قال في «فتح الباري» من حديث: «مَنْ أَوْصَى بِأَنْ يُحرَقَ إِذَا ماتَ» وقال: فوالله لئن قدر الله عليّ ليعدّبني عذاباً ما عذّبه أحداً». ما لفظه -

(١) سورة التوبه: الآية ٧٤.

(٢) حاشية رد المحتار ٤/٤١١.

(٣) الأشباه والنّظائر لابن نجمٍ ص ١٩٢.

(٤) الأشباه والنّظائر ص ٣٠٤.

ورده ابن الجوزي وقال: جحده صفة القدرة كفر اتفاقاً اه^(١).

وقال من باب الخوف من الله عَزَّ وجلَّ، عن العارف ابن أبي جمرة: وأمّا ما أوصى به فعله كان جائزاً في شرعاهم ذلك لتصحيح التَّوْبَةِ، فقد ثبت في شرعبني إسرائيل قتلهم أنفسهم لصحة التَّوْبَةِ اه^(٢).

«توجيه عدم كفر الإسرائيلي بقوله: لئن قدر الله علي . . .»

قلت: والمراد بقوله: «لئن قدر الله علي»: لئن وافاني وأنا جميع وأدركني قبل التَّوْبَةِ، وذلك بأن أراده وقضاءه علي، لا التردد في نفس القدرة، فقد ذمَ الله تعالى شأنه، ونعي على اليهود في قوله: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾ إلى قوله سبحانه وتعالى -: ﴿عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾^(٣). ففي بعض الروايات: إنها نزلت في ذلك. ولعلَ الإشراك على هذا هو إحصاء قدرة الله بمكيال عقولهم السقيمة، وقياسها بما في أذهانهم وخيالهم. وما عند البخاري في رجل كان وقع على جارية امرأته فأخذ حمزة بن عمرو الأسلمي من الرجل كفلاً، حتى قدم على عمر، وكان عمر رضي الله عنه قد جلد مائة جلدة فصدقهم وعذرهم بالجهالة اه^(٤).

فالذى ظهر أنَّ المراد به اعتباره شبهة الفعل المعتبرة في ذلك

(١) فتح الباري ٥٢٣/٦، والحديث في صحيح البخاري برقم (٣٤٨١).

(٢) فتح الباري ٣١٥/١١.

(٣) سورة الزمر: الآية ٦٧.

(٤) صحيح البخاري باب الكفالة في القرض والديون والأبدان وغيرها، (كتاب الحوالة).

الباب لا غير، وفي المسألة حديث عند أبي داود والطحاوي وغيرهما^(١)، فهذا هو الوجه. وكون أحد حديث عهد بالإسلام عذر عند فقهائنا أيضاً. وفي «بغية المرتاد» للحافظ ابن تيمية: وإن الأمكنة والأزمنة التي تفتر فيها النبوة لا يكون حكم من خفيت عليه آثار النبوة حتى أنكر ما جاءت به خطأ كما يكون حكمه في الأمكنة والأزمنة التي ظهرت فيها آثار النبوة اهـ^(٢).

ويريد - رحمه الله - بإقامة الحجّة في تصانيفه في مسألة التكفير: التبليغ لا غير، كأخبار معاذ، ودعوة علي رضي الله عنه ليهود خiber، وقد بوَّب عليه البخاري في أخبار الأحاداد، ومن الأنعام: ﴿وَأُوحِيَ إِلَيْهِ هَذَا الْقُرْءَانُ لِأُنذِرَكُمْ بِهِ وَمَنْ يَلْعَنْ﴾^(٣).

«تحقيق أن الجهل بضروريات الدين لا ينجي من الكفر»

إذا لم يعرف أنَّ محمَّداً ﷺ آخر الأنبياء فليس بمسلم؛ لأنَّه من **الضروريات**^(٤) «الأشباء والنظائر»^(٥). يعني والجهل بالضروريات في

(١) انظر: سنن أبي داود كتاب الحدود برقم (٤٤٥٨) (٤٤٥٩) وقد ضعفها الشيخ الألباني، كما رواه ابن ماجه في سننه كتاب الحدود (٢٥٥١) والترمذى في سننه كتاب الحدود (١٤٥١) والنَّسائى في سننه كتاب النكاح (٣٣٦٠)، والطحاوى في شرح معانى الآثار ١٤٥ / ٣.

(٢) بغية المرتاد في الرد على المتكلمسة والقرامطة والباطنية ص ٣١١.

(٣) سورة الأنعام: الآية ١٩.

(٤) وفي «تاريخ ابن عساكر» من ترجمة تميم الداري السؤال في القبر، عن خاتم الأنبياء.

(٥) انظر: الأشباء والنظائر ص ١٩٢.

باب المكفرات لا يكون عذراً بخلاف غيرها؛ فإنه يكون عذراً على المفتى به كما تقدم، والله أعلم اه «شرح حموي»^(١).

ونبه في المسألة على فوائد نفيسة، منها: تجهيل مَنْ زعم أنَّ تكفير الفقهاء إنَّما هو للتغليظ والتهديد؛ لا فيما بينه وبين الله، فقد نقل رده عن «البازارية» وهي من المعتبرات، نقلوا وصفها عن المولى أبي السعوْد مفتى الديار الرومية وصاحب التصانيف الكثيرة، منها «التفسير». قال: وفي «البازارية» ويحكي عن بعض مَنْ لا سلف له أَنَّه كان يقول ما ذكر في الفتاوى أَنَّه يُكفر بكتابه وكذا، فذلك للتخفيف والتهويل لا لحقيقة الكفر؛ وهذا باطل، والحق أَنَّ ما صَحَّ عن المجتهدين فهو على حقيقته، وأَمَّا ما ثبت عن غيرهم فلا يفتى به في مسألة التكفير اه.

وكذلك في «البحر»^(٢)، ونقل عبارة «البازاري» في «اليواقيت» أيضاً وفي «منحة الخالق» بتمامها. وفي «اليواقيت» أيضاً عن الخطابي رحمه الله: فإن اتَّفق في زمان وجود مجتهد تكاملت فيه شروط الاجتهاد كالائمة الأربع، وبيان له دليل قاطع أَنَّ الخطأ في التأویل موجب الكفر كُفَّرْناهم بقوله . . . إلخ.

وأَوَّل الأنبياء آدم عليه السَّلام، وآخرهم محمد ﷺ، أَمَّا نبوة آدم فالكتاب الدَّال على أَنَّه قد أمر ونهى، مع القطع بأنَّه لم يكن في زمانهنبيٌ آخر، فهو بالوحى لا غير، وكذا بالسنة والإجماع، فإنكار نبوَّته على ما نقل عن البعض يكون كفراً «شرح عقائد نسفى».

(١) انظر: شرح الحموي للأشباه والنظائر ص ٢٦٧.

(٢) إلى هنا من البحر الرائق ١٢٩ / ٥.

وكذا في «الموهاب» من النوع الأول من المقصد السادس، وكذلك في «البحر».

وعند الحاكم من إتيان حارثة بن شراحيل في طلب ابنه زيد - رضي الله عنهم - : أَسْأَلُكُمْ أَنْ تَشْهِدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنِّي خاتَمُ أُنْبِيَاءِهِ وَرَسُلِهِ، وَأَرْسَلَهُ مَعَكُمْ . الحديث^(١).

وفي «روح المعاني» تحت قوله تعالى: ﴿وَلَذِكْرَنَا مِنَ النَّيْكَنِ مِنْتَقَهُمْ﴾^(٢) وفي رواية أخرى عنه - أي عن قتادة - أنه أخذ الله تعالى ميثاقهم بتصديق بعضهم بعضاً، والإعلان بأنَّ محمداً ﷺ رسول الله، وإعلان رسول الله ﷺ أن لا نبيٌّ بعده أهـ^(٣).

ثم اعلم أنه يؤخذ من مسألة العيسوي أنَّ من كان كفراً بإنكار أمر ضروري كحرمة الخمر مثلاً أنه لا بدَّ من تبرئه مما كان يعتقد؛ لأنَّه كان يقر بالشهادتين معه، فلا بدَّ من تبرئه منه، كما صرَّح به الشافعية وهو ظاهر. «رد المحتار» من الارتداد^(٤).

قلت: وفي «جامع الفصولين»: ثم لو أتى بكلمة الشهادة على وجه العادة لم ينفعه ما لم يرجع عما قال؛ إذ لا يرتفع بها كفراً أهـ^(٥).

(١) رواه الحاكم في المستدرك ٢٣٥ / ٣ برقم (٤٩٤٦) والحديث حذفه الذهبي من التلخيص لضعفه. وأورده التمام الرازي في الفوائد ٨٤ / ٢.

(٢) سورة الأحزاب: الآية ٧.

(٣) روح المعاني للآلوزي ٢١ / ١٥٤.

(٤) حاشية رد المحتار ٤ / ٤١٣.

(٥) انظر: البحر الرائق ٥ / ١٣٩، حاشية رد المحتار ٤ / ٤١٠، مجمع الأئمَّة في شرح ملتقى الأبحر ٢ / ٥٠١.

وأماماً من قال: إنَّ الله عزَّ وجلَّ هو فلان لإنسان بعينه، أو أنَّ الله يحلُّ في جسم من أجسام خلقه، أو أنَّ بعد محمدَ نبيًّا غير عيسى ابن مريم، فإنه لا يختلف اثنان في تكفيه؛ لصحَّة قيام الحجَّة بكلٍّ هذا على كلٍّ أحد. «كتاب الفصل» لابن حزم^(١).

هذا مع سماعهم قول الله تعالى: «ولَكُنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّنَ»^(٢)، وقول رسول الله ﷺ: «لا نبِيٌّ بعدِي». فكيف يستجيز مسلم أن يثبت بعده عليه السَّلام نبيًّا في الأرض؟ حاشا ما استثناء رسول الله ﷺ في الآثار المسندة الثابتة في نزول عيسى ابن مريم عليه السَّلام في آخر الرَّزْمان^(٣). وصحَّ الإجماع على أنَّ كلَّ من جحد شيئاً صَحَّ عندنا بالإجماع أنَّ رسول الله ﷺ أتى به فقد كفر، وصحَّ بالنصَّ أنَّ كلَّ من استهزأ بالله تعالى أو بملك من الملائكة، أو بنبيٍّ من الأنبياء عليهم السَّلام، أو بآية من القرآن، أو بفريضة من فرائض الدين، فهي كلها آيات الله تعالى بعد بلوغ الحجَّة إليه، فهو كافر. ومن قال نبِيٌّ بعد النَّبِيِّ عليه الصَّلاة والسلام، أو جحد شيئاً صَحَّ عنده بأنَّ النَّبِيَّ ﷺ قاله فهو كافر^(٤).

(١) الفصل في الملل ١٣٩/٣، ط: مكتبة الخانجي القاهرة

(٢) سورة الأحزاب: الآية ٤٠.

(٣) كتاب الفصل في الملل ١٣٨/٤.

(٤) وفيه حديث عند أبي داود من باب الرسل من الجهاد، وهو عند الحاكم أو «الكتنز».

وحدث أبُي داود نصَّه كالتالي: عن نعيم رضي الله عنه قال: «سمعت رسول الله ﷺ يقول لهما حين قرأ كتاب مسيلمة: ما تقولان أنتما؟ قالا: نقول كما قال، قال: أما والله لو لَا أَنَّ الرَّسُلَ لَا تُقْتَلُ لِضَرْبَتِ أَعْنَاقَكُمَا =

كتاب «الفصل» لابن حزم^(١).

أجمع عوام أهل العلم على أنَّ مَنْ سَبَ النَّبِيَّ ﷺ يُقتلُ . . . إلخ.
وحكى الطَّبرِي مثله - أي مثل القول بـأنَّ رَدَّةً - عن أبي حنيفة وأصحابه
فيمن تنقصه ﷺ أو بريء منه أو كاذبه . . . إلخ.

قال محمد بن سحنون: أجمع العلماء على أنَّ شاتم النبي ﷺ
المستنقض له كافر، ومن شكَّ في كفره وعدايه كفر . . . إلخ. «شرح
شفاء قاضي عياض». لملا علي القاري رحمه الله^(٢).

مَنْ سَبَ اللَّهَ تَعَالَى وَمَلَائِكَتَهُ أَوْ أَنْبِيَاءَهُ قُتِلَ . «شرح شفاء»^(٣).

وحكى من سبَّ سائر أنبياء الله تعالى وملائكته، واستخفَّ بهم،
أو كذَّبُهم فيما أتوا به، أو أنكروا وحدتهم حكم نبينا ﷺ . . . إلخ.
«شرح شفاء»^(٤).

«إنكار الإجماع وإنكار الأخبار المتواترة كفر»

وفي «المحيط»: مَنْ انكر الأخبار المتواترة في الشريعة كفر، مثل

= (كتاب الجهاد برقم ٢٧٦١)، ورواه الحاكم في المستدرك ١٥٥/٢
(٢٦٣٢) و٥٤/٣ (٤٣٧٧) ورواه الطحاوي في شرح معاني الآثار، ٣١٨/٣
وأحمد في مسنده ١/٣٩٦ (٣٧٦١) و٤٨٧/٣ (١٦٠٣٢) وأورده المتفق
الهندي في كنز العمال (١٤٧٧٨) (١٤٧٧٩).

(١) الفصل في الملل ١٤٢/٣.

(٢) ٣٩٣/٢.

(٣) ٥٤٦/٢.

(٤) ٥٤٥/٢.

حرمة لبس الحرير على الرجال. ثم اعلم أنه أراد بالمتواتر ههنا التّواتر المعنوي لا اللّفظي . . . إلخ. «شرح فقه أكبر»^(١) ونحوه في «الهنديّة» عن الظهيرية. وتوارده الأصوليون في باب السنة، ونقلوا عن الإمام أنه قال: أخاف الكفر على من لم ير المسح على الخفين^(٢). فصار منكر المتواتر ومخالفه كافراً. «أصول بزدوي»^(٣) و«الكشف»^(٤).

مأخذ من «الفتح» حيث قال: وأمّا المعتزلة فمقتضى الوجه حلّ مناكحتهم، لأنَّ الحقَّ عدم تكفير أهل القبلة وإنْ وقع إلزاماً في المباحث، بخلاف مَن خالف القواطع المعلومة بالضرورة من الدين، مثل القائل بِقدْم العالم، ونفي العلم بالجزئيات على ما صرَّح به المحققون. وأقول: وكذا القول بالإيجاب بالذات ونفي الاختيار. «ردّ المحتار» من المحرّمات^(٥).

وهذا الحديث وإنْ كان خبر واحد إلَّا أنَّ خبر الواحد يعمل به في الحكم بالتكفير، وإنْ كان جحده لا كفر به؛ إذ لا يكفر جاحد الظني بل القطعي. «الصواعق» لابن حجر المكي^(٦) عن الشيخ تقى الدين السبكي.

(١) ٣٠٢/٢.

(٢) انظر: البحر الرائق ١/١٧٣، اللباب في شرح الكتاب ٢١/١، حاشية ردّ المحتار ١/٢٨٦، شرح فتح القدير ١/١٤٣.

(٣) أصول البزدوي ص ١٥١. ط: كراتشي.

(٤) كشف الأسرار ٢/٣٦٣ و٤/٣٣٠.

(٥) حاشية ردّ المحتار ٣/٥٠، وكذلك: البحر الرائق ٣/١١٠، شرح فتح القدير ٣/٢٣١.

(٦) الصواعق المحرقة مبحث الخاتمة ١/١٣٠.

يريد به نحو حديث أبي سعيد عند ابن حبان كما في «الترغيب والترهيب» للمنذري: قال قال رسول الله ﷺ: «ما أکفر رجُلٌ رجلاً إِلَّا بِأَحَدِهِمَا، إِنْ كَانَ كَافِرًا وَإِلَّا كَفَرَ بِتَكْفِيرِهِ»^(١). وفي رواية: «فَقَدْ وَجَبَ الْكُفْرُ عَلَى أَحَدِهِمَا»^(٢) وعليه بنى الشوكاني رحمه الله تكفير الرّوافض كما في «رياض المرتاض»^(٣).

ووجه الشيخ تقي الدين ابن دقيق العبد في «شرح العمدة» من اللّعان وقول مَنْ قَالَ بِمَضْمُونِ هَذَا الْحَدِيثِ، وَحَمَلَهُ عَلَى ظَاهِرِهِ^(٤)، وهو قول جماعة من العلماء الأعلام، كما ذكره ابن حجر المكي في «الإعلام بقواطع الإسلام» وكذا في «جامع الفصولين». وقال في «مختصر مشكل الآثار»: معنى الكافر هنا أَنَّ الذِّي هُوَ عَلَيْهِ الْكُفْرُ، فَإِذَا كَانَ الذِّي هُوَ عَلَيْهِ إِيمَانًا كَانَ جَعْلُهُ كَافِرًا جَعْلُ الإِيمَانَ كَفَرًا. فَكَانَ بِذَلِكَ كَافِرًا، لَأَنَّ مَنْ كَفَرَ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ كَفَرَ بِاللهِ عَزَّ وَجَلَّ:

(١) رواه ابن حبان في صحيحه ٤٨٣ / ١ (٤٨٣) وهو في موارد الظمان ٤٤ / ١ وأورده المنذري في الترغيب والترهيب ٣١٠ / ٣ (٤٢٠١)، والمتفق الهندي في كنز العمال برقم (٨٢٧٣).

(٢) رواه الطبراني في المعجم الأوسط ٤١ / ١ (١١١) و٥٦ / ٢ (١٢٣٦)، وأبو عوانة في مسنده ٣٢ / ١ (٥٣)، وابن منه في كتاب الفوائد ص ٢٣ (٥)، وأورده ابن الجوزي في العلل المتناهية ٧٣٣ / ٢ (١٢٢٠) من حديث ابن مسعود رضي الله عنهما مرفوعاً بتغيير بسيط في الألفاظ، وقال: قال الدارقطني: المرفوع وهم، وقد روی موقعاً وهو الصواب.

(٣) رياض المرتاض وغياض العرباض للإمام صديق حسن خان القنوجي ص ٢٠٩.

(٤) انظر: إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام ص ٢١٠.

﴿وَمَن يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَرَطَ عَمَلًا﴾^(١) الآية.

وذكره البيهقي في «الأسماء والصفات» عن الخطابي، وما في «شرح الكنز» عن «الزيلعي» من النكاح^(٢) من قوله: ثم المخبر إن كان هو الولي . . . يريد بالعقوبة عقوبة الدنيا. واختصره في «فتح القدير»^(٣) فراجع، وذكره من متن «الكنز» في شتى القضاة، والرمز من أول الكراهة.



(١) سورة المائدة: الآية ٥.

(٢) انظر: تبيين الحقائق ١١٩/٢.

(٣) شرح فتح القدير ٤٠٠/٢.

تنبيه مهم من المؤلف في أنّ خبر الواحد يصلاح مأخذًا للتکفير

يريدون أنَّ الحديث إذا كان خبر واحد يصلاح مأخذًا ومبني لمسألة التکفير في حقِّ المفتى، وأمَّا الرَّجل المکفر اسم مفعول، فإنَّما يکفر في نفسه بإنکار القطعی لا بإنکار الظنی، وذلك في حقِّه، وأمَّا المفتى فيکفى في حقه ظنَّه بأنَّ فلاناً أنکر قطعیاً، ولا يجب له القطع. ونظیره: أنَّ خبر الواحد يعمل به في مسائل الرَّجم، ولا يثبت في الحكم إلَّا بشهادة أربعة ذكور، فهكذا هنا.

والحاصل أنَّ الموجب لکفر الرَّجل في نفسه هو إنکار قطعی، وأمَّا الموجہ والمنبه للمفتي في مسألة تکفیره قد يكون حديثاً آحادیاً فينبهه على أنَّ إنکار أمر کذا کفر، ثم لا يكون ذلك الأمر في الواقع إلَّا قطعیاً، ومثاله: إن عَدَ رجل عالم وفهرس المتواترات والقطعیات، وذهل وغفل عن بعضها فلم يدخله في ذلك الفهرس، فجاء واحد آخر ونبهه على قطعیات آخر، فأدخل بقول ذلك الواحد تلك في الفهرس؛ فقد تنبه بقول واحد للقطعی، فهكذا الأمر هنا لم يکفر الرَّجل في نفسه إلَّا بإنکار القطعی، لكن المفتى قد يأخذ مسألة التکفير من خبر واحد فافهمه.

(١) وهذا كإثبات الفرض أو الحرام بالقياس، نظراً إلى حقيقة الشيء، لا نظراً إلى طريقة ثبوته، أو كالإجماع المنقول آحاداً. منه.

وما يوهمه كلام شارح «الفقه الأكبر» أنَّ بين الفقهاء والمتكلِّمين اختلافاً في مسألة التكفير، فالفقهاء قد ينكرون بإنكار الأمر الظني بخلاف المتكلِّمين^(١) فليس خلافاً في المسوَلة، وإنَّما هو اختلاف فين موضوع، فموضوع الفقهاء فعل المكلف، وكثير من مسائلهم ظني، وموضوع المتكلِّمين القطع، فمن هنَا انقسام نظر الفريقين، وإنَّما فيجوز بناء التكفير على الظن بلا خطر؛ لأنَّ الظن في طريق العلم بالحكم لا في الأمر الموجب لکفر المکفر. وأيضاً التکفیر بمضمون خبر الواحد لا بإنكار ثبوته.

وقد تختلف الأحكام في نحو الثبوت والدلالة، فالشافعية مثلاً راعوا فيأخذ الفرض وترك الواجب من التقسيم حال المضمنون فيثبتون الفرض بخبر الواحد، والحنفية راعوا هناك حال الثبوت. هكذا ينبغي أن يفهم هذا المقام. هذا والله ولی التوفيق.



نبیه آخر في تحقیق الکفر مع بقاء التصديق

اتّفقوا في بعض الأفعال على أنها کفر، مع أنه يمكن فيها أن لا ينسخ من التّصديق، لأنّها أفعال الجوارح لا القلب، وذلك كالهزل بلطف کفر، وإن لم يعتقد، وكالسجود لصنم، وقتل نبی، والاستخفاف به، وبالصحف، والکعبة، واختلفوا في وجه الكفر بها بعد الاتّفاق على التکفیر، فقيل: إنّ الشارع لم يعتبر ذلك التّصديق حکماً، وإن كان موجوداً حقيقة. حکاه الحافظ ابن تیمية في «كتاب الإيمان»^(١) من لفظ الأشعري. وقيل: إنّ ما كان دليلاً الاستخفاف يکفر به، وإن لم يقصد الاستخفاف، ذكره في «رد المحتار»^(٢). وقيل: زيد على التّصديق المجرّد أشياء في الإيمان المعتبر شرعاً. وقيل: التّصديق المعتبر لا تجامع هذه الأفعال. ذكره العلّامة قاسم في حاشية «المسایرة»، والحافظ ابن تیمية رحمه الله.

وبالجملة يکفر بعض الأفعال أيضاً اتفاقاً، وإن لم ينسخ من التّصديق اللّغوی القلبي.

(١) كتاب الإيمان لشيخ الإسلام ابن تیمية ص ١٢٢.

(٢) حاشية رد المحتار ٤/٤٠٧.

وقال القاضي أبو بكر الباقلاني كما في «الشفاء»^(١) و«المسايرة»: فإن عصى بقول أو فعل نصَّ الله تعالى ورسوله، أو أجمع المسلمين أنه لا يوجد إلا من كافر. أو يقوم دليل على ذلك فقد كفر أهـ. وقال أبو البقاء في «كلياته»: والكفر قد يحصل بالقول تارة وبالفعل أخرى، والقول الموجب للكفر إنكار مجمع عليه فيه نصـ، ولا فرق بين أن يصدر عن اعتقاد. أو عناد، أو استهزاء. والفعل الموجب للكفر هو الذي يصدر عن تعمـد، ويكون الاستهزاء صريحاً بالدين، كالسجود للضئـم أهـ^(٢).

قال القونوي: ولو تلفظ بكلمة الكفر طائعاً غير معتقد له يكفر، لأنـه راضـ ب مباشرته وإن لم يرض بحكمه، ولا يعذر بالجهل، وهذا عند عامة العلماء، خلافاً للبعض. قال: ولو أنكر أحد خلافة الشـيخـين يـكـفـر... إلخ «شرح الفقه الأـكـبـر»^(٣).

وفيـه أـيـضاً: ثم اعلم أنه إذا تكلـم بكلـمة الكـفـر، عـالـماً بـمـبـناـها ولا يـعـتـقـدـ مـعـنـاـهاـ، لـكـنـ صـدـرـتـ عـنـهـ مـنـ غـيرـ إـكـراهـ بـلـ مـعـ طـوـاعـيـةـ فـيـ تـأـديـتـهـ، فـإـنـهـ يـحـكـمـ عـلـيـهـ بـالـكـفـرـ بـنـاءـ عـلـىـ القـوـلـ المـخـتـارـ عـنـدـ بـعـضـهـمـ، مـنـ أـنـ الإـيمـانـ هـوـ مـجـمـوعـ التـصـدـيقـ وـالـإـقـرـارـ، فـبـإـجـرـائـهـ يـتـبـدـلـ الإـقـرارـ بـالـإـنـكـارـ. وـهـذـاـ فـيـ «ـشـرـحـ الشـفـاءـ»ـ أـيـضاً^(٤).

(١) قال في الشفاء: «وكذلك نكفر بكل فعل أجمع المسلمين أنه لا يصدر إلا من كافر وإن كان صاحبه مصريحاً بالإسلام مع فعله ذلك الفعل الذي لا يصدر إلا عن كافر... إلخ. (الشفاء مع شرحه للقاري ٥١٨/٢).

(٢) الكليات لأبي البقاء ص ١٢١٩.

(٣) شرح الفقه الأـكـبـرـ للـقارـيـ صـ ١٩٥ـ.

(٤) شرح الشفاء ٤٢٨/٢ - ٤٢٩ـ.

أقول: والأظهر: الأول، إلّا إذا كان من قبيل ما يعلم من الدين بالضرورة، فإنه حينئذ يكفر ولا يعذر بالجهل. «شرح الفقه الأكبر» من الأواخر.

وقال في «الصّارم المسلول»: ولهذا قال سبحانه وتعالى:

﴿لَا تَعْنِدُو أَقْدَمَ كُفَّارَتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾^(١) ولم يقل: قد كذبتم في قولكم:
 ﴿إِنَّمَا كُثُرَ نَحْوُنَا خَوْضٌ وَنَاعِبٌ﴾^(٢)، فلم يكن بهم في هذا العذر، بل بين أنّهم كفروا بعد إيمانهم بهذا الخوض واللعب اهـ^(٣). وأوضحه في محل آخر^(٤). والجصاص في «أحكامه»^(٥).

وعلى هذا فلا يبعد أن يقال: إنّ تكفير المسلم المعلوم إسلامه قد جعله الشرع في الحديث المارّ كفراً بنفسه، وللشارع ولاية ذلك، لا لتضمنه اعتقاد أنّ الإسلام كفر، وقال الله تعالى:

﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾^(٦) والله ولي الأمور. ووجه الغزالى - كما في «إيثار الحق» - بأنه: لما كان معتقد الإسلام أخيه، كان قوله - إنّه كافر - قوله بأنّ الذي هو عليه كفر، والذي هو عليه دين الإسلام، !! فكانه قال: إنّ دين الإسلام كفر!! وهذا القول كفر من قائله وإن

(١) سورة التوبة: الآية ٦٦.

(٢) سورة التوبة: الآية ٦٥.

(٣) الصارم المسلول على شاتم الرّسول ٥١٦/١.

(٤) نفس المصدر ٥٢٣/١.

(٥) أحكام القرآن للإمام أبي بكر الجصاص الرّازى ٣٤٩/٤.

(٦) سورة النساء: الآية ٦٥.

لم يعتقد ذلك أهـ^(١). فجعله هزلاً بلفظ الكفر، وهذا يصدق على هذا الشقي وأتباعه، فإنهم يكفرون كل الأمة في هذا العصر، فيجب أن يكفروا هم لا الأمة، فقد حار عليهم، والله يفعل ما يشار، ويحكم ما يريد:

فقد كان هذالهم لا لهم فأولى لهم ثم أولى لهم
قال في «زاد المعاد» من أحكام الفتح: وهذا بخلاف أهل الأهواء
والبدع، فإنهم يكفرون ويدعون لمخالفة أهوائهم وبجهلهم، وهم أولى
بذلك ممن كفروه وبدعوه أهـ^(٢).

ومسألة التكfir في: «التحرير»، وشرحه «التقرير» مسألة العقليات إلخ^(٣). وفي آخر «الشرح»: ثم قال السبكي عبارته إلى انتهى . والفصل الثاني في «الحاكم»^(٤). والباب الثاني «أدلة الأحكام»... إلخ^(٥). ومسألة إنكار حكم الإجماع القطعي... إلخ^(٦). وإنما لهم القطع بالعمومات. أما في الصيغة أو الإجماعات على عدم التفصيل... إلخ، في كفراهم. كذا قال في «التقرير»، وأوضح الصيغة في «الفواتح».

(١) إثارة الحق على الخلق في رد الخلافات إلى المذهب الحق من أصول التوحيد
لابن الوزير ص ٣٩١.

(٢) زاد المعاد لابن القيم ٣٧٢/٣.

(٣) ٣١٨، ٣٠٣/٣.

(٤) ٩٠/٢.

(٥) ٢١٥/٢

(٦) ١١٣، ١١٠/٣.

ولو انعقد عليه إجماع فشيء آخر^(١). أجيب: بأنَّ فائدته التحول إلى الأحكام القطعية^(٢). ومن أقسام الجهل^(٣). والهزل^(٤). ويتعلق بالتبليغ ما في «المستصنف»^(٥) و«التقرير»^(٦).



(١) . ٤٠ / ٣ ، ٢١٥ / ٢ .

(٢) . ٢٥ / ٣ .

(٣) . ٣١٧ / ٣ .

(٤) . ٢٠٠ / ٢ .

(٥) . ١٥١ ، ١٤٧ ، ١٣٣ / ١ .

(٦) . ٣٢٧ / ٣ ، ٣١٦ / ٣ .

تحقيق أن التأويل في ضروريات الدين لا يقبل، ويكفر المتأول فيها

والكافر: اسم لمن لا إيمان له، فإن أظهر الإيمان فهو: المنافق، وإن طرأ كفره بعد الإيمان فهو: المرتد، وإن قال بإلهين أو أكثر فهو: المشرك، وإن كان متدينًا ببعض الأديان والكتب المنسوخة فهو: الكتابي، وإن قال بقدم الدهر وإسناد الحوادث إليه فهو: الذهري، وإن كان لا يثبت البارئ فهو: المعطل، وإن كان مع اعترافه بنبوة النبي ﷺ يبطن عقائد هي كفر بالاتفاق فهو: الزنديق.

وعدم تكفير أهل القبلة موافق لكلام الأشعري والفقهاء، لكن إذا فتشنا عقائد فرقهم - الإسلاميين - وجدنا فيها ما يوجب الكفر قطعاً، فلا نكفر أهل القبلة ما لم يأت بما يوجب الكفر. وهذا من قبيل قوله تعالى: «إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا» مع أنَّ الكفر غير مغفور، ومختار جمهور أهل السنة من الفقهاء والمتكلمين عدم إكفار أهل القبلة من المبتدةة المأولة في غير الضرورية؛ لكون التأويل شبهة كما هو المسطور في أكثر المعتبرات. «كليات أبي البقاء»^(١).

وخرق الإجماع القطعي الذي صار من ضروريات الدين كفر، ولا نزاع في إكفار منكر شيء من ضروريات الدين. وإنما النزاع في

(١) الكليات لأبي البقاء ص ١٢٢١.

إكفار منكر القطعي بالتأويل، فقد ذهب إليه كثير من أهل السنة من الفقهاء والمتكلّمين.

«تحقيق مسألة عدم إكفار أهل القبلة»

ومختار جمهور أهل السنة منهما: عدم إكفار أهل القبلة من المبتدةعة المأولة في غير الضرورية؛ لكون التأويل شبهة، كما في «خزانة الجرجاني»، و«المحيط البرهانى»، و«أحكام الرّازى»، و«أصول البزدوى». ورواه الكرخي، والحاكم الشهيد عن الإمام أبي حنيفة، والجرجاني عن الحسن بن زياد، وشارح «الموافق» و«المقاصد»، والأمدي عن الشافعى والأشعري لا مطلقاً. «كليات أبي البقاء»^(١).

هذا كلّه في البدع غير المكفرة، وأمّا المكفرة، وفي بعضها ما لا شكّ في التكفير به كمنكري العلم بالمعدوم القائلين: ما يعلم الأشياء حتى يخلقها، أو بالجزئيات. والمجسمين تجسيماً صريحاً، والقائلين بحلول الإلهيّة في علي رضي الله عنه أو غيره. «فتح المغيث»^(٢).

فالمعتمد: أن الذي تُرد روایته: من أنكر أمراً متواتراً من الشرع، معلوماً من الدين بالضرورة - أي إثباتاً ونفياً -. فأمّا من لم يكن بهذه الصّفة، وانضم إلى ذلك ضبطه لما يرويه مع ورعيه وتقواه، فلا مانع من قبوله أصلاً.

(١) الكليات لأبي البقاء ص ١٢٢٤.

(٢) فتح المغيث ١/٣٣٣.

«تحقيق أن لازم المذهب الصريح البَيِّن
إذا كان كفراً يُكفر به»

وقال أيضاً: والذي يظهر أنَّ الذي يحكم عليه بالكفر مَنْ كان الكفر صريح قوله، وكذا مَنْ كان لازم قوله، وعرض عليه فالالتزام، أمَّا مَنْ لم يلتزمه وناضل عنه فإنه لا يكون كافراً ولو كان اللازم كفراً، وينبغي حمله على غير القطعي ليوافق كلامه الأوَّل.

وسبقه ابن دقيق العيد فقال: الذي تقرر عندنا أنَّه لا نعتبر المذاهب في الرواية؛ إذ لا نكفر أحداً من أهل القبلة إلَّا بإنكار قطعي من الشريعة. «فتح المغیث»^(١). وكلامه الأوَّل عن الحافظ ابن حجر، ومثله في شرح «التحریر» للمحقق ابن أمير الحاج عن شيخه الحافظ أيضاً.

والحاصل - في مسألة اللزوم والالتزام - أنَّ من لزم من رأيه كفر لم يشعر به، وإذا وقف عليه أنكر اللزوم، وكان في غير الضروريات، وكان اللزوم غير بين؛ فهو ليس بكافر. وإن سُلم اللزوم، وقال: إنَّ اللازم ليس بكفر، وكان عند التحقيق كفراً؛ فهو إذن كافر.

وهذا الذي نقله في «الشفاء» عن القاضي أبي بكر الباقلاني، والشيخ أبي الحسن الأشعري، فنقل عن القاضي أنَّه قال: ومن لم ير أخذهم بما قال لهم ولا ألزمهم موجب مذهبهم لم ير إكفارهم، قال:

(١) فتح المغیث / ٣٣٤ / ١

لأنّهم إذا وقفوا على هذا قالوا: لا نقول ليس بعالم، ونحن وأنتم ننتفي من القول بالماك الذي ألمتموه لنا، ونعتقد نحن وأنتم أنه كفر، بل نقول: إنّ قولنا لا يؤول إليه على ما أصلنا... إلخ. ونقل عن الأشعري في من جهل صفة: أنه ليس بكافر. قال: لأنّه لم يعتقد ذلك اعتقاداً يقطع بصوابه ويراه ديناً وشرعاً، وإنّما يكفر من اعتقد أنّ مقاله حقّ اهـ.

وهذا الذي تحرّر من كلام ابن حزم.



خاتمة

في بيان ضروريات الدين التي يكون إنكارها كفراً

(جاحد المجمع عليه، المعلوم من الدين بالضرورة)؛ وهو ما يعرفه منه الخواص والعام من غير قبول للتشكيك، فالتحق بالضروريات كوجوب الصلاة، والصوم، وحرمة الزنا والخمر (كافر قطعاً)؛ لأنَّ جحده يستلزم تكذيب النَّبِي ﷺ فيه، وما أوهمه كلام الأمدي وابن الحاجب من أنَّ فيه خلافاً ليس بمراد لهما. شرح «جمع الجوامع»^(١).

أي بل مرادهما أنَّ الخلاف الذي ذكراه إنَّما هو فيما لم يعلم من الدين بالضرورة من المجمع عليه، وأمَّا ما علم من الدين بالضرورة مما أجمع عليه فلا خلاف في كفر جاحده. «حاشية بناني».

(وكذا) المجمع عليه، (المشهور) بين النَّاس، (المنصوص) عليه، كحلَّ البيع، جاحده كافر (في الأصح) لما تقدم. وقيل: لا؛ لجواز أن يخفى عليه (وفي غير المنصوص) من المشهور (تردد). قيل: يكفر جاحده لشهرته، وقيل: لا؛ لجواز أن يخفى عليه، (ولا يكفر جاحد) المجمع عليه (الخفى) بأن لا يعرفه إلَّا الخواص، كفساد الحجَّ بالجماع قبل الوقوف. (ولو) كان الخفي (منصوصاً) عليه، كاستحقاق بنت الابن

(١) شرح المحتلي على جمع الجوامع ٢٣٨/٢.

السدس مع بنت الصلب، فإنه قضى به النبي ﷺ كما رواه البخاري، ولا يكفر جاحد المجمع عليه من غير الدين كوجود بغداد قطعاً. «شرح جمع الجوامع»^(١).

وكذا في عامة كتب الأصول كـ«الأحكام» للأمدي من المسألة السادسة من الإجماع^(٢)، ومن «شرائط الراوي»^(٣)، وـ«المختصر» لابن الحاجب^(٤)، وـ«التحرير». وشرحه «التقرير»، وشرح «المسلم»، ومثله في الاختيارات العلمية من «فتاوی الحافظ ابن تیمیة». وقال في كتاب الإيمان: وهذه الآية تدل على أن إجماع المؤمنين حجة من جهة أن مخالفتهم مستلزمة لمخالفة الرسول، وإن كل ما أجمعوا عليه فلا بد أن يكون فيه نص عن الرسول ﷺ، فكل مسألة يقطع فيها بالإجماع وبانتفاء المنازع من المؤمنين، فإنها مما بين الله فيه الهدى، ومخالف مثل هذا الإجماع يكفر، كما يكفر مخالف النص البین. وأما إذا كان يظن الإجماع ولا يقطع به، فهنا قد لا يقطع أيضاً بأنها مما تبين فيه الهدى من جهة الرسول، ومخالف مثل هذا الإجماع قد لا يكفر بل قد يكون ظن الإجماع خطأ، والصواب في خلاف هذا القول، وهذا هو فصل الخطاب فيما يكفر به من مخالفة الإجماع وما لا يكفر به^(٥).

(١) ص ١٣٠ ج ٢، وانظر كذلك: غایة الوصول في شرح لب الأصول ص ١٠٧.

(٢) انظر: الأحكام للأمدي ١/٢٨٨.

(٣) انظر: الأحكام للأمدي ١/٨٥ - ٨٦.

(٤) انظر: رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب للسبكي ٢/٢٦٧.

(٥) كتاب الإيمان لشيخ الإسلام ابن تيمية ٢/٤٢.

«نُقول مهمّة»

من العراقي والغزالى وغيرهما في الموضوع»

(فإن قلت: هل العلم بكونه بِعَيْنِهِ بَشِّرًا، أو من العرب شرط في صحة الإيمان وهو من فروض الكفاية) على الأبوين مثلاً، فإذا علم أحدهما ولده المميز ذلك سقط طلبه عن الآخر. (أجاب الشيخ ولد الدين) أحمد (ابن) عبد الرحيم (العرائي) الحافظ ابن الحافظ: (أنه شرط في صحة الإيمان، ولو قال شخص: أؤمن برسالة محمد بِعَيْنِهِ إِلَى جميع الخلق، ولكن لا أدرى هل هو من البشر أو من الملائكة، أو من الجن؟ أو لا أدرى هو من العرب أو العجم؟ فلا شك في كفره؛ لتکذيبه القرآن) كقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمَّةِ رَسُولًا مِّنْهُمْ﴾ و قال تعالى: ﴿وَلَا أَقُولُ إِنِّي مَلَكٌ﴾ (وجحده ما تلقته قرون الإسلام خلفاً عن سلف، وصار معلوماً بالضرورة عند الخاص والعام، ولا أعلم في ذلك خلافاً، ولو كان غبياً) بمعجمة موحدة، جاهلاً قليلاً الفتنة (لا يعرف ذلك وجب تعليمه إياها، فإن جحده) أي المعلوم بالضرورة (بعد ذلك حكمنا بکفره) لأنَّ إنكاره کفر، أمَّا إنكار ما ليس ضروريًا فليس کفرًا، ولو جحده بعد التعليم على ما اقتضاه شراح «البهجة» لشيخ الإسلام زكريا (انتهى). «زرقاني»^(١).

إنَّ الأُمَّةَ فهمت من هذا اللُّفْظُ أَنَّهُ أَفْهَمَ عَدَمَ نَبِيٍّ بَعْدَهُ أَبْدًا، وَعَدَمِ رَسُولٍ بَعْدَهُ أَبْدًا، وَأَنَّهُ لَيْسَ فِي تَأْوِيلٍ وَلَا تَخْصِيصٍ، وَمَنْ أَوْلَهُ بِتَخْصِيصٍ فَكَلَامُهُ مِنْ أَنْوَاعِ الْهَذِيَانِ، لَا يَمْنَعُ الْحُكْمَ بِتَكْفِيرِهِ لِأَنَّهُ مَكْذُوبٌ

(١) ص ١٦٨ ج ٦، من النوع الثالث من المقصد السادس.

لهذا النّص الذي أجمعـت الأُمّة على أنّه غير مأوّل ولا مخصوص.
«كتاب الاقتصاد» للإمام حجّة الإسلام محمد الغزالـي رحـمه الله .
وعلى أنّ البدعة التي تخالف الدليل القطعي الموجب للعلم - أي
الاعتقاد والعمل - لا تعتبر شبهة في نفي التكـفـير عن صاحبـها.

«نقول من أكابر الحنفـية في تحقيق تكـفـير أهل الـبدـعـ»

وفي «الاختـيار»^(١): وكلّ بدعة تـخـالـف دليـلاً يـوجـبـ العلمـ والـعـملـ بهـ قـطـعاًـ فـهـيـ كـفـرـ،ـ وـكـلـ بـدـعـةـ لـاـ تـخـالـفـ ذـلـكـ إـنـماـ تـخـالـفـ دـلـيـلاًـ يـوجـبـ العملـ ظـاهـراًـ فـهـيـ بـدـعـةـ وـضـلـالـ وـلـيـسـ بـكـفـرـ.ـ «رسـائـلـ اـبـنـ عـابـدـيـنـ»^(٢).

والقول الثاني الذي ذكرـهـ في «المحيـطـ»ـ هوـ ماـ قـدـمنـاهـ عنـ «شـرحـ الاـختـيارـ»ـ وـ«شـرحـ العـقـائـدـ»ـ،ـ وـيمـكـنـ التـوـفـيقـ بـيـنـهـ وـبـيـنـ ماـ حـكـاهـ اـبـنـ المـنـذـرـ بـأـنـ الـمـرـادـ الـذـينـ كـفـرـواـ مـنـ خـالـفـ بـيـدـعـتـهـ دـلـيـلاًـ قـطـعـياًـ إـلـغـ.ـ «رسـائـلـ اـبـنـ عـابـدـيـنـ»^(٣).

وفي النـسـخـةـ الـحـاضـرـةـ مـنـ «الـبـنـايـةـ»ـ مـنـ بـابـ الـبـُغـاةـ،ـ وـفيـ «المـحـيـطـ»ـ:ـ فـيـ تـكـفـيرـ أـهـلـ الـبـدـعـ كـلـامـ،ـ فـبـعـضـ الـعـلـمـاءـ لـاـ يـكـفـرـونـ أـحـدـاـ مـنـهـمـ،ـ وـبـعـضـهـمـ يـكـفـرـونـ الـبـعـضـ،ـ وـهـوـ:ـ أـنـ كـلـ بـدـعـةـ تـخـالـفـ دـلـيـلاًـ «قطـعـياًـ»ـ فـهـيـ كـفـرـ،ـ وـكـلـ بـدـعـةـ لـاـ تـخـالـفـ دـلـيـلاًـ قـطـعـياًـ يـوجـبـ العلمـ،ـ فـهـوـ بـدـعـةـ ضـلـالـةـ،ـ وـعـلـيـهـ اـعـتـمـدـ أـهـلـ السـنـةـ وـالـجـمـاعـةـ اـهـ.

(١) انظر: الاختـيارـ لـتـعـلـيلـ المـختارـ لـلـموـصـلـيـ ٤/٦٠.

(٢) انظر: مـجمـوعـةـ رسـائـلـ اـبـنـ عـابـدـيـنـ ١/٣٦٠،ـ (رسـائـلـ «كتـابـ تـنبـيهـ الـولـاـةـ وـالـحـكـامـ عـلـىـ أـحـكـامـ شـاتـمـ خـيـرـ الـأـنـامـ أوـ أـحـدـ أـصـحـابـ الـكـرـامـ عـلـيـهـ وـعـلـيـهـمـ الصـلـاـةـ وـالـسـلـامـ»ـ).

(٣) مـجمـوعـةـ رسـائـلـ اـبـنـ عـابـدـيـنـ ١/٣٦٢.

وما تكلم عليه في «فتح القدير» - ويريد في غير الضروريات، واقتصر عليه ابن عابدين - فقد تردد فيه المحقق من إماماة «الفتح»^(١). نبّه على ذلك في «فواتح الرحموت»^(٢) فليس ما في «المحيط» مما يلفظ ويرمى، كيف؟ وقد ذكر أنه قول أكثر أهل السنة، واستدرك عليه أيضاً ابن عابدين من البُغَاة، وإذا لم يكن اختلاف في إنكار الضروريات، كما صرّح به في «التحرير» وحمل التكفير بإنكار القطعيات الغير ضرورية على ما إذا علم المنكر قطعيتها، أو ذكر له أهل العلم فلّج، كما صرّح به في «المسايير»^(٣)؛ لم يبق هناك بحث.

«وفي البدائع» - من أجل كتب أصحابنا - : وإماماة صاحب الهوى والبدعة مكرورة، نصّ عليه أبو يوسف في «الأمالي» فقال: أكره أن يكون الإمام صاحب هوى وبدعة، لأنَّ الناس لا يرغبون في الصلاة خلفه هل تجوز الصلاة خلفه؟ قال بعض مسائخنا: إنَّ الصلاة خلف المبتدع لا تجوز، وذكر في «المنتقى» رواية عن أبي حنيفة: أنه كان لا يرى الصلاة خلف المبتدع. وال الصحيح أنه إن كان هوى يكفره لا تجوز، وإن كان لا يكفره تجوز مع الكراهة اهـ^(٤). وهذا «المنتقى» هو الذي نسب إليه في «المسايير» مسألة عدم إكفار أهل القبلة، ففسّر

(١) انظر: فتح القدير ١ / ٣٥٠ - ٣٥١.

(٢) ونصّه: والشيخ ابن الهمام وإن كان ميله في فتح القدير في مسألة إماماة المبتدة إلى التكفير، لكن قال في كتاب الخراج بعدم تكفيتهم، (فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت للعلامة ابن نظام الدين الأنصاري ٢ / ٢٤٣).

(٣) كتاب المسايير ص ٢٠٨.

(٤) انظر: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للعلامة الكاساني رحمه الله ١٥٧ / ١.

بعض كلامه بعضه، وفصل كذلك في الشهادة، ونصّ في «الخلاصة» أنه صرّح به في «الأصل»، وكذا نقله عنها صاحب «البحر». ويراجع ما ذكره في «الفتح» من حيلة تحليل المطلقة ثلاثة^(١).

والتأويل في ضروريات الدين لا يدفع الكفر. «علامة عبد الحكيم سيالكتوي»^(٢) على «الخيالي»، وهو كذلك في «الخيالي»: وچون این فرقه مبتدعة أهل قبله اند در تکفیر آنها جرأت نباید نمود تا زمانیکه إنکار ضروريات دینیه ننمایند، ورد متواترات احکام شرعیه نکنند، وقبول ما علم مجیئه من الدين بالضرورة نکنند. «مکتوبات امام ربانی»^(٣).

وجعل في «الفتوحات» التأويل الفاسد كالكفر، فراجعها من الباب التاسع والثمانين ومائتين.

والقول الموجب للकفر إنکار مجمع عليه، فيه نص، ولا فرق بين أن يصدر عن اعتقاد أو عناد. «کلیات أبي البقاء» من لفظ «الکفر»^(٤).

(١) انظر: فتح القدير ٤ / ١٨٣ - ١٨٤.

(٢) حاشية السيالكتوي على «الخيالي»، للشيخ عبد الحكيم بن شمس الدين ت ١٠٦٧هـ، والخيالي هو أحمد بن موسى ت ٨٦٢هـ.

(٣) عبارة فارسية، وترجمتها: «وحيث إنَّ هذه الفرق المبتدعة من أهل القبلة لا ينبغي الجرأة في تکفیرهم ما لم ينكروا ضروريات الدين، ولم يردوا ما ثبت من الأحكام الشرعية بالتواتر، وقبلوا ما علم مجیئه من الدين بالضرورة» (مکتوبات الإمام الربانی ٣ / ٨٤).

(٤) الكليات لأبي البقاء ص ١٢١٩.

«أقوال العلماء في موضوع لازم المذهب...»

قال الكمال: والصحيح أنَّ لازم المذهب ليس بمذهب، وإنَّه لا كفر بمجرد اللزوم؛ لأنَّ اللزوم غير الالتزام. وقد وقع في «المواقف» ما يقتضي تقييده بما إذا لم يعلم ذو المذهب اللزوم، وبأنَّ اللازم كفر، فإنه قال: مَن يلزمـهـ الـكـفـرـ،ـ وـلـاـ يـعـلـمـ بـهـ لـيـسـ بـكـافـرـ...ـ إـلـخـ.ـ ومفهومـهـ أـنـ عـلـمـهـ كـفـرـ لـالـتـزـامـهـ إـيـاهـ.ـ وـالـلـهـ أـعـلـمـ اـنـتـهـىـ.ـ «يـوـاقـيـتـ» للـشـعـرـانـيـ.

وفي «الكلّيات»: ولزوم الكفر المعلوم كفر؛ لأنَّ اللزوم إذا كان بيّناً فهو في حكم الالتزام لا للزوم مع عدم العلم به^(١).

قلت: وليس في عبارة «المواقف» التقييد بأنَّ يعلم أنَّ اللازم كفر، إنَّما فيه أنَّ يعلم اللزوم فقط؛ لأنَّ الكفر هو جحد ضروريات من الدين أو تأويلها. («إثمار الحق على الخلق» للمحقق الشهير الحافظ محمد بن إبراهيم الوزير اليماني)^(٢).

أيضاً: على أنه يرد عليهم: أنَّ الاستحلال بالتأويل قد يكون أشدَّ من التعمّد مع الاعتراف بالتحريم، وذلك حيث يكون المستحل بالتأويل معلوم التّحرِيم بالضرورة، كترك الصّلاة، فإنَّ مَنْ ترَكَهَا متأوِلاً كفرناه بالإجماع، وإنْ كان عامداً معترفاً، ففيه الخلاف، فكان التأويل هنا أشدَّ تحريمًا^(٣).

(١) كتاب الكليات لأبي البقاء ص ١٢٢٣.

(٢) إثمار الحق على الخلق ص ٢٢٣.

(٣) إثمار الحق على الخلق ص ٣٨٩.

أيضاً: وتارةً لما لا يمكن تأويله إلّا بتعسّف شابه تأويل القرامطة، وربّما استلزم بعض التأويل مخالففة الضرورة الدينية، وهم لا يعلمون ولا يؤمنون الكفر في هذا المقام في معلوم الله تعالى، وأحكام الآخرة وإن لم نعلمه نحن^(١).

أيضاً: وكذلك انعقد إجماعهم على أنَّ مخالففة السمع الضروري كفر، وخروج عن الإسلام^(٢).

أيضاً: ثبت أنَّ الإسلام متبع لا مختار، ولذلك كفر من أنكر شيئاً من أركانه؛ لأنَّها معلومة ضرورة، فأولى وأحرى أن لا يجيء الشرع بالباطل منطوقاً متكرراً من غير تنبيه على ذلك، لا سيما إذا كان ذلك الذي سُمِّوه باطلًا هو المعروف في جميع آيات كتاب الله وجميع كتب الله، ولم يأت ما يناظره في كتاب الله حتى ينبه على وجوه التأويل والجمع^(٣).

«بيان مذهب القرامطة والباطنية في تأويل الأسماء»

أيضاً: وأفحش ذلك وأشهره مذهب القرامطة الباطنية في تأويل الأسماء الحسنى كلّها، ونفيها عن الله على سبيل التنزيه له عنها، وتحقيق التوحيد بذلك؛ ودعوى أنَّ إطلاقها عليه يقتضي التشبيه، وقد غلووا في ذلك وبالغوا، حتى قالوا: إنَّه لا يقال إنَّه موجود ولا معدوم، بل قالوا: إنَّه لا يعبر عنه بالحروف. وقد جعلوا تأويلها أنَّ المراد بها

(١) إيثار الحق على الخلق ص ١١٦.

(٢) إيثار الحق على الخلق ص ١١٦.

(٣) إيثار الحق على الخلق ص ١٣١.

كلها إمام الزمان عندهم، وهو عندهم المسمى الله، والمراد بلا إله إلا الله، وقد تواتر هذا عندهم، وأنا ممن وقف عليه فيما لا يحصى من كتبهم التي في أيديهم وخزائنهم ومعاقلتهم التي دخلت عليهم عنوةً أو فتحت بعد طول محاصرة، وأخذ بعضها عليهم من بعض الطرق، وقد هربوا به ووجد بعضها في مواضع خفية قد أخفوه فيها، فكما أن كل مسلم يعلم أن هذا كفر صريح، وإنَّه ليس من التأويل المسمى بحذف المضاف المذكور في قوله تعالى: «وَسَئَلَ الْقَرِيَةَ أَنَّى كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ أَنَّى أَقْبَلْنَا فِيهَا» أي أهل القرية، وأهل العير. وإنَّما علم هذا كل مسلم تطول صحبه لأهل الإسلام، وسماع أخبارهم. والباطني الناشئ بين الباطنية لا يعلم مثل هذا، فكذلك المحدث الذي قد طالت مطالعته للآثار قد يعلم في تأويل بعض المتكلمين، مثل هذا العلم، وإن كان المتكلم - لبعده عن أخبار الرَّسُول ﷺ وأحواله وأحوال السلف - قد بعد عن علم المحدث، كما بعد الباطني عن علم المسلم، فالمتكلم يرى أنَّ التأويل ممكن بالنظر إلى وضع علماء الأدب في شروط المجاز، وذلك صحيح، ولكن مع المحدث من العلم الضروري بأنَّ السلف ما تأولوا ذلك مثل ما مع المتكلم من العلم الضروري بأنَّ السلف ما تأولوا الأسماء الحسنة بإمام الزَّمان، وإن كان مجاز الحذف الذي تأولت به الباطنية صحيحاً في اللغة عند الجميع، لكن له موضع مخصوص، وهم وضعوه في غير موضعه^(١).

أيضاً: وإنَّما التفسير، بما كان من المعلومات بالضرورة من أركان الإسلام وأسماء الله تعالى منعنا من تفسيره، لأنَّه جلي صحيح المعنى، وإنَّما يفسره من يريد تحريفه كالباطنية الملاحدة. وما لم يكن معلوماً

(١) إثارة الحق على الخلق للوزير اليماني ص ١٢٣.

ودخلته الدقة والغموض؛ فإن دخله بعد ذلك الخطر وخوف الإثم في الخطأ، فما يتعلّق بالعقائد تركنا العبارات المبتدعة وسلكنا طريق الوقف والاحتياط، إذ لا عمل يوجب معرفة معناه المعين، وإن لم يدخل فيه الخطر عملنا فيه بالظن المعتبر المجمع على وجوب العمل به أو جوازه، والله الهادي^(١).

«بيان إجماع الأمة»

على تكفير من خالف ضروريات الدين»

أيضاً: وثانيهما إجماع الأمة على تكفير من خالف الدين المعلوم بالضرورة، والحكم بردته إن كان قد دخل فيه قبل خروجه منه، ولو كان الدين مستنبطاً بالنظر لم يكن جاحده كافراً، فثبت أنَّ رسول الله ﷺ قد جاء بالدين القييم تماماً كاملاً، وإنَّه ليس لأحد أن يستدرك عليه ويكمّل له دينه من بعده^(٢).

أيضاً: واعلم أنَّ أصل الكفر هو التكذيب المتعمّد لشيء من كتب الله تعالى المعلومة، أو لأحد من رسليه عليه السلام، أو لشيء مما جاؤوا به، إذا كان ذلك الأمر المكذب به معلوماً بالضرورة من الدين، ولا خلاف أنَّ هذا القدر كفر، ومن صدر عنه فهو كافر إذا كان مكذباً مختاراً غير مختلٌ العقل ولا مكره، وكذلك لا خلاف في كفر من جحد ذلك المعلوم بالضرورة الجميع، وتستر بالتأويل فيما لا يمكن تأويله كالملائكة^(٣).

(١) إيهار الحق على الخلق ص ١٤٥.

(٢) إيهار الحق على الخلق ص ١١٢.

(٣) إيهار الحق على الخلق ص ٣٧٧.

«التقاط عبارات مهمّة»

للوزير اليماني من كتابه «القواعد والعواصم»

وعبارات لهذا المحقق في كتابه «القواعد والعواصم» التقطتها، وهي هذه:

مسألة التكفير من أواخر الجزء الأوّل: «الفصل الثالث الإشارة إلى حجّة مَنْ كَفَرَ هُؤُلَاءِ وَمَا يَرِدُ عَلَيْهَا». ولعله تحت الوهم الخامس عشر، وقد ذكر من كتاب «الأسماء والصفات» للبيهقي عن الخطابي فيه شيئاً نافعاً يفسّر ما في «معالم السنن» له.

وعن «الأسماء والصفات» معنى محو اسم عزير عليه السّلام من ديوان الأنبياء، وإن كان نبياً حين إلخ. في مسألة القدر.

وفي أوائل الجزء الثالث: «الدليل الثاني وهو المعتمد أنَّ كثرة هذه النصوص وتردد تلاوتها بين السلف من غير سماع تأويل لها، ولا تحذير جاهل من اعتقاد ظاهرها، ولا تنبيه على ذلك حتى انقضى عصر النبوة والصحابة يقضي بالضرورة العادية أنَّها غير متأولة، وإلى هذا الوجه أشار في قوله تعالى: ﴿أَئْتُنَّ فِي كِتَابٍ مَنْ قَبْلِ هَذَا أَوْ أَثْرَقَ مَنْ عَلِمَ إِنْ كُنْتُمْ صَدِيقِي﴾ ويا لها من حجّة قاطعة للمبتدعة لمن تأملها في هذا الموضع، وفي الكلام في الصفات وفي ذلك! لأنَّه لا يجوز في العادة أن يمضي الدهر الطويل على إظهار ما رجح المعتزلة، وله تأويل حسن فلا يذكر تأويله أبداً، وسواء كان ذكره واجباً أو مباحاً».

وقد ذكر الرّازي بحثاً طويلاً في اللّغات من كتاب «المحصول» في المنع من إفاده السمع القطع بسبب ما يعرض من الألفاظ المفردة، ثم تراكيبيها من الاحتمالات التي وردت بها اللّغة، مثل الاشتراك،

والمجاز، والمحذف، ونحوها، وذكر أنه لا دليل على عدمها إلا عدم الوجدان بعد الطلب، وإنَّه دليل ظني، وذكر كثرة الاختلاف في المحذوف في بسم الله الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، ثم أجاب ما محصلوه: أنَّ المعول عليه في مواضع القطع في الكتاب والسنة هو القرائن التي يضطر إلى قصد المتكلَّم مع توادر معاني الألفاظ في المواضع اللُّفظية القطعية. وكلامه هذا يدل على معنى ما ذكرت في معاني آيات المشيئة، ولو لا ذلك لتمكنت الملاحدة وأعداء الإسلام من التشويش على المسلمين أجمعين في كثير من عقائدهم السمعية القطعية، ويؤيد هذا قول بعض المعتزلة المحقّقين أنَّ كل قطعي سمعي فهو ضروري، وله وجه وجيه ليس هذا موضع ذكره.

وفي أواسط هذا الجزء:

«الوجه الثاني: وهو المعتمد أنَّ التكfir سمعي قطعي عند المعتزلة، والصَّحيح أنَّ كل قطعي من الشرع فهو ضروري».

وبعد أوراق كثيرة من هذا المبحث قال:

«الوجه السادس: أنَّ السمع قد دلَّ على قدرة الله تعالى على هداية الخلق أجمعين دلالةً ضروريةً، أو قطعيةً يتعرَّض تأويلها لوجهيَن: أحدهما ما تقدَّم من المنع تأويل آيات المشيئة وأمثالها مما شاع مع الخاصة والعامة في عصر النبوة والصَّحابة، وانقضى ذلك العصر الذي هو عصر الهدى المجمع عليه، والبيان لمهمات الدين ولم يذكر لها تأويل أبطة، ولا حذر من اعتقاد ظاهره، فإنَّ العادة تقضي بذلك وإن لم يكن واجباً لما مرَّ تقريره».

ولعلَّ الوجه الوجيه الذي ذكره هو ما في أواخر الجزء الأول حيث قال :

«واعلم أنَّ القطع لا بدَّ أن يكون من جهة ثبوت النَّص الشرعي في نفسه ومن جهة وضوح معناه، فأمَّا ثبوته فلا طريق إليه إلَّا التَّواتر الضُّروري، كما تقدَّم، وأمَّا وضوح معناه، فهل يمكن أن يكون قطعياً، ولا يكون ضرورياً؟ في كلام كثير من الأصوليين ما يقتضي تجويز ذلك. وفي كلام بعضهم ما يمنع ذلك وهو القوي عندي؛ لأنَّ القطع على معنى النَّص من قبيل النَّقل عن أهل اللُّغة، إِنَّه يعنون باللفظ المعين معناه المعين دون غيره، وهذه طريقة النَّقل لا النَّظر، وما كان طريقه النَّقل لا النظر لم يدخله القطع الاستدلالي، وإنَّما يكون من قبيل المتواترات وهي ضرورية».

وفي أواخر الجزء الثاني :

«إِنَّ تعلييل فاعلية الرَّب سُبحانه وتعالى يوقف على نصوص القرآن المعلومة المعنى مع القراءن اللفظية على عدم تأويلها، بل ذلك معلوم من ضرورة الدين وإجماع المسلمين، ومن تلك القراءن المفيدة للعلم استمرار تلاوتها من غير تنبية على قبح الظاهر».

وقد أورد الرَّازي هذا السُّؤال في باب اللُّغات في «محصوله» مهذبًا مطولاً، وأجاب عنه بما معناه: أنَّ العلم بالمقاصد يكون مع القراءن ضرورياً، فإنَّا نعلم مراد الله سبحانه بالسَّماوات والأرض ضرورة لا لكون لفظ السَّماء موضوعاً لسماته لدخول الاشتراك والمجاز والإضمار في الأوضاع اللغوية.

وفي أواسط الجزء الآخر :

«وذلك جلي لمن يعرف شروط القطع، وهو في التقليات التّواتر الضروري في النقل، والتجلّي الضروري في المعنى».

وأمّا القطع بتحريم تأويتها بل بأنّها على ظاهرها، فذلك لتواتر اشتهارها في زمن رسول الله ﷺ والصّحابة، والعلم بتقريرهم لها على ظاهرها، والعادة الضرورية تمنع من عدم ذكر التّأويل الحق من جميعهم في جميع تلك الأعصار لو كان هناك تأويل كما مرّ بيانه.

وفي أواسط الجزء الثالث من نصوص الإيمان بالقدر :
 «والثاني دعوى العلم الضروري لمن بحث عن أحوال السلف أنّهم كانوا لا يتأوّلون شيئاً من ذلك».

وفي أوائل الجزء الأول :

«على أنّ في القطعيات ما يختلف العلماء هل هو قطعي كما في القياس الجلي والتأثيم به والتفسيق والتكفير، على أنّ ابن الحاجب وغيره من المحققين منعوا من وجود القطعي الشرعي غير الضروري، وحكموا بأنه لا واسطة بين الظنّ والضرورة في فهم المعاني، كما إنّه لا واسطة بينهما في تواتر الألفاظ بالاتفاق».

وفي موضع آخر :

«والظاهر من علماء الأصول أنّهم لا يثبتون القطعيات إلّا في الأدلة العلمية المفيدة للبيتين».

وفي أواخره :

«وقد ذكر غير واحد من المحققين أنّ الأدلة القطعية متى كانت شرعية لم تكن إلّا ضرورية».

قلت : وقد قال في «الإتحاف»^(١) عن ابن البياضي الحنفي عن الماتريدية : «والدليل النقلي يفيد اليقين عند توارد الأدلة على معنى واحد بطرق متعددة وقرائن منضمة ، واختاره صاحب «الأبكار والمقاصد»^(٢) وكثير من المتقدمين» اهـ . أي منهم . راجع «التوضيح» . ويريد ابن الحاجب بالضوري ما يندرج في النفس حدساً واضطراراً ، لا ما يشترك في معرفته الخواص والعوام ، كما أريد به ذلك في تعريف ضروريات الدين ، ولا يريد أيضاً أنَّ الدليل اللفظي لا يفيد القطع ، فإنه اختلاف آخر بين الآخرين . قال :

«القول الثالث مذهب الأكثرين من الأئمة وجماعتهم علماء الأمة وهو التفصيل ، والقول بأنَّ التأويل في القطعيات لا يمنع الكفر» .

ومن بحث التكفير : «إنَّ الكفر هو تكذيب النبي ﷺ إما بالتصريح ، أو بما يستلزم استلزمـاً ضرورياً لا استدلاليًّا» .

والعلم الضروري يقتضي في كل ما شاع مثل هذا في أعصارهم ، ولم يذكر أحد منهم له تأويلاً أنه على ظاهره .

فتتأمل هذه القاعدة التي ذكرتها لك فيما استفاض على عهد رسول الله ﷺ استفاضة متواترة ولم يذكر له أبنته تأويل . وإجماع الصحابة على وصف الله تعالى بأنه متكلم ، قوله كلام من غير إشعار بتأويل ، فجهروا بتكفير من قال ذلك إما لاعتقادهم أنه مكذب لهذه الآيات ، أو أن كلامه يُؤُول إلى التكذيب .

(١) ١٣/٢ .

(٢) كتاب «أبكار الأفكار في أصول الدين» لسيف الدين الأدمي ، ط : دار الكتب العلمية بيروت ١٤٢٤ هـ .

امتنع من وصف القرآن بالحدث مَنْ لم يصفه بالقِدْمَ، كَأَحْمَدَ ابن حبْلَ، والجمهُورُ، عَلَى مَا نَقْلَهُ الْذَّهَبِيُّ عَنْهُمْ، وَعَنْ أَحْمَدَ فِي تَرْجِمَةِ أَحْمَدَ مِنْ «النَّبَلَاءَ»، وَكَذَا نَقْلَ هَنَاكَ عَنْ قَدَمَاءِ أَهْلِ السَّنَّةِ أَنَّهُمْ لَمْ يَصْفُوْا الْقُرْآنَ بِأَنَّهُ قَدِيمٌ، كَمَا لَمْ يَصْفُوهُ بِأَنَّهُ مَخْلُوقٌ، وَاخْتَارَ ذَلِكَ لِنَفْسِهِ.

لَمَا تَقْدَمَ مِنْ اشْتَرَاطِ الْقُطْعَ فِي التَّكْفِيرِ عِنْدَ الْمُعْتَزِلَةِ وَالشِّعْيَةِ وَطَوَافَّ مِنَ الْأُمَّةِ، وَهُوَ كَذَلِكَ فِي حَقِّ مَنْ أَرَادَ الْقُطْعَ بِالْكُفَّرِ، إِنْ قِيلَ لَهُ أَنَّهُ يَنْزَلُ عَنْ هَذِهِ الْمَرْتَبَةِ إِلَى مَرْتَبَةِ الظَّنِّ الرَّاجِعِ إِلَى السَّمْعِ الْوَاضِعِ، وَالْعَمَلُ بِالظَّنِّ لَا يَمْتَنِعُ إِلَّا بِقَاطِعِ إِلَخِ.

وَلَمْ يَرِدِ الْقُرْآنُ بِأَنَّ كُلَّهُ مُتَشَابِهٌ، وَإِنَّمَا وَرَدَ بِأَنَّ مِنْهُ آيَاتٍ مُحَكَّمَاتٍ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَآخِرُ مُتَشَابِهَاتٍ، فَأَيْنَ الْآيَاتُ الْمُحَكَّمَاتُ الْوَارِدَاتُ بِهَذَا التَّعْطِيلِ مِنَ الْجَهَاتِ حَتَّى يَرِدَ إِلَيْهَا سَائِرُ آيَاتِ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، وَأَحَادِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَالْعُقُولُ السَّلِيمَةُ تَحْيِلُ خَلُوَ الْكِتَابِ السَّمَاوِيَّةِ وَالْأَحَادِيثِ النَّبُوِيَّةِ مِنَ النُّطُقِ بِالصَّوَابِ، الَّذِي يَرِدُ إِلَيْهِ كَثِيرٌ مِنْ مُتَشَابِهَاتِ الْكِتَابِ، وَإِلَى اسْتِحَالَةِ ذَلِكَ أَشَارَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «أَتَتُؤْنِي بِكِتَابٍ مِنْ قَبْلِ هَذَا أَوْ أَثْرَقَ مِنْ عِلْمِي إِنْ كُنْتُمْ صَدِيقِي»^(١) وَيَا لَهَا مِنْ آيَةٍ قَاطِعَةٍ لِلْمُبَطِّلِينَ لِمَنْ تَأْمَلُهَا فِي كُلِّ مَوْضِعٍ.

لَوْ كَانَ هُوَ الْمَقْصُودُ لِوَجْدِ الصَّوَابِ، وَلَوْ مَرَّةً وَاحِدَةً، حَتَّى يَرِدَ الْمُتَشَابِهُ إِلَيْهِ كَمَا وَعَدَ بِهِ التَّنْزِيلُ.

وَفِي أَوْاسِطِ الْجُزْءِ الْثَالِثِ مِنْ قَسْمٍ مَا يَدْلِلُ عَلَى وجوبِ الإِيمَانِ بِالْقَدْرِ بَعْدِ الْحَدِيثِ الثَّانِي وَالْسَّبْعِينِ:

(١) سورة الأحقاف: الآية ٤.

«قلت: والضابط في التكفير أنَّ من ردَّ ما يعلم ضرورة من الدين فهو كافر، وفي هذا بعض إجمال، والتحقيق أنَّ من علمنا ضرورة أنَّه ردَّ ما يعلم ضرورة من الدين، وعلمنا بالضرورة أنَّه يعلمه ضرورة، فلا شكَّ في كفره، وأمَّا من ظننا أنَّه يجهل من الدين ما نعلمه نحن ضرورة، فهذا موضع كثُر فيه الاختلاف، والأولى عدم التكفير، وقد مرَّ تحقيق ذلك في آخر مسألة الصِّفات».

أقول: ومن دافع أمراً ضروريَاً من الدين لم يقبله، وقد بلغ ذلك فهو كافر، كما أشار إليه البخاري في «صححه»، وإن كان عدد المبلغ لم يبلغ حدَّ التواتر، ولم يكن جحود غير المتواتر كفراً، لكن ذلك المدافع يعامل معاملة الكُفَّار، وكذلك كان العمل عليه في عهد النبوة في إقامة الحجَّة، وإن تعلَّل بأنَّه تردد فيه لخبر الواحد فأمر ينظر فيه، وإلا فتقسيم الكفر إلى كفر عناد وجهل يفوض ذلك إلى الآخرة، كما أنَّ من نشأ على الكفر نحكم بكتفه، وإن كان جهلاً لا جحوداً، فكذا هنا فاعلمه.

فإنَّ من يقبل بعض متواترات الشريعة فهو في حقّنا وبالاعتبار إلينا كمن لم يدخل في الإسلام، وإن لم يكن ذلك عن عناد، وصار كمن دعاهنبي واحد إلى الإيمان فلم يدخل فيه، وبقي على كفره الأصلي لا عن عناد منه.

فالكفر بعدم الإيمان بمتواترات الشرع وخلوَّه عنه جهلاً كان أو جحوداً وعناداً، وقد ذكر في «الإتحاف»^(١): إنَّ التكذيب لأمر البعثة

وبلوغ الدّعوة قبيح عقلاً، فهو داخل تحته لا تحت القبح الشرعي، وهو حسن جداً، وشيء مفيد في «المسايرة» من الحسن والقبح العقليين من دفع إفحام الأنبياء لو لم يكونوا، وشيء منه في الأصل العاشر من الركن الأول^(١).

وقال ابن القيم: المجاز والتأويل لا يدخل في المنصوص، وإنما يدخل في الظاهر المحتمل له، وهنـا نكتة ينبغي التفطـن لها، وهي أنَّ كون اللـفـظ نصـاً يـعـرـفـ بـشـيـئـيـنـ: أحـدـهـماـ: عـدـمـ اـحـتـمـالـهـ لـغـيرـ معـناـهـ وـضـعـاـ، كالـعـشـرـةـ. وـالـثـانـيـ: ما اـطـرـدـ استـعـمالـهـ عـلـىـ طـرـيـقـةـ وـاحـدـةـ فـيـ جـمـيعـ موـارـدـهـ فـإـنـهـ نـصـ فـيـ معـناـهـ، لا يـقـبـلـ تـأـوـيـلـاـ وـلـاـ مـجـازـاـ، وـإـنـ قـدـ تـطـرـقـ ذـلـكـ إـلـىـ بـعـضـ أـفـرـادـهـ، وـصـارـ هـذـاـ بـمـنـزـلـةـ الـخـبـرـ الـمـتـواـتـرـ لـاـ يـتـطـرـقـ اـحـتـمـالـ الـكـذـبـ إـلـيـهـ، وـإـنـ تـطـرـقـ إـلـىـ كـلـ وـاحـدـ مـنـ أـفـرـادـ بـمـفـرـدـهـ. وـهـذـهـ عـصـمـةـ نـافـعـةـ تـدـلـكـ عـلـىـ خـطـأـ كـثـيرـ مـنـ التـأـوـيـلـاتـ فـيـ السـمـعـيـاتـ الـتـيـ اـطـرـدـ استـعـمالـهـ فـيـ ظـاهـرـهـ وـتـأـوـيـلـهـ، وـالـحـالـةـ هـذـهـ غـلـطـ، فـإـنـ التـأـوـيـلـ إـنـمـاـ يـكـونـ لـظـاهـرـهـ قـدـ وـرـدـ شـاذـاـ مـخـالـفـاـ لـغـيرـهـ مـنـ السـمـعـيـاتـ، فـيـحـتـاجـ إـلـىـ تـأـوـيـلـهـ لـيـوـافـقـهـ، فـأـمـاـ إـذـاـ اـطـرـدـتـ كـلـهـاـ عـلـىـ وـتـيـرـةـ وـاحـدـةـ صـارـتـ بـمـنـزـلـةـ النـصـ وـأـقـوىـ، وـتـأـوـيـلـهـاـ مـمـتنـعـ، فـتـأـمـلـ هـذـاـ. «بـدـائـعـ الـفـوـائـدـ»^(٢).

وهـذاـ يـجـريـ فـيـ نـحـوـ لـفـظـ «الـتـوـفـيـ»ـ فـيـ عـيـسـىـ عـلـيـهـ السـلـامـ أـنـهـ

(١) وفي شرح «الإحياء» عن العـلـامـ اـبـنـ الـبـيـاضـيـ أـنـ الـحـسـنـ وـالـقـبـحـ فـيـ عـشـرـةـ أـشـيـاءـ ذـكـرـهـاـ، عـقـليـ: مـنـهـ هـذـهـ الـمـسـأـلـةـ، وـنـحـوـهـاـ عـنـ الـمـاـتـرـيـدـيـةـ وـكـثـيرـ مـنـ الـأـشـعـرـيـةـ. مـنـهـ.

(٢) بـدـائـعـ الـفـوـائـدـ / ١٠، ٢٠ / ١، وـأـيـضاـ فـيـ ١٠ / ١ـ مـنـ «الـبـدـائـعـ وـالـفـوـائـدـ»ـ فـيـ الـفـرقـ بـيـنـ الـرـوـاـيـةـ وـالـشـهـادـةـ. مـنـهـ.

الاستيفاء لا الإمامة. فإن كل ما ورد في حاله في القرآن والحديث اطّرد في حياته.

قال حبيب بن الربيع: لأنّ ادعاه التأویل في لفظ صراح لا يقبل - «شرح شفاء»^(١) - في مَن قال: فعل الله برسول الله كذا وكذا. وقال: أردت به العقرب - والعياذ بالله - وأقرّه الحافظ ابن تيمية بعينه في «الصارم المسلول»^(٢).

«الفرق الدقيق بين إرادة التأویل وإيجاده»

فعلم أنَّ التأویل كما لا يقبل في ضروريات الدين كذلك لا يقبل في ما يظهر أنَّه احتيال في كلام الناس، وتمحُّل غير واقعي، وقد كان الأئمة رحمهم الله يعتبرون إرادة التأویل وقصده، فجاء المتسللون فاعتبروا إيجاده، ففي «جامع الفصولين»: وعن مالك رحمه الله أنَّه سُئل عن مَن أراد أن يضرب أحداً؟ فقيل له: ألا تخاف الله تعالى؟ فقال: لا، قال: لا يكفر؛ إذ يمكنه أن يقول: التقوى فيما أفعل له، ولو قيل له ذلك في معصيته، فقال: لا أخافه يكفر؛ إذ لا يمكنه ذلك التأویل اهـ^(٣). ونحوه في «الخانية» في قصة شداد بن حكيم مع زوجته، وذكرها في «طبقات الحنفية» من شداد عن محمد رحمه الله أيضاً، وهو أولى بالاعتبار مما ذكره من اعتبار مجرد الإمكان، فإنه لا حجر فيه، وقالوا في الإكراه على كلمة الكفر: إن خطر بباله التورية ولم يور كفر،

(١) ص ٣٧٨ ج ٤.

(٢) الصارم المسلول ٥٢٦/١.

(٣) نقله في الفتاوى الهندية ٢٦١/٢.

فاعتبروا القصد وإرادة التأويل في حقه، وإنّ فالتمحّل لا يعجز عنه أحد، ففي «الميزان»^(١) بإسناد قوي: «فواه الله إنَّ المؤمن ليجادل بالقرآن فيغلب، وإنَّ المنافق ليجادل بالقرآن فيغلب»، ذكره من ترجمة الحكم بن نافع.

ولذا قال ابن حجر بعد سياق كلام المصنف: وما ذكره ظاهر موافق لقواعد مذهبنا؛ إذ المدار في الحكم بالكفر على الظواهر، ولا نظر للمقصود، والنيّات، ولا نظر لقرائن حالة، نعم يعذر مدّعي الجهل إن اعتذر لقرب عهده بالإسلام أو بعده عن العلماء، كما يعلم من كلام «الروضۃ» انتهى. «خفاجي» شرح «شفاء»^(٢). أي فيما أتى بالسبّ لقلة مراقبة، وضبط للسانه، وتهوّر في كلامه، ولم يقصد السبّ.

«بيان أن منكر فرضية الزكاة كافر بإجماع المسلمين

ووجوه عدم إكفار مانعي الزكاة في عهد الصديق»

فإن قيل: كيف تأولت أمر الطائفة التي منعت الزكوة على الوجه الذي ذهبت إليه، وجعلتهم أهل بغي؟ وهل إذا أنكرت طائفة من المسلمين في زماننا فرض الزكوة، وامتنعوا من أدائها، يكون حكمهم حكم أهل البغي؟

قلنا: لا، فإنَّ من أنكر فرض الزكوة في هذه الأزمان كان كافراً بإجماع المسلمين، والفرق بين هؤلاء وأولئك أنَّهم إنما عذروا لأسباب وأمور لا يحدث مثلها في هذا الرَّمان.

(١) ميزان الاعتدال ١/٥٨١ رقم الترجمة (٢٢٠٥).

(٢) شرح الشفاء للخفاجي ٤/٤٢٦.

رضي الله عنه فلعلَّ الوجه فيه أنَّهم منعوا الزَّكَاة، وأرادوا نصب الرؤساء في أحياهم، لم يطعوا لأبي بكر رضي الله عنه فكانوا أهل بغي بهذا القدر، وهذا هو الذي جعل عمر رضي الله عنه غرضهم، ثم إنَّهم كانوا يأولون أيضاً في منع الزَّكَاة تأويلاً تبرِّعاً، وجعلهم أبو بكر رضي الله عنه مرتدِّين بهذا والله أعلم^(١). فكان اختلاف الشَّيخين في غرض مانعي الزَّكَاة، وفي ما دعاهم إلى المنع جعل عمر السبب الأصلي بغيهم، ومنعوا الزَّكَاة له، وجعله أبو بكر الرَّدَّة، فالخلاف في تحقيق الواقع والكشف عنها، ولو تحقق عند عمر رضي الله عنه أنَّهم أنكروا الزَّكَاة رأساً لکفراهم هو أيضاً، ولم يتردد أصلاً، ثم رأيت الإمام الحافظ جمال الدين الزيلاعي رحمة الله تعالى صرَّح في «تخریج الهدایة» من الجزية بمثله^(٢). وينبغي أن يراجع ما في

(١) كما في «المستدرك» (٣٢٢/٢) عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: «لأن أكون سألت رسول الله عن ثلات أحب إليَّ من حمر النَّعم، من الخليفة بعده، وعن قوم قالوا: نقر بزكاة في أموالنا، ولا نؤديها إليك، أيحل قتالهم، وعن الكلالة. هذا حديث صحيح على شرط الشَّيخين» ولم يخرجاه. ولما زعموا أنَّ الزَّكَاة جباية كما يجيء السلطان من الرعایا جبايات من جهات، فكانت إلى النَّبِي ﷺ في عهده، وإذا ولينا نحن ولاة مَنْ فقد سقطت وبقيت كسائر الجبايات على رأي الوالي. منه.

(٢) ونصه: «وكان رأي عمر أن لا قتل عليهم ولا فداء، فلم يزالوا محبوسين حتى توفي أبو بكر، فلما ولَّ عمر نظر في ذلك فقال: لا سبي في الإسلام وأرسلهم بغير فداء وقال: هم أحرار حيث أدركتمهم» «مختصر» وقد يقال: إنَّ عمر لم يتحقق رُدُّتهم، يدل على ذلك في القصة أنَّ أبو بكر لما استشار فيهم قال له عمر: يا خليفة رسول الله إنَّهم قوم مؤمنون وإنَّما شحوا =

«منهاج السنة» «أيضاً»^(١) وما في «الكنز» من قتاله رضي الله عنه مع أهل الردّة، ففيه أنَّ عمر رضي الله عنه جعلهم مرتدين، ولكن لم ير للمسلمين قوة عليهم^(٢).

= بآموالهم، قال: والقوم يقولون والله ما رجعنا عن الإسلام وإنما شحثنا بالمال. فأبى أبو بكر أن يدعهم بهذا القول ولم يزالوا... الحديث (نصب الراية ٤٥٢/٣).

(١) انظر: منهاج السنة النبوية ٤٤٩/٤، ٤٩٥/٤، ط: مؤسسة قرطبة.

(٢) والنصل كما ورد في كنز العمال عن ابن عمر رضي الله عندهما قال: لما قبض النبي ﷺ اشرأب النفاق بالمدينة وارتدى العرب وارتدى العجم وأبرقت تواعدوا نهاوند وقالوا: قد مات هذا الرجل الذي كانت العرب تنصر به فجمع أبو بكر المهاجرين والأنصار وقال: إنَّ هذه العرب قد منعوا شاتهم وبعيرهم ورجعوا عن دينهم وإنَّ هذه العجم قد تواعدوا نهاوند ليجمعوا لقتالكم وزعموا أنَّ هذا الرجل الذي كنتم تنصرون به قد مات فأشيروا عليٍّ بما أنا إلَّا رجل منكم وإنِّي أنقلكم حملًا لهذه البلية فأطرقوا طويلاً ثم تكلم عمر بن الخطاب فقال: أرى والله يا خليفة رسول الله ﷺ أن تقبل من العرب الصلاة وتدع لهم الزكاة فإنَّهم حديث عهد بجاهلية لم يقدّمهم الإسلام فـإمّا أن يردهم الله إلى خير وإمّا أن يعز الله الإسلام فنقوى على قتالهم فـما لباقية المهاجرين والأنصار يدان للعرب والعجم قاطبة فالتفت إلى عثمان فقال: مثل ذلك وقال علي: مثل ذلك وتابعهم المهاجرون ثم التفت إلى الأنصار فتابعوهم فـلما رأى ذلك صعد المنبر فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: أمّا بعد فإنَّ الله بعث محمداً ﷺ والحق قل شريد والإسلام غريب طريد قد رث حبله وقل أهله فجمعهم الله بـمحمد ﷺ وجعلهم الأمة الباقية الوسطى والله لا أُبرح أقوم بأمر الله وأُجاهد في سبيل الله حتى ينجز الله لنا وعده ويفي لنا عهده فيقتل من قتل منا شهيداً في الجنة ويبقى من بقي منا خليفة الله في أرضه ووارث عبادة الحق فإنَّ الله تعالى قال لنا ليس لقوله خلف =

وفي «الرياض» للمحبّ الطبرى عن عمر رضي الله عنه لما قبض رسول الله ﷺ وارتدى العرب، وقالوا: لا نؤدي زكاة، فقال أبو بكر رضي الله عنه: «لو منعوني عقالاً لجاهدتهم عليه، فقلت: يا خليفة رسول الله ﷺ تألف الناس وأرفق بهم. فقال لي: أجيّار في الجاهلية، وخوار في الإسلام، أنه قد انقطع الوحي، وتم الدين، أو ينقص وأنا حي». أخرجه النسائي بهذا اللفظ اه^(١) فيه عذر التأليف. وتكلّم ابن حزم أيضاً في «ملله» عليه^(٢) وعدد النيسابوري في «تفسيره»^(٣) فرقهم، وفي «عمدة القاري»^(٤) بعد ما ذكر رواية مرفوعة في قتل مانع الزكاة عن «الإكيليل» عن حكيم بن عباد بن حنيف أحد رواتها، (ما أرى أبا بكر إلّا أنه لم يقاتلهم متأنّلاً إنّما قاتلهم بالتصاص اه). وقال: إلّا بحق الإسلام من قتل النفس المحرمة، وترك الصلاة، ومنع الزكاة بتأنّيل

= **«وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَلِمُوا الصَّلَاحَاتِ لِيَسْتَخْفَفُوهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا أَسْتَحْلَفُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ»** والله لو منعوني عقالاً مما كانوا يعطون رسول الله ﷺ ثم أقبل معهم الشجر والمدر والجن والإنس لجاهدتهم حتى تتحقق روحى بالله إنّ الله لم يفرق بين الصلاة والزكاة فجمعهما فكبّر عمر وقال: والله قد علمت حين عزم الله لأبي بكر على قتالهم أنه الحق، (كنز العمال برقم ١٤٦٤ خط في رواة مالك).

(١) أورده محب الدين الطبرى في الرياض النضرة ١ / ٤٥٠ (٣٧٢) والمتنقى الهندي في كنز العمال برقم ١٦٨٣٨ (٣٥٦١٥)، قال أيمان صالح شعبان محقق «جامع الأصول» عزاه المحب الطبرى في مناقب العشرة للنسائي. (جامع الأصول لابن الأثير برقم ٦٤٢٦).

(٢) ٧٩ / ٢.

(٣) ١٤٠ / ٦

(٤) ٢٧٣ / ٤

باطل ونحو ذلك اهـ. وحرر أبو بكر الرّازي في «أحكام القرآن»^(١) أيضاً، ورواية أخرى في «الكنز»^(٢) أيضاً وذكرها في «الفتح»^(٣). وعن عمر رضي الله عنه نفسه ما في «الكنز»^(٤) هذا والله أعلم بالصواب. والله ليوم وليلة لأبي بكر رضي الله عنه، خير من عمر عمر رضي الله عنه ومن آل عمر رضي الله عنه (فذكر ليلة الغار إلى أن قال): وأمّا اليوم فذكر قتاله لمن ارتد. «الصلات والبشر في الصلاة على خير البشر» لصاحب «القاموس» من النسخة المكتوبة^(٥).

من جملة إجماعيات الصحابة رضي الله عنهم في شارب الخمر

ما عند الطحاوي في «معاني الآثار» وبعض طرقه الآخر في «فتح الباري» من حدّ الخمر^(٦) عن علي رضي الله عنه قال: شرب نفر من أهل الشام الخمر، وعليهم يومئذ يزيد بن أبي سفيان، وقالوا هي حلال. وتأولوا: ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ مَأْمُنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعَمُوا﴾ الآية فكتب فيهم إلى عمر رضي الله عنه فكتب عمر رضي الله عنه أن ابعث بهم إلى قبل أن يفسدوا من قبلك، فلما قدموا على عمر رضي الله عنه

(١) ٨٢/٣.

(٢) ١٢٨/٣.

(٣) ١٧٠/١٣.

(٤) كنز العمال برقم (٣٥٦١٥).

(٥) وقد طبع الكتاب في دار الكتب العلمية بيروت ١٩٨٥ م في ٢٠٨ صفحات ..

(٦) «إنَّ أَوَّلَ مَا يَكْفِيُ الإِسْلَامَ كَمَا يَكْفِيُ الْإِنْاءَ كُفَّاً: الْخَمْرُ، قِيلَ: وَكَيْفَ ذَاكَ يَا رَسُولَ اللهِ ﷺ؟ قَالَ: يَسْمُونَهَا بِغَيْرِ اسْمِهَا فَيَسْتَحْلُونَهَا». «فتح» ١٠/٥٢.

استشار فيهم النّاس، فقالوا: يا أمير المؤمنين! نرى أنّهم قد كذبوا على الله، وشرعوا في دينهم ما لم يأذن به الله! فاضرب أعناقهم، وعلى رضي الله عنه ساكت، فقال: ما تقول يا أبا الحسن فيهم؟ قال: أرى أن تستبيهم، فإن تابوا ضربتهم ثمانين ثمانين لشربهم الخمر، وإن لم يتوبوا ضربت أعناقهم، قد كذبوا على الله وشرعوا في دينهم ما لم يأذن به الله. فاستتابهم فتابوا، فضربتهم ثمانين ثمانين. «طحاوي»^(١) و«فتح الباري»^(٢) و«كتن العمال»^(٣).

قال في «الصّارم المسلول»^(٤): حتى أجمع رأي عمر وأهل الشورى أن يستتاب هو وأصحابه، فإن أقرّوا بالتحريم جلدوا، وإن لم يقرّوا به كفروا.

مع أنَّ هذه الآية كانت نزلت في مَن شربها، ولكن قبل التَّحرير، وكانت شبّهتهم لهذا، ومع ذلك لم تعتبر، وقد ذكره في «تحرير الأصول» من تقسيم الجهل؛ وذكره أبو بكر الرَّازِي في «أحكام القرآن»^(٥) محرّراً. وعن أنس: أنَّ النَّبِيَّ ﷺ دخل مَكَّة في عمرة القضاء وعبد الله بن رواحة ينشد بين يديه:

خلوا بني الكُفَّار عن سبileه قد أنزل الرَّحْمَان في تنزيله
بأنَّ خير القتل في سبileه نحن قتلناكم على تأوileه
كما قتلناكم على تنزيله

(١) شرح معاني الآثار للطحاوي ١٥٤/٣.

(٢) فتح الباري بشرح البخاري ٧٠/١٢.

(٣) ورواه ابن أبي شيبة في المصنف ٥٠٣/٦ (٢٨٤٠٩).

(٤) الصارم المسلول ٥٢٦/١.

(٥) أحكام القرآن للجصاص الرَّازِي ١٢٨/٤ - ١٢٩.

آخرجه أبو يعلى من طريقه (أي من طريق عبد الرزاق) «فتح الباري»^(١).

قال: نحن ضربناكم على تأويله، أي حتى تذعنوا إلى ذلك التأويل ويجوز أن يكون التقدير: نحن ضربناكم على تأويل ما فهمنا منه، حتى تدخلوا فيما دخلنا فيه. قال: وصحيح الرواية: نحن ضربناكم على تأويله كما ضربناكم على تنزيله يشير بكلّ منهما إلى ما مضى، قال: وقد صحّحه ابن حبان من الوجهين، قال: مع أنَّ الوجه الأول على شرطهما إلخ.

«تحقيق معنى التأويل في عرف السلف والقتال على التأويل»

قلت: فهذا في حكم النص والإجماع أَنَّه يقاتل ويضرب على قبول تأويل القرآن، أي ما آل إليه أمره في المصدق عند السلف، كما يقاتل ويضرب على قبول تنزيله، وهذا المراد بالتأويل، هو عرف السلف، صرّح به الحافظ ابن تيمية في تصانيفه، والخلفاجي في «شرح الشفاء»^(٢). وراجع «أحكام القرآن» للجصاص^(٣).

(١) هكذا ورد في فتح الباري للحافظ ابن حجر رحمه الله ٥٠١/٧ وقد رواه أصحاب السنن باختلاف يسير في الألفاظ، فقد رواه البهقي في السنن الكبرى ١٠/٢٢٨ برقم ٢٠٨٢٥) وابن خزيمة في صحيحه ٤٩٩/٤ (٢٦٨٠) وابن حبان في صحيحه ١٣/١٠٤ (٥٧٨٨) والترمذى في سننه كتاب الأدب (٢٨٤٧) والنسائي في سننه برقم (٢٨٧٣) وأبو يعلى في مسنده ٦/١٢١ برقم (٣٣٩٤) و٦/١٦٠ (٣٤٤٠) و٦/٢٦٧ (٣٥٧١) و٦/٢٧٣ (٣٥٧٩).

(٢) شرح الشفاء للخلفاجي ٣/١٣٠.

(٣) ٢/٤٨٨، مطبوع المرة الأولى. وقال في ص ٣٦: ومن الناس من يجعلهم - =

وهو عرف القرآن العزيز، كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ﴾^(١)، وقول يوسف عليه السلام: ﴿هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ﴾^(٢) لا يريدون بالتأويل الصرف عن الظاهر، والغرض أنَّ مَنْ ترك تأويل السلف وهو التفسير في عَرْفِ المتأخرين استحق ما يستحقه من ترك التنزيل بلا فرق. وفي «بدائع الحنفية»^(٣): أنَّه ﷺ كان قال لعلي رضي الله عنه: «إِنَّكَ تَقَاتِلُ عَلَى التَّأْوِيلِ كَمَا تَقَاتِلُ عَلَى التَّنْزِيلِ»، ولعله ﷺ أراد به قتال الخوارج، وقد بُوَّبَ عليه في «مختصر مشكل الآثار» للطحاوي^(٤)، فقال: باب قتال علي رضي الله عنه أهل الأهواء، وذكر هذا الحديث. وقد أخرجه

= أي أهل الأهواء الذين يكفرون بها - بمنزلة أهل الكتاب. وقال في ٤٤٥/٢: ذكره عن الكلبي، وأيده بما في الزبيادات. وقال في ٩٠/١: وفي الآية دليل على أنَّ مَنْ ظهر كفره نحو المشبهة ومن صرح بالجبر إلخ. ولا يختلف في ذلك حكم من فسق أو كفر بالتأويل أو برد النص... إلخ. مهم غاية من مثله في الرتبة في تكفير بعض المتأولين، وكذلك في ٣٢/٢ ٣٦: أنَّه لا يشترط الإنذار والتقدُّم بالقول في بعض. وقد انعقد الإجماع العملي أنَّه لا يشترط في تبليغ المتواتر عدد التواتر في المبلغ، بل إقامة الحجة كسائر المعاملات، وقد ذكر الدعوة في ٢٨٢/٢. وراجع: «بدائع الفوائد» ٤/١٦٨، وما ذكره في «مختصر الحديث» ص ١٤٧ غير جيد. وما ذكره في ص ٨٠ جيد. وذكر في ٥٢/١ كفر من طرق إلى التلبيس في أمر النبوة في قسم من السحر، وأنَّه مذهب الفقهاء، وأنَّه عليه حديث تصديق الكاهن، وهذا ينطبق على زنادقة الlahور. يعني الفرقـة الأحمدية الباطلة - وقد بسطه منه.

(١) سورة الأعراف: الآية ٥٣.

(٢) سورة يوسف: الآية ١٠٠.

(٣) بدائع الصنائع ١٤٠/٧.

(٤) مختصر مشكل الآثار للطحاوي ٢٢١/١.

النّسائي في خصائص علي رضي الله عنه، والحاكم في «المستدرك»، وقال: صحيح على شرط الشيفيين ولم يخرجاه. وأقره الذهبي في «تلخيصه»^(١) ولفظه عندهم: «أنَّ منكم مَنْ يقاتل على تأويل القرآن كما قاتلت على تنزيله»، فاستشرف لها القوم، وفيهم أبو بكر وعمر رضي الله عنهما. قال أبو بكر رضي الله عنه: أنا هو؟ قال: لا، قال عمر رضي الله عنه: أنا هو؟ قال: لا، ولكن خاصف النُّعل يعني علياً رضي الله عنه» الحديث^(٢). وهو يدل على المساواة في الحكم في إنكارهما، وأخرجه أحمد في «مسنده»^(٣).

فتمثل به عمّار في صفين بنحو تمثيل أو زعم أنَّهم المرادون به، ثم تبيّن له أن ليس المراد به أهل صفين، كما تدل عليه أقواله فيهم في «منهاج السنة»، بل المراد الخوارج.

«بيان خصائص كل خليفة بمذية خاصة»

وفي «مختصر مشكل الآثار»^(٤): وممَّا حَقَّ الْوَعْدُ مَا كَانَ مِنْ قَتَالِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى الْخُوَارِجِ، وَقَتْلِهِ إِيَّاهُمْ، وَوُجُودِهِ عَلَى الصَّفَةِ الَّتِي وَصَفَهُمْ عَلَيْهَا النَّبِيُّ ﷺ، وَهَذَا مِنْ الْخَصَائِصِ الَّتِي اخْتَصَّ الْخَلْفَاءُ بِهَا، فَاخْتَصَّ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَهْلَ الرَّدَّةِ، وَعَمْرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِقَتَالِ الْعَجْمِ، حَتَّى فَتَحَ اللَّهُ عَلَى يَدِيهِ وَأَظْهَرَ بِهِ الدِّينِ، وَعَلِيٌّ بْنُ

(١) شيء منه عند الترمذى في مناقب علي رضي الله عنه. منه.

(٢) رواه الحاكم في المستدرك ١٣٢/٣ (٤٦٢١).

(٣) مسنـد الإمام أحمد ٨٢/٣ (١١٧٩٠).

(٤) مختصر مشكل الآثار ٢٢٢/١.

أبي طالب رضي الله عنه بقتال الخوارج المقاتلين على تأويل القرآن، وعثمان بن عفان بجمع القرآن على حرف واحد، فقامت به الحجّة، وأبان به أنَّ مَن خالف حرفاً منه كان كافراً، وأعادنا به أن نكون كأهل الكتاب قبلنا الذين اختلفوا في كتابهم حتى تهياً منهم تبديله، فرضوان الله على خلفاء رسوله، جزاهم الله عنّا أفضـل ما جازـى به أحدـاً من خلفاء أنبيائه على طاعتهم إِيـاهـ، ونحمد الله على ما عرـفـناـ بهـ مـنـ أماـكـنـهـ، وفضـائلـهـ، وخصـائـصـهـ، وـلـمـ يـجـعـلـ فـيـ قـلـوبـنـاـ غـلـلاـ لـأـحـدـ مـنـهـ، وـلـمـ سـوـاهـمـ مـنـ الصـحـابـةـ رـضـوانـ اللهـ عـلـيـهـمـ أـجـمـعـينـ، إـنـهـ أـرـحـمـ الرـاحـمـينـ. فقطـ.

قلت: لذى النورين رضي الله عنه قتال كثير مع العجم وجهاـدـ معـهـمـ، ثـمـ بـعـدـ مـحـوـ أـسـبـابـ الـاخـتـلـافـ، فـرـضـيـ بالـشـهـادـةـ، وـلـمـ يـرـضـ بالـاخـتـلـافـ.

«القتال على التأويل مثل القتال على التنزيل»

وممـا يدلـ علىـ القـتـالـ فـيـ التـأـوـيلـ كـمـاـ يـقـاتـلـ عـلـىـ التـنـزـيلـ وـشـهـرـتهـ بينـ الصـحـابـةـ ماـ فـيـ «الـصـارـامـ الـمـسـلـولـ»^(١) مـنـ الـحـدـيـثـ الـخـامـسـ عـشـرـ. ومـمـا يـدـلـ عـلـىـ أـنـهـ كـانـواـ يـرـوـنـ قـتـلـ مـنـ عـلـمـواـ أـنـهـ مـنـ أـوـلـئـكـ الـخـوارـجـ وإنـ كـانـ مـنـفـرـداـ: حـدـيـثـ صـبـيـغـ بـنـ عـسلـ، وـهـوـ مـشـهـورـ، قـالـ أـبـوـ عـثـمـانـ النـهـيـ: سـأـلـ رـجـلـ مـنـ بـنـيـ يـرـبـوعـ، أـوـ مـنـ بـنـيـ تـمـيمـ، عـمـرـ بـنـ الـخـطـابـ رـضـيـ اللهـ عـنـ الـذـارـيـاتـ؛ وـالـمـرـسـلـاتـ، وـالـنـازـعـاتـ، أـوـ عـنـ بـعـضـهـنـ؟ فـقـالـ عـمـرـ: ضـعـ عـنـ رـأـسـكـ فـإـذـاـ لـهـ وـفـرـةـ، فـقـالـ عـمـرـ: أـمـاـ وـالـلـهـ، لـوـ رـأـيـتـكـ

(١) الصارم المسلح / ١٩٥.

محلوقاً لضربت الذي فيه عيناك! قال: ثم كتب إلى أهل البصرة، أو قال: إلينا: أن لا تجالسوه، قال: فلو جاء ونحن مائة نفر تفرقنا. رواه الأموي وغيره بإسناد صحيح. فهذا عمر يحلف بين المهاجرين والأنصار، أنه لو رأى العلامة التي وصف بها النبي ﷺ الخوارج لضرب عنقه، مع أنه هو الذي نهاه النبي ﷺ عن قتل ذي الخويصرة، فعلم أنه فهم من قول النبي ﷺ: أينما لقيتموهم فاقتلوهم، القتل مطلقاً، وإن العفو عن ذلك كان في حال الضعف والاستيلاف اهـ.

وقد أثبتت أن القتل هناك للكفر لا للحرب، فراجعه فإنّه لا بدّ من ملاحظة هذا الشطر، مع ما ذكره في «منهاج السنة»، فلكل مقام مقال، وقد كثر في تصانيفه هذا الصنف؛ فيتكلّم في كتاب على المسألة شطراً من الكلام، وفي كتاب آخر على شطره الآخر. وقد ذكر في «المنهاج» أيضاً^(١) فصلاً في كفر الروافض، وختمه بقوله: فإذا كانوا يدعون أنّ أهل اليمامة مظلومون، قتلوا بغير حقّ، وكانوا منكرين لقتال أولئك، متاؤلين لهم، كان هذا مما يحقق أنّ هؤلاء الخلف تبع لأولئك السلف، وإن الصديق رضي الله عنه وأتباعه يقاتلون المرتدين في كل زمان اهـ.

وفيه تصريح بأنّ من تأول لأهل اليمامة فهو كافر، وإنّ من لم يكفر كافراً مقطوعاً بكفره فهو كذلك، وذكر فيه: أنّ قتال الخوارج لم يكن بقتال البُغاة، بل نوع آخر فوقه^(٢)، وشيئاً في الروافض فيه.

وإذا كان قول رأس الخوارج أنّ هذه لقسمة ما أُريد بها وجه الله

(١) منهاج السنة النبوية ٤/٤٩٣، ت: د. محمد رشاد عالم، ط: مؤسسة قرطبة.

(٢) منهاج السنة النبوية ٤/٥٠١ - ٥٠٢.

كفرًا مجمعاً عليه ينسحب هذا الحكم على ضئضه وأذنابه^(١)، وقد أثبت الحافظ في «الفتح»^(٢) أمره ﷺ بعد ذلك بقتل رأسهم القائل أنَّ هذه لفظة ما أُريد بها وجه الله، فاستوروا كفرًا وقتلاً. ووجب كفرهم وسببه كما في «الصَّارم»^(٣).

«وجوه تكفير الخوارج عند المحدثين»

وما كان دينهم هو وضع القرآن في غير موضعه^(٤)، فعند «مسلم»

(١) «وَقَالَ أَوْلِيَاءُهُمْ مِنَ الْإِنْسَانِ رَبَّنَا أَسْتَمْعُ بَعْضُنَا يَبْعَضٌ»، سورة الأنعام: الآية ١٢٨.

(٢) ٢٦٦/١٢. وأيضاً راجع: «الإبراهيز» ص ٢٣٦. منه.

(٣) ص ١٨٠.

(٤) كما قالوا «إِلَّا لِيَقْرَأُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَ» [سورة الزمر: الآية ٣] -، «إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ الَّذِي يُحِبُّ، وَيُمِيزُ قَالَ أَنَا أُحِبُّتِي» - إلى قوله - «فَبَهِتَ الَّذِي كَفَرَ» [سورة البقرة: الآية ٢٥٨]، وعن عمر في «الكتنز». ويدخل في الباب «من قال في القرآن برأيه» و«زعموا بثواب مطية الرجل» و«إنَّ من أكبر الكبائر أن يلعن الرجل والديه». منه.

قلت: روى الترمذى في سنته عن جندة بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: «من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ» (كتاب تفسير القرآن برقم ٢٩٥٢) ورواه أبو داود في سنته كتاب العلم برقم (٣٦٥٢) والنسائي في السنن الكبرى ٣١/٥ (٨٠٨٦) وأبو يعلى في مسنده ٩٠/٣ (١٥٢٠).

وقوله: «زعموا بثواب مطية الرجل» هو من حديث أبي مسعود رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «بثواب مطية الرجل زعموا» رواه أبو داود في سنته كتاب الأدب (٤٩٧٢). والبخاري في الأدب المفرد ص ٢٦٨ برقم (٧٦٢) والبيهقي في السنن الكبرى ٢٤٧/١٠ (٢٠٩٥٥) وأحمد في مسنده = ١١٩ (١٧١١٦) / ٤.

قال: إنَّه سيخرج من ضئضيء هذا قوم يتلون الكتاب ليأْ رطباً اه^(١). ليأْ -
بالياء - أشار القاضي إلى أنَّه روایة أكثر شيوخهم، يلوون ألسنتهم به - أي
يحرّفون معانيه وتأویله - ذكره النووي^(٢)، وقال البخاري: وكان ابن عمر
رضي الله عنه يراهم شرار خلق الله، وقال: إنَّهم انطلقا إلى آيات نزلت
في الكفار، فجعلوها على المؤمنين اه^(٣). وهو الوضع في غير موضعه،
والتأویل في غير محله، وكانوا يقولون كلمة حق أُريد بها باطل. وعند
«مسلم»: يقولون الحق بالسنتهم لا يجاوز هذا منهم، وأشار إلى حلقة
اه^(٤). في «الكنز» عن حذيفة أنَّ رسول الله ﷺ ذكر: «أنَّ في أمته قوماً
يقرأون القرآن، ينشرون نثر الدقل، يتأنّلونه على غير تأویله» اه. ابن جرير
وأبو يعلى كما في «الإتقان» من النوع الثمانين. وابن كثير^(٥).

= قوله: «إنَّ من أكبر الكبائر... إلخ» روى البخاري في صحيحه عن عبد
الله بن عمرو رضي الله عنهمما قال: قال رسول الله ﷺ: إنَّ من أكبر الكبائر أن
يلعن الرجل والديه، قيل: يا رسول الله وكيف يلعن الرجل والديه؟ قال:
«يسبّ الرجل أبا الرجل فيسبّ أباه ويسبّ أمه» (كتاب الأدب ٥٩٧٣) ورواه
مسلم في صحيحه كتاب الإيمان (٩٠) والترمذى في سنته كتاب البر والصلة
(١٩٠٢) وأبو داود في سنته كتاب الأدب (٥١٤١).

(١) الموجود في النسخ الموجودة أمامنا هو «لينأْ رطباً» رواه مسلم في صحيحه
كتاب الزكاة (١٠٦٤).

(٢) شرح النووي الصحيح الإمام مسلم ١٦٣/٧ - ١٦٤.

(٣) صحيح البخاري كتاب استتابة المرتدين بباب قتل الخوارج والملحدين بعد
إقامة الحجّة عليهم.

(٤) رواه مسلم في صحيحه كتاب الزكاة برقم (١٠٦٦).

(٥) أورده المتقي الهندي في كنز العمال برقم (٣١٥٨١) وعزاه لابن جرير،
وعزاه الإمام السيوطي في «الإتقان في علوم القرآن» ٤/٢٤٤ لأبي يعلى =

وقد قال الله تعالى: «وَإِنْ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلُوْنَ أَسْنَتَهُمْ بِالْكِتَبِ لِتَخْسِبُوهُ مِنَ الْكِتَبِ وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَبِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ»^(١).

فخرج من هذه الأحاديث بهذا الوجه وجه من كفرهم من أهل الحديث، كما مرّ عن «الموسي»، وقد نسبه السندي على «سنن النسائي» إليهم وهو قول فحل، وكذا نسبه في «فتح القدير» إليهم، وخرج عدم الفرق بين الجحود والتأويل في القطعيات، والله سبحانه وتعالى أعلم، وخرج أنَّ الكفر قد يلزم من حيث لا يدرى مع ما يحرر أحدكم صلاته وصيامه مع صلاتهم وصيامهم، وأعماله مع أعمالهم، وليس قراءته إلى قراءتهم شيئاً. فخذ هذه الجمل النبوية أصلاً في مسألة التكفير؛ فهي كأحرف القرآن، كلها شاف كاف. وإنما اختلفت العبارات في أهل الأهواء؛ إما لاختلاف حالاتهم غلواً وعدم غلو، وإما لاختلاف أصحاب التصانيف فمنهم من بلي بأهل الأهواء، واحتبر حالهم، ورأى ضررهم على الدين، فشدد التكير عليهم بحيث لا يُقي ولا يذر، ومنهم من لم يبتل بهم، ولم يسرغورهم، فهو يحذر عن التكفير شيئاً على الأصل، وهو المراد بقولهم: لا يكفر أهل القبلة - أي الأصل فيهم ذلك لا بناءً على خصوص الحال -، وقد احتطنا في هذه المقالة ما رأيناه

= وغيره، وكذلك في الدر المنشور ١٤٩/٢، والحافظ ابن كثير في تفسيره ٣٤٧/١، وذكره الشيخ أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري في إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة برقم (٥٩٩٠) وقال: هذا بإسناد رواته ثقات.

(١) سورة آل عمران: الآية ٧٨.

احتياطاً، فإنَّ له مقاماً، فقد يحتاط الرَّجل نظر الجانب، وهو خارج منه من جانب آخر، فيقع في عدم الاحتياط من حيث لا يدري، فإنَّما أعلنا ههنا ما ندين الله به. واحتطنا ما رأيناه حقَّه، والله على ما نقول وكيل، وله الحمد على كلِّ حال، وقد قال رسول الله ﷺ - كما رواه البيهقي في «المدخل» - : «يحمل هذا العالم من كل خلف عدوه، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين»^(١)، وهو كلام خرج من مشكاة النبوة، ومصابيح السنة، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

«عبارات من كتاب «فيصل التفرقة» للغزالى»

وأمَّا ما يتعلَّق من هذا الجنس بأصول العقائد المهمة، فيجب تكفير من يغير الظاهر بغير برهان قاطع، كالذى ينكر حشر الأجساد، وينكر العقوبات الحسية في الآخرة، بظنون وأوهام، واستبعادات من غير برهان قاطع، فيجب تكفيره قطعاً. «فيصل التفرقة» للإمام الغزالى^(٢).

وكل ما لم يحتمل التأويل في نفسه، وتواتر نقله، ولم يتصرَّ أن يقوم برهان على خلافه فمخالفته تكذيب محسن. «فيصل التفرقة»^(٣).

ولا بدَّ من التنبيه على قاعدة أخرى، وهو أنَّ المخالف قد يخالف

(١) رواه البيهقي في السنن الكبرى ٢٠٩/١٠ برقم (٢٠٧٠٠) وابن عساكر في تاريخه ٣٨/٧، كما رواه الطبراني في مسنَد الشاميَّين ٣٤٤/١ (٥٩٩)، وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد ١٤٠/١ وقال: رواه البزار وفيه عمرو بن خالد القرشي كذبه يحيى بن معين وأحمد بن حنبل ونسبه إلى الوضع.

(٢) ص ١٤.

(٣) ص ١٦.

نصّاً متواتراً ويزعم أنَّه مأول، ولكن ذكر تأويلاً لا انقداح له أصلاً في اللسان، لا على بُعد ولا على قُرب، فذلك كفر، وصاحبـه مكذب، وإن كان يزعم أنَّه مأول. «فيصل التفرقة»^(١).

«نُقول ملقطة عن الصارم المسلول» لابن تيمية رحمـه الله

قطرة من بحـرة من كتاب «الصارم المسلول على شاتم الرَّسول» للحافظ ابن تيمية رحمـه الله تعالى، في أنَّ إلـحادـقـصـوـشـيـنـلـحـضـرـةـالـأـنـبـيـاءـعـلـيـهـمـالـسـلـامـكـفـرـ، بل كلـ الكـفـرـ، واستـوـعـبـ فيـ كـتـابـهـ هـذـهـ الـمـسـأـلـةـ، وأـوـعـبـ منـ الـكـتـابـ وـالـسـنـةـ، وـالـإـجـمـاعـ، وـالـقـيـاسـ، وـأنـ النـبـيـ عـلـيـهـ السـلـامـ لـهـ أـنـ يـعـفـوـ عـنـ سـابـهـ، وـلـهـ أـنـ يـقـتـلـ، وـقـدـ وـقـعـ كـلـ الـأـمـرـيـنـ، وـأـمـاـ الـأـمـمـ فـيـجـبـ عـلـيـهـمـ قـتـلـهـ، وـفـيـ الـاستـتابـةـ وـعـدـمـهـ، وـقـبـولـ التـوـبـةـ وـعـدـمـهـ فـيـ أحـكـامـ الـدـنـيـاـ اـخـتـلـافـ». .

وروى حـربـ فيـ مـسـائـلـهـ عـنـ لـيـثـ بـنـ أـبـيـ سـلـيـمـ عـنـ مـجـاهـدـ قـالـ: أـتـيـ عـمـرـ رـضـيـ اللـهـ عـنـهـ بـرـجـلـ سـبـ النـبـيـ عـلـيـهـ السـلـامـ فـقـتـلـهـ، ثـمـ قـالـ عـمـرـ رـضـيـ اللـهـ عـنـهـ: مـنـ سـبـ اللـهـ تـعـالـىـ أـوـ سـبـ أـحـدـاـ مـنـ الـأـنـبـيـاءـ فـاقـتـلـوـهـ. قـالـ لـيـثـ: وـحـدـثـنـيـ مـجـاهـدـ عـنـ اـبـنـ عـبـاسـ قـالـ: أـيـمـاـ مـسـلـمـ سـبـ اللـهـ أـوـ سـبـ أـحـدـاـ مـنـ الـأـنـبـيـاءـ فـقـدـ كـذـبـ رـسـوـلـ اللـهـ عـلـيـهـ السـلـامـ، وـهـيـ رـدـةـ يـسـتـتابـ، فـإـنـ رـجـعـ وـإـلـاـ قـتـلـ، وـأـيـمـاـ مـعـاهـدـ عـانـدـ فـسـبـ اللـهـ أـوـ أـحـدـاـ مـنـ الـأـنـبـيـاءـ أـوـ جـهـرـ بـهـ، فـقـدـ نـقـضـ الـعـهـدـ، فـاقـتـلـوـهـ»^(٢).

(١) ص ١٧.

(٢) الصارم المسلول ٢٠٩/١، ط: دار ابن حزم بيـروـت ١٤١٧هـ، وـ١/٣٣٤.

قلت: وأخرجه باللّفظ الأوّل في «الكنز»^(١) عن «أمالي أبي الحسن بن رملة الأصبهاني»، وقال: سنه صحيح.

وحمل اللّفظ الثاني على مَنْ كذب بنبوة شخص من الأنبياء وسَبَهُ، بناءً على أَنَّه ليس بنبيٍّ، أَلَا ترى إلى قوله: فقد كذب برسول الله... إلخ^(٢). ولعلَّ المراد: مَنْ سَبَّ أَحَدًا من الأنبياء، بناءً على أَنَّه ليس نبينا المبعوث إلينا.

الدَّليل السادس: أقاويل الصَّحابة، فِإِنَّهَا نصوص في تعين قتلهم، مثل قول عمر رضي الله عنه: مَنْ سَبَّ الله، أو سَبَّ أَحَدًا من الأنبياء فاقتلوه، فأمر بقتله عيناً، ومثل قول ابن عباس رضي الله عنه: أيما معاهد عاند فسبَ الله، أو سَبَّ أَحَدًا من الأنبياء، أو جهر به فقد نقض العهد، فاقتلوه، فأمر بقتل المعاهد إذا سَبَّ عيناً، ومثل قول أبي بكر الصديق رضي الله عنه - فيما كتب به إلى المهاجر في المرأة التي سَبَّت النَّبِيَّ ﷺ: لولا ما قد سبقتني فيها لأمرتك بقتلها، لأنَّ حَدَّ الأنبياء لا يشبه الحدود، فمن تعاطى ذلك من مسلم فهو مرتدٌ، ومعاهد فهو محارب غادر^(٣). - وهذا في «زاد المعاد» من أحكام فتح مَكَّة ومن قضایاه ﷺ^(٤).

فعلم أَنَّ سَبَ الرُّسُل والطعن فيهم ينبع جميع أنواع الكفر، وجماع جميع الضلالات، وكلَّ كفر فرع منه، كما إِنَّ تصديق الرُّسُل

(١) كنز العمال برقم (٣٥٤٦٥).

(٢) الصارم المسلول ١/٣٤٦.

(٣) الصارم المسلول ١/٢٩٢.

(٤) زاد المعاد في هدي خير العباد ٥/٥٤ فصل في قضائه ﷺ فيمن سَبَهُ من مسلم أو ذمَّي أو معاهد.

أصل جميع شعب الإيمان، وجماع مجموع أسباب الهدى^(١).

قد يعمد السّاب فينقل السبّ عن غيره ويَتَّخذه دغلاً وذريعة لإظهاره وإشاعته، فيتم له هذا الغرض، وهو من كفر خفي يظهر من نفاثات صدره وفلات لسانه، ومن مرض مزمن في قلبه أفسد بطنه وباطنه، وورى ريته وجوفه.

ولهذا نظائر في الحديث إذا تبعـت، مثل الحديث المعروـف عن بهـز بن حـكـيم عن أبيـه عن جـدـه: «إـنـ أـخـاهـ أـتـيـ النـبـيـ ﷺ فـقـالـ: جـيرـانـيـ عـلـىـ ماـ ذـاـ أـخـذـواـ؟ فـأـعـرـضـ عـنـهـ النـبـيـ ﷺ، فـقـالـ: إـنـ النـاسـ يـزـعـمـونـ أـنـكـ تـنـهـىـ عـنـ الغـيـيـ وـتـسـتـخـلـيـ بـهـ، فـقـالـ: لـئـنـ كـنـتـ أـفـعـلـ ذـلـكـ إـنـهـ لـعـلـيـ وـمـاـ هـوـ عـلـيـهـمـ، خـلـواـهـ جـيرـانـهـ». رـوـاهـ «أـبـوـ دـاـوـدـ» بـإـسـنـادـ صـحـيـحـ^(٢). فـهـذـاـ وـإـنـ كـانـ قـدـ حـكـىـ هـذـاـ القـذـفـ عـنـ غـيـرـهـ فـإـنـمـاـ قـصـدـ بـهـ إـنـقـاصـهـ وـإـيـذـاءـ بـذـلـكـ، وـلـمـ يـحـكـهـ عـلـىـ وـجـهـ الرـدـ عـلـىـ مـنـ قـالـهـ، وـهـذـاـ مـنـ أـنـوـاعـ السـبـ^(٣).

قلـتـ: وـهـذـاـ لـفـظـ «الـمـسـنـدـ»، وـفـيـ لـفـظـ آخـرـ لـهـ: «إـنـكـ تـنـهـىـ عـنـ الشـرـ وـتـسـتـخـلـيـ بـهـ» وـكـذـلـكـ فـيـ «كـنـزـ الـعـمـالـ» عـنـ عـبـ^(٤).

(١) الصارم المسلح ٢٥٦/١.

(٢) رـوـاهـ أـبـوـ دـاـوـدـ فـيـ سـنـتـهـ مـخـتـصـراـ كـتـابـ الـأـقـضـيـةـ بـرـقـمـ (٣٦٣١) وـالـلـفـظـ الـوارـدـ فـيـ الـكـتـابـ رـوـاهـ أـحـمـدـ فـيـ مـسـنـدـهـ ٥/٢٠٣١، قـالـ مـحـقـقـهـ شـعـيبـ الـأـرـنـاؤـوـطـ: إـسـنـادـ حـسـنـ. كـمـاـ رـوـاهـ الرـوـيـانـيـ فـيـ مـسـنـدـهـ ٢/١١٨ـ (٩٣٣).

(٣) انـظـرـ: الصارـمـ المـسـلـوـلـ ١/٢٤٠.

(٤) مـسـنـدـ الـإـمـامـ أـحـمـدـ ٥/٢ـ (٢٠٠٣٣) وـرـوـاهـ الـحـاـكـمـ فـيـ الـمـسـتـدـرـكـ ١/٢١٤ـ (٤٣٢) وـعـبـدـ الرـزـاقـ فـيـ مـصـنـفـهـ ١٠/٢١٦ـ (١٨٨٩١) وـكـنـزـ الـعـمـالـ بـرـقـمـ (١٤٥٤٢).

وقال أصحابنا : التّعريض بسبّ الله وسبّ رسول الله ﷺ ردّة، وهو موجب للقتل كالتصريح، «الصارم»^(١).

وقد فرّر وحرّر، ومثل للتّعريض بأمثلة، ونقل الاتّفاق على الإكفار، وقال أيضًا^(٢) : وقد تقدّم نص الإمام أحمد على أنَّ مَن ذكر شيئاً يعرض بذكره سبحانه فإنَّه يُقتل، سواء كان مسلماً أو كافراً، وكذلك أصحابنا قالوا : مَن ذكر الله، أو كتابه، أو دينه، أو رسوله ﷺ بسوء فجعلوا الحكم فيه واحداً إلخ. وهو في التّعريض، وذكر عبارة الإمام أحمد في مواضع^(٣). وإذا ثبت أنَّ كُلَّ سبٍّ تصريحاً أو تعريضاً موجب للقتل . . . إلخ.

وقال في «فتح الباري»^(٤) : فإن عرض فقال الخطابي : لا أعلم خلافاً في وجوب قتله إذا كان مسلماً اهـ.

وقال ابن عتاب : نص الكتاب والسنة موجبان أنَّ مَن قصد النبي ﷺ بأذى أو نقص مُعرِّضاً أو مصرحاً وإن قلَّ فقتله واجب. «شفاء».

إنَّ أَنَّهم هذا الحاكِي فيما حكاه بأنَّه اختلقه، ونسبه إلى غيره، أو كانت تلك عادة له، بأن يكثر من ذكره ويزعم أنَّه حاك له، أو ظهر حال نقله استحسانه لذلك، وإنَّه لا محذور فيه، أو كان مولعاً بمثله والاستخفاف به، أي عدّه هيئناً عنده لا محذور فيه، أو التحفظ،

(١) الصارم المسلول ١/٥٢٦.

(٢) الصارم المسلول ١/٥٤٨.

(٣) انظر ١/٥٥٩، ١/٥٤٧، ١/٥٢٦، ١/٥٤٧.

(٤) فتح الباري ١٢/٢٨١.

أي حفظه كثيراً. لمثله أو طلبه، ورواية أشعار هجوه عليه السلام وبسيه، فحكم هذا الحاكي حكم الساب نفسه، يؤخذ بقوله، ولا تنفعه نسبته، فيبادر بقتله، ويعجل إلى الهاوية أمّه. «شفاء مع شرح الخفاجي» ملقطاً^(١).

فصل: الوجه السادس أن يقول القائل ذلك حاكياً عن غيره، وأثراً عن من سواه، فهذا ينظر في صورة حكايته وقرينة مقالته، ويختلف الحكم باختلاف ذلك. «شفاء».

وقد ذكر بعض من ألف في الإجماع إجماع المسلمين على تحريم رواية ما هجي به النبي عليه السلام، وكتابته وقراءاته، وتركه متى وجد دون محو. «شفاء».

وقد قال أبو عبيد القاسم بن سلام: من حفظ شطر بيت مما هجي به النبي عليه السلام فهو كفر. «شفاء». وذكر أنه كني في كتبه عن اسم المهجو بوزن اسمه.

«سبّ القاديانى سيدنا عيسى عليه السلام»

قلت: وهذا الملحد إذا أتى على ذكر عيسى عليه السلام استشاط غيظاً، ولم يملك نفسه، فيسترسل في مثالبه بالهمز واللّمز، ويبسطه كل البسط، ويلفته كل اللفت، ثم يتستر بكلمة خفية، ربّما لا ترى، فيقول على قول النّصارى مثلاً، وفي أثناء كلامه قوله: والحقُّ أَنَّ عيسى لم يصدر منه معجزة، وإنَّما كان عنده عمل السيّميات، ويقول: عارضه سوء قسمته؛ إذ كان هناك حوض يستسقي منه النّاس، يعني فهذا يقدح في معجزاته، فجعله بقوله والحقُّ تحقيقاً عنده، ومع هذا يقول أتباعه أَنَّه

(١) ٤٥٩/٤.

على طريق الإلزام، والعلماء لما سلكوا هذا الطريق جعلوا الدّاعوى أنَّ كتبهم محرفة؛ إذ يوجد فيها ما يخالف عصمة الأنبياء، وهذا الملحد جعل الدّاعوى خيبة عيسى، وعدم نجحه - والعياذ بالله - وجعل يشيعه ويبذل مهجنته فيه، وسرى ذلك في أتباعه الملاعنين، فهم يصنفون في هجاء عيسى عليه السَّلام ويُشِيعُونَه في أهل الإسلام، دع النَّصارى، وغرضهم بذلك أن لا يبقى للناس اشتياق إلى عيسى بن مريم عليه السَّلام، فيسلّموا بذلك الشّقي الهاذى المهدار، خذله الله تعالى. وقد ذكر العلماء أنَّ التَّهُورَ في عرض الأنبياء وإن لم يقصد السبّ كفر، وليس من شأن المؤمن، والله يقول الحقّ وهو يهدي السبيل.

**«قصيدة عصماء للمؤلف في تقديس عيسى عليه السلام
من سبائب القادياني اللعين»**

ومما قلت فيه^(١):

ألا يا عباد الله قوموا وقوّموا	خطوياً ألمت مالهنَّ يدان
وقد كاد ينقض الهدى ومناره	وزحزح ^(٢) خير ما لذاك تدان
يُسْبَّ رسول من أولي العزم فيكم	تكاد السماء ^(٣) والأرض تنفطران
وطهره ^(٤) من أهل كفرٍ ولئِه	وابقى لنارٍ بعض كفر أمانى

(١) وقد سمي الشيخ إمام العصر هذه القصيدة باسم: «صلوة النقاب عن جسامة الفنجاب». القادرى.

(٢) قد جاء هذا اللفظ لازماً. منه.

(٣) حكاہ في «القاموس» مقصوراً، اسم جنس. منه.

(٤) ومطهرك من الذين كفروا. منه.

فقوموا النصر الله إذ هو دان
فهل ثم داع أو محيب أذاني
فهل ثم غوث مالقوم يداني
وأسمعت من كانت له أذنان
فهل من نصير لي من أهل زمان
وقد عاد فرض العين عند عيان
ومن شك قل هذا لأول ثان
وتحبط أعمال البذى مجاني
ولا يبصر المرمي من الخيمان
وكان انتهت ما أمكنت بمكان
يُكفر قطعاً ليس فيه توان
فهاكم نقولاً جليت لمعان
مسيلمة الكذاب أهل هوان
نبياً هو المهدي ليس بجان
وحيث ادعى فليأتنا ببيان
تنبؤه مشهور كل أوان
تواتر فيما دانه الثقلان
فأسيرها دعواه تلك كمانى
لفيه بإكفار وسبى عواني
لخير الورى في قوله وأذان

وحارب قوم ربّهم ونبيّه^(١)
وقد عيل صيري في انتهاء حدوده
وإذ عزّ خطب جئت مستنصرأ بكم
لعمري لقد نبهت من كان نائماً
وناديت قوماً في فريضة ربّهم
دعوا كل أمير واستقימו لما دهى
فشانى شأن الأنبياء مكفر
وليس مداراً فيه تبديل ملة
أفي ذكره عيسى يطيش لسانه
وأكفر منه من تنباً كاذباً
ومن ذبّ عنه أو تأول قوله
كأنى بكم قد قلتكم كفره؟
فما قولكم فيمن حبا مثل ذلكم
فقال له التأويل أو قال لم يكن
وهل ثم فرق يستطيع مكابر
وكان على إحداثه وجه كفره
كذا في أحاديث النبي وبعد
فإن لم يكن أو قد وجوه لکفره
وأول إجماع تحقق عندنا
وكان مقرأً بالنبوة معلناً

(١) من آذى ولیاً لي فقد آذنته بالحرب. منه.

رسولاً لأميين خير كيان
ومن حجر التأويل رمي لسان
بتحريفها إلّا كفر علان
يجرّله الإنكار يستويان
وما هو كالأنساب في السريان
ولكن بآياتٍ مآل معاني
كحجام ساباطٍ صريع غوان
يصادفها في رقية الكروان
رفاء ووصلًا خطبة وتهاني
وقد حيل بين العير والنزوان
وقوّته والله فيه كفاني
فجاء يحاكي فعلة الظربان^(٣)
ولم يدر شيطاناً لا يفيان
فهلا عراً أصل النبوة ذان
رجوعاً إلى الحقّ ادعى برهان
لهاوية هل ذان يجتمعان

وما قولكم في العيساوية أولوا^(١)
وهل ثم ما لا فيه تأويل ملحد
وهل في ضروريات دين تأول
ومَنْ لم يكفر منكريها فإنَّه
وما الدين إلّا بيعة معنوية
فإنَّهم لا يكذبونك^(٢) فاتلها
تنبئاً أن لا يمتري ببطلة
ومعجزة منكوحه فلكيّة
ومنى له الشيطان فيها بوحيه
يهم بأمر العيش لو يستطيعه
فضضه رب السماء بحوله
وكان ادعى وحيّاً سنين عديدة
ودلاه شيطاناه في ذاك برهة
وآخرها وهذا بذرته يرى
وأتهم لما لم يمت بشرطه
وسماه أيضاً مرّة بسقوطه

(١) روح المعاني ص ٥٨٧ ج ١، ولعله عن الشهريستاني . منه .

(٢) اقتباس من قوله تعالى : «فَإِنَّهُمْ لَا يَكْذِبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ يَكْذِبُونَ اللَّهَ يَعْلَمُهُمْ» [سورة الأنعام: الآية ٣٣]. من الإكذاب في قراءة . وقد أخرج الترمذى ، (سنن الترمذى كتاب تفسير القرآن (٣٠٦٤)) والحاكم في شأن نزوله ، ومعلوم أنَّه لم يكذب أحد بآيات الله من حيث أنَّها آياته ، ومع هذا قد ألزم الله بالتكذيب . منه .

(٣) الظربان: دابة تشبه القرد. (لسان العرب ١ / ٥٧٠).

إذا خانه است لم يطق لضمان
ويصرفهم عن صوب فهم مبني
حديبية ما نحوها يريان
ولم يك منها السير يلتبسان
ترتب سير أو بدء أو ان
قد اتفقت في البين من جريان
أصح كتاب في الحديث مثاني
على ظاهر الأسباب يعتمدان
هجاء خيار الخلق غب لعan
قتل زنيم كان حق مهان
ويجعل نقلأ عن لسان فلان
كم أسبب أمّا هكذا أخوان
فهل غضّ من عيسى المسيح بشأن
بجمع أشد السب من شنان
إذ افتحت عيسى من الخفكان
إذا ما خلا جو كمثل جبان
ويعرب في عيسى بما هو شاني
فصيّره حقّالخبث جنان
بصاحبكم للمصطفى كأداني^(١)
أبو يوسف القاضي ولات أوان
وبسط المنى وحاصلات مجاني

ويوجد في الوقت المعاين للغئي
يحص بأفواه الشياطين حيصة
 فعلل أذناب له النّاس أنَّ في
أرؤيا حكاها خاتم الرّسل مرسلاً
وما قد حكاه الواقدي فلم يرد
حکى من أمر لا ترتب بينها
وأوضحه الصديق فيما روى لنا
رجاء وقصد ليس أخبار غيبه
وما ذاب في العمر الطويل له فذا
تفكه في عرض النبيين كافر
يلذله بسط المطاعن فيهم
يصور اصطلاحاً أنَّ هذا مسيحكم
وقد رد في القرآن أنواع كفرهم
وهذا كمن وافق عدواً يسبه
فصيّره رؤيا وقال باخر
وقد يجعل التحقيق ذلك عنده
وينفتح في أثناء ذلك كفره
وكان هنا شيء لتحريف عهدهم
وقد أخذوا في مالك بن نويرة
قصة دباء رأى القتل عندها
تحطم في جمع الحطام ونيلها

(١) شرح شفاء ص ٣٧٣ ج ٤ منه.

لنيل المنى بالطّرد والدوران
تسربيل سربالاً من القطران
فصار مسيحاً فاعتبر بقران
فقد أدركته خفة السرعان
يحج لفرض صدّه الحرمان
وقرمطاً وحي أتاه كداني^(٢)
ومن كفر موعده بمباني
له وهو في هذا الأول جان
فموت عليه أكبر الحيوان
حناناً عليكم فيه أثر حنان
لأولاد بغي في السهيل يمانى
وطعن وضرب فوق كل بنان
لنصرة دين الحقّ كان هداني
وسّلم ما دام اعتلى القمران

وكل صنيع أو دهاء فعنه
أهذا مسيح أو مثيل مسيحنا
وكان على ما قال ماجوج أصله
نعم جاء في الدجال اطلاقه كذا^(١)
ألم يهد للقرآن يحفظه ولم
فيسرق في ألفاظه باطنية
وابعه من فيه نصف تنصر
وكفر من لم يعترف بنبوة
ألا فاستقيموا أو استهيموا الدينكم
وعند دعاء ربّ قوموا وشمروا
وكن راجياً أن يظهر الحق وارتقب
وللحق صدع كالصديع وصولة
وآخر دعوانا أن الحمد للذي
وصلّى على ختم النبيين دائمًا



(١) يعني كان أطلق المسيح على الدجال بالاشراك اللغظي ، وكان ذلك الملحد المسيح الدجال حقاً فالتبس عليه للاشتراك اللغظي؛ ولخفة عقله بمسح الهدایة . منه.

(٢) الهجنة إيماء إلى الكاديانى . منه.

بيان نكير العلماء على التأويل الباطل

قال في «فتح الباري»: وأسند اللالكائي عن محمد بن الحسن الشيباني قال: اتفق الفقهاء كلهم من المشرق إلى المغرب على الإيمان بالقرآن، وبالأحاديث التي جاء بها الثقات عن رسول الله ﷺ في صفة الرب من غير تشبيه ولا تفسير، فمن فسر شيئاً منها وقال بقول جهنم فقد خرج عمّا كان عليه النبي ﷺ وأصحابه، وفارق الجماعة؛ لأنَّه وصف الرب بصفة لا شيء له^(١).

قلت: فمن نسب أئمتنا إلى الجهمية فمن عين سخط تبدي المساوي، وذكر في «الفتح» هناك أشياء عن أئمة الدين في المسألة^(٢). وفي «شفاء العليل»^(٣): للحافظ ابن القيم رحمه الله: والتأويل

(١) فتح الباري ٤٠٧/١٣.

(٢) وأخرج أبو القاسم اللالكائي في «كتاب السنة» ٣٩٧/٣ (٦٦٣) من طريق الحسن البصري عن أم سلمة أنها قالت: «الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإقرار به إيمان، والجحود به كفر». وأخرج ابن أبي حاتم في «مناقب الشافعي» عن يونس بن عبد الأعلى سمعت الشافعي يقول: الله أسماء وصفات لا يسع أحد ردها، ومن خالف بعد ثبوت الحجّة عليه فقد كفر، وأما قبل قيام الحجّة فإنه يعذر بالجهل، لأنَّ علم ذلك لا يدرك بالعقل، ولا بالرؤيا، والتفكير، فثبتت هذه الصفات، ونفي عنده التشبيه كما نفي عن نفسه فقال: «ليَسْ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ» «فتح الباري» ٤٠٦/١٣.

(٣) ص ٨٢.

الباطل يتضمن تعطيل ما جاء به الرّسل ، والكذب على المتكلّم ، أَنَّهُ أراد ذلك المعنى ، فتضمن إبطال الحقّ ، وتحقيق الباطل ، ونسبة المتكلّم إلى ما لا يليق به من التلبيس والإلغاز ، مع القول عليه بلا علم أَنَّهُ أراد هذا المعنى ، فالمتأوّل عليه أن يبيّن صلاحية اللفظ للمعنى الذي ذكره أوّلاً ، واستعمال المتكلّم له في ذلك المعنى في أكثر المواقع حتى إذا استعمله فيما يحتمل غيره حمل على ما عهد منه استعماله فيه ، وعليه أن يقيم دليلاً سالماً عن المعارض على الموجب لصرف اللفظ عن ظاهره ، وحقيقة إلى مجازه واستعارته ، وإنّا كان ذلك مجرد دعوى منه فلا يقبل .

وفي «فتاوی الحافظ ابن تیمیة»^(١) : ثم لو قدر أَنَّهم متأوّلون لم يكن تأویلهم سائغاً ، بل تأویل الخوارج ومانعی الزّکاة أوجه من تأویلهم ، أمّا الخوارج فإنّهم ادّعوا اتّباع القرآن ، وإن ما خالفه من السنة لا يجوز العمل به ، وأمّا مانعو الزّکاة فقد ذكروا أَنَّهم قالوا : أَنَّ الله قال لنبيه ﷺ : «خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً» . وهذا خطاب لنبيه ﷺ فقط ، فليس علينا أن ندفعها لغيره ، فلم يكونوا يدفعونها لأبی بکر ، ولا يخرجونها له .

وقال أيضاً^(٢) : وقد اتفق الصحابة والأئمة بعدهم على قتال مانعی الزّکاة ، وإن كانوا يصلّون الخمس ، ويصومون شهر رمضان ، وهؤلاء لم يكن لهم شبهة سائحة ، فلهذا كانوا مرتدین ، وهم يقاتلون على منها ، وإن أقرّوا بالوجوب لما أمر الله .

وقال أيضاً^(٣) : لكن مَنْ زعم أَنَّهم يقاتلون كما تقاتل البغاء

(١) انظر: الفتاوی الكبيرى / ٣ / ٥٤٤ ، مجموع الفتاوی / ٢٨ / ٥٤٢ .

(٢) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية / ٢٨ / ٥١٩ .

(٣) انظر: الفتاوی الكبيرى / ٣ / ٥٤٤ ومجموع فتاوى شيخ الإسلام / ٢٨ / ٥٤١ .

المتأولون فقد أخطأ خطأً قبيحاً، وضلّ ضلالاً بعيداً؛ فإنَّ أقلَّ ما في البُغَاة المتأولين أن يكون لهم تأويل سائغ، خرجوا به، ولهذا قالوا: إنَّ الإمام يراسلهم، فإن ذكروا شبهة بينها، وإن ذكروا مظلمة أزالها.

وقال في «بغية المرتاد»^(١): إنَّما القصد هنا التنبيه على أنَّ عامة هذه التأويلات مقطوع ببطلانها، وإنَّ الذي يتأنّّله أو يسوغ تأويله فقد يقع في الخطأ في نظيره أو فيه، بل قد يكفر من يتأنّله. وقال أيضاً فيه: ذكر ابن هود الذي زعم أصحابه أنَّ روحانية عيسى تنزل عليه^(٢).



(١) بغية المرتاد ص ٣٥٤.

(٢) بغية المرتاد ص ٥٢٠. مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٤/٨٢.

تحقيق أنّ من قال أنَّ النبوة مكتسبة فهو زنديق

قال ابن حبان: مَن ذهب إلى أنَّ النبوة مكتسبة لا تنقطع، أو إلى أنَّ الولي أفضل من النبي، فهو زنديق، يجب قتله لتكذيب القرآن، وخاتم النبيين، والله أعلم^(١). «زرقاني»^(٢).

قلت: ومن زعم أنَّها مكتسبة يلزمـه أنَّها قد سلب أيضاً وهذا اعتقاد اليهود في بلعام، فإنه كاننبياً عندـهم فيـي بـنـي مـؤـاب^(٣) كما حـكاـه ابن حـزم عـنـهـمـ، وـهـذاـ يـلـيقـ بـذـلـكـ الشـقـيـ المـتـنبـيـ، فإـنـهـ قدـ سـلـبـ الإـيمـانـ، وـمـاتـ شـرـ مـيـةـ.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: و هو لاء عنـهمـ النـبـوـةـ مـكـتـسـبـةـ. وـكـانـ جـمـاعـةـ مـنـ زـنـادـقـةـ إـلـاسـلـامـ يـطـلـبـونـ أـنـ يـصـيرـواـ أـنـبـيـاءـ، وـالـحـاـصـلـ أـنـ النـبـوـةـ فـضـلـ مـنـ اللهـ، وـمـوـهـبـةـ، وـنـعـمـةـ مـنـ اللهـ تـعـالـىـ، يـمـنـ بـهـ سـبـحـانـهـ، وـيـعـطـيـهـ لـمـنـ يـشـاءـ - أـنـ يـكـرـمـهـ بـالـنـبـوـةـ فـلاـ يـبـلـغـهـ أـحـدـ بـعـلـمـهـ، وـلـاـ يـسـتـحـقـهـ بـكـسـبـهـ، وـلـاـ يـنـالـهـ عـنـ اـسـتـعـدـادـ وـلـاـ يـتـهـ، بـلـ يـخـصـ بـهـ مـنـ يـشـاءـ - مـنـ خـلـقـهـ -، وـمـنـ زـعـمـ أـنـهـ مـكـتـسـبـةـ فـهـوـ زـنـدـيـقـ يـجـبـ قـتـلـهـ؛ لـأـنـهـ يـقـضـيـ كـلـامـهـ

(١) قلت: وما في بعض الرسائل المكتوبة للشيخ ولـي الله يـرـاجـعـ عـلـيـهـ صـ٥ـ «إـزـالـةـ الـخـفـاءـ».

(٢) ٦/١٨٨، من آخر النوع الثالث من المقصد السادس.

(٣) راجع «روح المعانى» ٩/١١١.

واعتقاده أن لا تنقطع، وهو مخالف للنص القرآني، والأحاديث المتواترة، بأنَّ نبِيَّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خاتم النَّبِيِّنَ . ولهذا قال - إلى الأجل - يعني أنَّ النَّبِيَّةَ فضل من الله، ونعمَة يمنُ بها الرَّبُّ الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ الْكَرِيمُ على مَن يشاء، ويريد إكرامه بها، وكان ذلك ممتدًا من عهد الأَبِّ الْأَوَّلِ الصَّفِيِّ آدَمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ، إلى أنَّ بَعْثَ الْخَاتَمِ النَّبِيِّ الْحَبِيبِ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . «شرح عقيدة السفاريني»^(١) .

وفي «صبح الأعشى»^(٢) : وهاتان المقالتان^(٣) من جملة ما كفروا به، بتجويز النَّبِيَّةَ بَعْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، الذي أخبر تعاليَّ أنَّه خاتم النَّبِيِّنَ ، وقولهم أنَّها تناول بالكسب، وقد حكى الصَّلاح الصَّفدي في «شرح لامية العجم» : أنَّ السُّلْطَانَ صَلَاحَ الدِّينَ يُوسُفَ بْنَ أَيُوبَ إِنَّمَا قُتِلَ عِمارَةُ الْيَمِنِيِّ الشَّاعِرِ حِينَ قَامَ فِي مَنْ قَامَ بِإِيَّاهُ الدُّولَةُ الْفَاطِمِيَّةُ بَعْدَ اِنْقِراصِهَا ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ فِي الْكَلَامِ ، عَلَى تَرْتِيبِ مَمْلَكَةِ الْدِيَارِ الْمَصْرِيَّةِ ، فِي الْمَقَالَةِ الثَّانِيَّةِ ، مَسْتَنِدًا فِي ذَلِكَ إِلَى بَيْتِ نَسْبٍ إِلَيْهِ مِنْ قَصِيَّةٍ . وَهُوَ قَوْلُهُ :

وَكَانَ مِبْدًا هَذَا الدِّينُ مِنْ رَجُلٍ سَعَى فَأَصْبَحَ يَدْعُى سِيدَ الْأُمَمِ فَجَعَلَ النَّبِيَّةَ مَكْتَسِبَةً .

(١) لِوَامِعِ الْأَنوارِ الْبَهِيَّةِ وَسَوَاطِعِ الْأَسْرَارِ الْأَثْرِيَّةِ لِشَرْحِ الدَّرَّةِ الْمُضِيَّةِ فِي عَقْدِ الْفَرَقَةِ الْمَرْضِيَّةِ ، لِشَمِسِ الدِّينِ أَبِي الْعَوْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ سَالِمِ السَّفَارِينِيِّ الْحَنْبَلِيِّ ، ٢٦٨ / ٢ - ٢٦٩ .

(٢) صَبَحَ الْأَعْشَى فِي صَنَاعَةِ الإِنْشَا لأَحْمَدَ بْنَ عَلِيِّ الْقَلْقَشِنِيِّ . ٣٠٦ / ١٣ .

(٣) وَرَدَ فِي النَّصِّ «وَهَاتَانِ الْمَقَالَتَانِ» .

«تحقيق مأخذ التكفير»

تارة من الأدلة القطعية وتارة من الظنية»

مأخذ التكفير، أي دليله الذي أخذ منه وبني عليه قد يكون ظنّياً^(١)، ونظيره العمل بالظنّ في حالة الجهاد، إذا تردد في شخص أهو مسلم أم لا؟

ولا ينبغي أن يظن أنَّ التكفير ونفيه ينبغي أن يدرك قطعاً في كل مقام، بل التكفير حكم شرعي، يرجع إلى إباحة المال، وسفك الدم، والحكم بالخلود في النار، فماخذته كمأخذ سائر الأحكام الشرعية، فتارة يدرك بيقين وتارة بظن غالب وتارةً يتربّد فيه، ومهما حصل تردد فالوقف فيه عن التكفير أولى. «فيصل التفرقة»^(٢).

وقد يكون مدركه قياساً^(٣) :

وقد نقله في «اليواقيت» عن «وجيز الكردري» أيضاً، وهذا لأنَّ الكفر حكم شرعي، كالرّق والحرية مثلاً؛ إذ معناه: إباحة الدم، والحكم بالخلود في النار، ومدركه شرعي، فيدرك إما بunsch، وإما بقياس على منصوص. «فيصل التفرقة»^(٤). ومثله في «اليواقيت» عن الخطابي رحمة الله.

(١) وصرح به في «الدر النضيد من مجموعة الحفيد» ص ١٦٨.

(٢) ص ١٧.

(٣) كان المجتهد يقول: إنَّ هذا الفعل مثلاً يستحق أن يكون كفراً، ويلحق بالقطعي حكماً، وهذا كلام محصل مستقيم. منه.

(٤) ص ٤.

قد يكون التكفير في التأويل وإن كان له وجه إذا كان مما فيه ضرر للدين:

وأمّا ما يظهر له ضرر فيقع في محل الاجتهاد والنظر، فيحتمل أن يكفر ويحتمل أن لا يكفر. «فيصل التفرقة»^(١).

قد يتزدّد النظر في تأويل: الله وجه ألم لا؟ ويقضى فيه بالظنّ:

ثم لا يبعد أن يقع الشك والنّظر في بعض المسائل من جملة التأويل أو التكذيب، حتى يكون التأويل بعيداً، ويقضي فيه بالظنّ، ووجب الاجتهاد، فقد عرفت أنَّ هذه مسألة اجتهاد. «فيصل التفرقة»^(٢).

قلت: قد تكون الكلمة كفراً في حال، ولا تكون كفراً في حال آخر، وفي شخص لا في شخص، كمن قال: لا أحب الدباء، إن قال إظهاراً لقصوره، أو لبيان الواقع له، فليس بشيء، وإن قال حين روى الحديث، كصورة التهور من المساوي للمساوي بأقدام، وجهر صوت وجلادة^(٣) وقلة مبالاة كفر، وعلى ذلك أكثر جزئيات «الفتاوى». راجع ما ذكره في المقدمة الثانية من «التحفة الإثني عشرية» من باب التولّي والتبرّي، وما ذكروه في القول بخلق القرآن فرقاً بين المتكلّم وغيره. وفي مسألة استحلال الحرام لغيره فرقاً بين العالم والجاهل. وحاصله أنَّ

(١) ص ١٦.

(٢) ص ٢٦.

(٣) وإذا قيل لهم: «وإذا قيل لهم تعالوا يستغفرون لكم رسول الله لَوْفَانُوسُمْ ورَائِتُهم يَصُدُّونَ وَهُمْ مُسْتَكِرُونَ» [سورة المنافقون: الآية ٥].

اختلاف الأحكام لاختلاف الأحوال، وقد أشار إليه السيوطي كما في «شرح الشفاء»^(١) والحافظ ابن تيمية في «بغية المرتاد»^(٢). وراجع النوع الثامن من المقصد السادس من «المواهب».

تنبيه فيه

«تحقيق أن تكذيب الشارع كفر سواء كان بنسبة الكذب أو عدم القبول»

اعلم أنَّ أكثر من تكلَّم في مسألة التَّكْفِير أرجع إنكار المتواتر وتأويله إلى تكذيب الشارع، وإنَّه كفر والعياذ بالله، والذي يظهر - كما ذكره الحموي وابن عابدين في «رد المحتار»^(٣)، والطحاوي في تعريف الكفر، من أنَّ التكذيب عدم القبول لا نسبة الكذب، وكذا في «التلويح» - أنَّ الأمر لا يقتصر عليه، بل إنكار المتواتر، عدم قبول إطاعة الشارع، ولا في مرتبة الاعتقاد أيضًا، ورد للشريعة وإن لم يكن كذب، وهو كفر بواح نفسه، قال في «الصارم المسلول»^(٤): وقد يكون مع العلم بجميع ما يصدق به تمردًا أو اتباعًا لغرض النفس، وحقيقة كفر، هذا لأنَّه يعرف الله ورسوله بكل ما أخبر به، ويصدق بكل ما يصدق به المؤمنون، لكنه يكره ذلك، ويبغضه ويستخطه لعدم موافقته لمراده ومشتهاه، ويقول: أنا لا أقرُّ بذلك، ولا ألتزمه، وأبغض هذا الحق، وأنفر عنه. فهذا نوع

(١) ٣٨٣/٤.

(٢) ص٥٤.

(٣) حاشية رد المحتار ٤٠٧/٤.

(٤) الصارم المسلول ٥١٩/١.

غير النوع الأول. وتکفير هذا معلوم بالاضطرار من دین الإسلام، والقرآن مملوء من تکفير مثل هذا النوع، بل عقوبته أشد اهـ. وقال^(١): وقد قال الإمام أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم الحنظلي المعروف «بابن راهويه»، وهو أحد الأئمة، يعدل بالشافعي وأحمد: قد أجمع المسلمين أنَّ مَن سَبَ اللَّهَ، أَو سَبَ رَسُولَهُ ﷺ، أَو دَفَعَ شَيْئاً مِمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ، أَو قُتِلَ نَبِيًّا مِمَّا أَنْبَيَ اللَّهُ، أَنَّهُ كَافِرٌ، ذَلِكَ وَإِنْ كَانَ مَقْرَراً بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ اهـ.

وقال في كتاب الإيمان: وقال حنبل حدثنا الحميدي قال وأخبرت أنَّ ناساً يقولون: مَنْ أَفْرَرَ بِالصَّلَاةِ، وَالزَّكَاةِ، وَالصَّوْمِ، وَالحَجَِّ، وَلَمْ يَفْعُلْ مِنْ ذَلِكَ شَيْئاً حَتَّى يَمُوتَ، وَيَصْلِي مُسْتَدِيرَ الْقَبْلَةَ حَتَّى يَمُوتَ، فَهُوَ مُؤْمِنٌ مَا لَمْ يَكُنْ جَاهِداً، إِذَا عَلِمَ أَنْ تَرَكَهُ ذَلِكَ فِي إِيمَانِهِ، إِذَا كَانَ مَقْرَراً بِالْفَرَائِضِ، وَاسْتَقْبَالَ الْقَبْلَةِ، فَقَلَّتْ: هَذَا الْكُفُرُ الصَّرَاطُ، وَخَلَافُ كِتَابِ اللَّهِ، وَسُنْنَةِ رَسُولِهِ، وَعُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَمْرَرَا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخَلِّصِينَ لَهُ الَّذِينَ﴾. وقال حنبل: سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل يقول: مَنْ قَالَ هَذَا فَقَدْ كَفَرَ بِاللَّهِ، وَرَدَّ عَلَى اللَّهِ أَمْرَهُ، وَعَلَى الرَّسُولِ مَا جَاءَ بِهِ . . . إِلَخ^(٢). ونحوه في «شرح الشفاء» للخفاجي^(٣).

وأَمَّا التأويل فهو استدراك على تحقيق الشارع، وإنَّه سطحي، وإنَّما التحقيق ما حققه المأول، وهذا كفر بلا ريب، فمن زعم أنَّه أعلم بالحقائق من الشارع، ومبادئه وغاياته، فهو كافر، ولو لم يخطر بباله كذبه - والعياذ بالله - فتأويل المتواتر ما لم يقم دليل قاطع عليه

(١) الصارم المسلول ١/٥١٣.

(٢) ص ١٦٦.

(٣) ٣٨٤/٤.

تجهيل للشارع، وإصلاح لخلل وقع منه، وهذا الاعتقاد لا يحتاج في التكفير به إلى وسط آخر، وهو بنفسه كفر، فإنَّ الموضع إنْ كان من المتشابهات والنُّعمَوت الإلهية فلا يمكن أوفى من تعبيره، ولا أحسن، وكذا في غيره، فلا يجوز الاستدراك عليه بحال إِلَّا بيان المراد في المتشابه على سبيل الاحتمال، وفيه خطر أيضًا، فالتفويض أسلم، وأمّا المتواتر المكشوف المراد، فصرفه عن ظاهره كفر، ولا بدّ، وفي التنزيل: «فَإِنَّهُمْ لَا يَكْذِبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ يَأْتِيَنَّ اللَّهَ يَجْحَدُونَ»^(١).
هذا والله ورسوله أعلم، وعلمه وعلم رسوله أنت وأحكם.

«تحقيق واف

للشيخ الشاه عبد العزيز الدھلوی في الموضوع»

ولنجعل: ختام الكلام كلاماً لختام المحدثين شيخ مشائخنا الشاه عبد العزيز بن ولی الله بن عبد الرحيم الدھلوی قدس الله سره العزيز، فإنَّه كلام خرج من مشكاة السنة وفقه النفس.

مسألة: قال في «شرح العقائد»: والجمع بين قولهم: لا يكفر أحد من أهل القبلة، وقولهم: يكفر من قال بخلق القرآن، أو استحالة الرؤية، أو سبّ الشيفين، أو لعنهم، وأمثال ذلك مشكل انتهى.

وقال المدقق شمس الدين الخيالي في «حاشيته»: قوله: ومن قواعد أهل السنة أن لا يكفر، معنى هذه القاعدة: أن لا يكفر في المسائل الاجتهادية؛ إذ لا نزاع في تكفير من أنكر ضروريات الدين. ثم إنَّ هذه القاعدة للشيخ الأشعري، وبعض متابعيه، وأمّا البعض الآخر

(١) سورة الأنعام: الآية ٣٣.

فلم يوافقوهم، وهم الذين كفروا المعتزلة، والشيعة؛ في بعض المسائل، فلا احتياج إلى الجمع لعدم اتحاد القائل انتهى.

ولا يخفى أنَّ الجواب الأوَّل تخصيص وتقيد للكلام بلا دليل، والجواب الثاني مبني على اختلاف القائلين بالقولين، وهو خلاف للواقع، بل القائلون بتلك القاعدة هم الذين يكفرون بخلق القرآن، وسبُّ الشيفيين، وقدم العالم، ونفي العلم بالجزئيات. إلى غير ذلك. قال السيد في «شرح المواقف»: أعلم أنَّ عدم تكفير أهل القبلة موافق لكلام الشَّيخ الأشعري والفقهاء، كما مرّ، لكنَّا إذ فتشنا عقائد فرق الإسلاميين، وجدنا منها ما يوجب الكفر قطعاً، كالعقائد الراجعة إلى وجود إله غير الله سبحانه، أو إلى حلوله في بعض أشخاص الناس، أو إلى إنكار نبوة محمد ﷺ، أو إلى ذمه، أو استخفاذه، أو إلى استباحة المحرمات، وإسقاط الواجبات الشرعية انتهى.

بل التحقيق أنَّ المراد «بأهل القبلة» في هذه القاعدة: هم الذين لا ينكرون ضروريات الدين، لا من يوجه وجهه إلى القبلة في الصلاة. قال الله تعالى: «لَيْسَ اللَّهُ أَنْ تُولُوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ اللَّهَ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ»^(١)... إلخ، فمن أنكر ضروريات الدين لم يبق من أهل القبلة، لأنَّ ضروريات الدين منحصرة عندهم في ثلاثة:

مدلول الكتاب بشرط أن يكون نصاً صريحاً لا يمكن تأويله، كتحريم الأُمَّهات، والبنات، وتحريم الخمر والميسر، وإثبات العلم والقدرة والإرادة، والكلام له تعالى، وكون السابقين الأولين من

(١) سورة البقرة: الآية ١٧٧.

المهاجرين والأنصار مرضيin عنده الله تعالى، وأنه لا يجوز إهانتهم، والاستخفاف بهم.

ومدلول السنة المتواترة لفظاً أو معنى، سواء كان من الاعتقادات أو من العمليات، سواء كان فرضاً أو نفلاً، كوجوب محبة أهل البيت من الأزواج والبنات، وال الجمعة والجماعة، والأذان والعبدin.

والمجمع عليه إجماعاً قطعياً، كخلافة الصديق والفاروق، ونحو ذلك. ولا شبهة أنَّ من أنكر أمثال هذه الأمور لم يصح إيمانه بالكتاب والنبيين؛ إذ في تخطئة الإجماع القطعي تضليل لجميع الأمة، فيكون إنكاراً لقوله تعالى: «كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ»^(١)، وقوله تعالى: «وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا نَبَّأَنَّ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ»^(٢) ولقوله ﷺ: «لا تجتمع أمتى على الضلال»^(٣)، وهو متواتر

(١) سورة آل عمران: الآية ١١٠ .

(٢) سورة النساء: الآية ١١٥ .

(٣) الحديث بهذا اللُّفْظ ضعفه العلماء ومنهم العلامة العيني في عمدة القاري ٥٢/٢ والحافظ ابن حجر رحمه الله في التلخيص الحبير ١٤١/٣، والبوصيري في مصباح الرجاجة ٤/١٦٩، وقد روى بألفاظ مختلفة أخرى قريبة من هذا اللُّفْظ بطرق صحيحة رواها أصحاب السنن، فقد رواه الترمذى في سنته من حديث ابن عمر رضي الله عنهم مرفوعاً بلفظ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَجْمَعُ أُمَّةً أَمْتَى مُحَمَّدٌ بِعَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَىٰ ضَلَالٍ...» الحديث كتاب الفتنة (٢١٦٧) قال أبو عيسى: هذا حديث غريب من هذا الوجه، وصححه الشيخ الألباني، ورواه أبو داود في سنته من حديث أبي مالك الأشعري رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ: «إِنَّ اللَّهَ أَجَارَكُمْ مِنْ ثَلَاثَ خَلَالٍ: أَنْ لَا يَدْعُوكُمْ نَبِيُّكُمْ فَتَهْلِكُوْا جَمِيعاً، وَأَنْ لَا يَظْهُرَ أَهْلُ الْبَاطِلِ عَلَىٰ أَهْلِ الْحَقِّ، وَأَنْ لَا تَجْتَمِعُوا عَلَىٰ =

.....

= ضلاله» كتاب الفتن والملاحم (٤٢٥٣) وابن ماجه في سنته من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: إنَّ أُمَّتي لا تجتمع على ضلاله فإذا رأيتم اختلافاً فعليكم بالسواد الأعظم» كتاب الفتن (٣٩٥٠).

هذا وقد رواه الحاكم في المستدرك بطرق مختلفة عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً بلفظ: «لن يجمع الله أُمَّتي على ضلاله أبداً، ويد الله على الجماعة هكذا ورفع يديه فإنَّه من شذ شذ في النار» وبلفظ آخر عنه: «لا يجمع الله أُمَّتي على ضلاله أبداً، ويد الله على الجماعة هكذا فاتبعوا السواد الأعظم فإنَّه من شذ شذ في النار».

وفي لفظ آخر عنه: «إنَّ الله لا يجمع أُمَّتي - أو قال أُمَّةً محمدًا ﷺ - على ضلاله أبداً، ويد الله على الجماعة» وقال بيده يبسطها: أَنَّه «من شذ شذ في النار».

قال الحاكم: فقد استقر الخلاف في إسناد هذا الحديث على المعتمر بن سليمان وهو أحد أركان الحديث من سبعة أوجه لا يسعنا أن نحكم أنَّ كلها محمولة على الخطأ بحكم الصواب لقول من قال: عن المعتمر عن سليمان بن سفيان المدني عن عبد الله بن دينار.

ونحن إذا قلنا هذا القول نسبينا الراوي إلى الجهة فوهنَّا به الحديث، ولكننا نقول: إنَّ المعتمر بن سليمان أحد أئمة الحديث وقد روی عنه هذا الحديث بأسانيد يصح بمثلها الحديث فلا بد من أن يكون له أصل بأحد هذه الأسانيد، ثم وجدنا للحديث شواهد من غير حديث المعتمر لا أدّعى صحتها ولا أحکم بتوهينها بل يلزمني ذكرها؛ لإجماع أهل السنة على هذه القاعدة من قواعد الإسلام، فممن روی عنه هذا الحديث من الصحابة عبد الله بن عباس: حدثنا أبو بكر محمد بن أحمد بن بالويه ثنا موسى بن هارون ثنا العباس بن عبد العظيم ثنا عبد الرزاق ثنا إبراهيم بن ميمون العدني - وكان يسمى قريش اليماني وكان من العابدين المجتهدين - قال: قلت لأبي جعفر: والله لقد =

.....

= حدثني ابن طاوس عن أبيه قال: سمعت ابن عباس يقول: قال رسول الله ﷺ: «لا يجمع الله أمتى على ضلاله أبداً ويد الله على الجماعة». قال الحاكم: فلابراهيم بن ميمون العدني هذا قد عدله عبد الرزاق وأثنى عليه، وعبد الرزاق إمام أهل اليمن وتعديلته حجة، وقد روي هذا الحديث عن أنس بن مالك: تعلق الذهبي في التلخيص: إبراهيم عدله عبد الرزاق ووثقه ابن معين، [المستدرك للحاكم ١ / ٢٠٣ - ٣٩٤].

وروي من حديث أبي بصرة الغفاري رضي الله عنه مرفوعاً لفظه: «سألت ربي أربعاً فأعطاني ثلاثة ومنعني واحدة سأله أن لا يجمع أمتى على ضلاله فأعطانيها، وسألته أن لا يهلكهم بالسنين كما هلك الأمم قبلهم فأعطانيها وسألته أن لا يظهر عليهم عدواً من غيرهم فأعطانيها، وسألته أن لا يلبسهم شيئاً ولا يذيق بعضهم بأس بعض فمنعنيها». أخرجه أحمد (٦/٣٩٦)، رقم ٢٧٢٦٧، والطبراني (٢/٢٨٠)، رقم ٢١٧١.

قال الهيثمي (٧/٢٢٢) فيه راو لم يسم. وكذلك من حديث أنس رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَجَارَ أُمَّتِي أَنْ تَجْتَمِعَ عَلَى ضَلَالٍ» أخرجه ابن أبي عاصم (١/٤١، رقم ٨٣)، والضياء (٧/١٢٨)، رقم ٢٥٥٩. وأورده الذهبي في الميزان (٦/٤٣٤)، ترجمة (٨٥٦٣)، والحافظ في اللسان (٦/٤٢)، ترجمة (١٦٥) كلاماً ترجمة مصعب بن إبراهيم القيسي وقال العقيلي:

في حديثه نظر، وقال ابن عدي: منكر الحديث.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «هذا في حديث مشهور له طرق كثيرة لا يخلو واحد منها من مقال منها لأبي داود عن أبي مالك الأشعري مرفوعاً: «إِنَّ اللَّهَ أَجَارَكُمْ مِنْ ثَلَاثٍ خَلَالٍ: أَنْ لَا يَدْعُوكُمْ نَبِيُّكُمْ لِتَهْلِكُوا جَمِيعاً، وَأَلَا يَظْهُرَ أَهْلُ الْبَاطِلِ عَلَى أَهْلِ الْحَقِّ، وَأَنْ لَا يَجْتَمِعُوا عَلَى ضَلَالٍ، وَفِي إِسْنَادِهِ انْقِطَاعٌ». وللترمذمي والحاكم عن ابن عمر مرفوعاً: «لَا تَجْتَمِعُ هَذِهِ الْأُمَّةُ عَلَى ضَلَالٍ أَبْدَأً، وَفِيهِ سَلِيمَانُ بْنُ شَعْبَانَ الْمَدْنِيُّ وَهُوَ ضَعِيفٌ =

معنوي، فلا يكون منكر هذه الأمور من أهل القبلة. وقد عرّف بعضهم ضروريات الدين بأنّها أمور يشترك في معرفتها المتدينون بدين الإسلام، وغير المتدين به، - لكن في الكتب التي رأينا أنّها ما يشترك في معرفته الخاص والعام.

وبالجملة: قولهم: لا نكفر أحداً من أهل القبلة؛ كلام مجمل باق على عمومه، لكن له تفصيل طويل، والشأن في معرفة من هو من أهل القبلة ومن ليس منهم.

نعم بعض الفقهاء قد بالغوا في تكفير من ينكر بعض المسائل الاجتهادية المشهورة عند قوم دون قوم، كحرمة لبس المعصفر، ونحو ذلك، وهو مذهب ركيك جداً.

وأمّا من فرق بين الأصول والفروع فكفر في إحداها دون الأخرى، فإن أراد نفس الأعمال فنعم ومرحباً، وإن أراد اعتقاد وجوبها وسنيتها فلا؛ إذ لا شبهة في أنّ من أنكر وجوب الزكاة، أو وجوب الوفاء بالعهد، أو وجوب الصلوات الخمس، أو كون الأذان مسنوناً فقد كفر، كما يدل عليه قتال مانعي الزكاة في صدر الإسلام، نعم في بعضها يكون كفراً تأوilyاً، لكن التأویل غير مسموع في أمثال هذه الأمور الجلية، كما لم يسمع تأویل مانعي الزكاة، متمسكين بقوله تعالى: ﴿إِنَّ صَلَوةَكَ سَكُنٌ لَّهُمْ﴾^(١) وكما لم يسمع تأویل الحرورية في إنكار

= وأخرج الحاكم له شواهد. وفي الباب عن سعد وثوبان في مسلم وعن قرّة بن إياس في الترمذى وابن ماجه وعن أبي هريرة في ابن ماجه وعن عمران في أبي داود وعن زيد بن أرقم عند أحمد» (التلخيص الحبير ٣/١٤١).

(١) سورة التوبة: الآية ١٠٣.

التحكيم، متمسّكين بقوله تعالى : ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ﴾^(١).

وأمام التكفير بخلق القرآن، أو إنكار الرؤية، أو إنكار العلم بالجزئيات على الوجه الجزئي مع القول بثبت العلم على وجه كلي، فلا ينبغي الإقدام عليه؛ إذ ليس مخالف هذه الأحكام منكراً منصوصاً نصاً جلياً، لا في الكتاب، ولا في السنة المتواترة. هذا والله تعالى أعلم - يريد: الكيفية لا الأصل، كما صرّح به في موضع آخر^(٢). ويريد بالخلق: الحدوث لا الانفصال -.

فإن قيل: ما الدليل على أنَّ المراد من «أهل القبلة» هم المصدقون بجميع ضروريات الدين، أي دلالة بلفظ أهل القبلة؟ قلنا: الدليل عليه أنَّ الكفر يتقابل بالإيمان تقابل العدم والملكة؛ إذ الكفر عدم الإيمان، والمتقابلان بالعدم والملكة لا يكون بينهما واسطة بالنظر إلى خصوص الموضوع، وإن أمكن بينهما واسطة بالنظر إلى الواقع، كالعمى والبصر، فإنَّ الذي من شأنه البصر لا يخلو عن أحدهما، ولا شبهة أنَّ الإيمان مفهومه الشرعي المعتبر به في كتب الكلام، والعقائد، والتفسير، والحديث هو: تصديق النبي ﷺ فيما علم مجئه به ضرورة عمّا من شأنه ذلك، ليخرج الصبي والمجنون والحيوانات. والكفر عدم الإيمان عمّا من شأنه ذلك التصديق، فمفهوم الكفر هو عدم تصديق النبي ﷺ فيما علم مجئه به ضرورة، وهو بعينه ما ذكرنا من أنَّ من أنكر واحداً من ضروريات الدين اتصف بالكفر، نعم عدم التصديق له مراتب أربع، فيحصل للكفر أيضاً أقسام أربعة:

(١) سورة الأنعام: الآية ٥٧، سورة يوسف: الآية ٤٠ و٦٧ .

(٢) ٩٣/٢ .

الأول: كفر الجهل، وهو تكذيب النبي ﷺ صريحاً فيما علم مجئه به مع العلم - أي في زعمه الباطل - بكونه عليه السلام كاذباً في دعوه، وهذا هو كفر أبي جهل وأضرابه.

الثاني: كفر الجحود والعناد، وهو تكذيبه مع العلم بكونه صادقاً في دعوه، وهو كفر أهل الكتاب، لقوله تعالى: ﴿أَلِلّٰهِمَّ إِنَّمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَ هُنَّ﴾^(١)، و قوله: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنُتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعَلُوًّا﴾^(٢).

وكفر إبليس من هذا القبيل.

والثالث: كفر الشك، كما كان لأكثر المنافقين.

والرابع: كفر التأويل، وهو أن يحمل كلام النبي ﷺ على غير محمله، أو على التقية، ومراعاة المصالح، ونحو ذلك.

ولمّا كان التوجّه إلى القبلة من خواص معنى الإيمان سواء كانت شاملة أو غير شاملة عبروا عن الإيمان بأهل القبلة، كما ورد في الحديث: «نهيت عن قتل المصليين»^(٣) والمراد المؤمنين، مع أنّ نص القرآن على أنّ أهل القبلة هم المصدقون بالنبي ﷺ في جميع ما علم

(١) سورة البقرة: الآية ١٤٦، وسورة الأنعام الآية: ٢٠.

(٢) سورة النمل: الآية ١٤.

(٣) أخرجه أبو داود في سننه (٤٩٢٨) كتاب الأدب، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، ورواه البيهقي في السنن الكبرى ٢٢٤/٨ (١٦٧٦٤) والدارقطني في سننه ٥٤/٢، والمرزوقي في تعظيم قدر الصلاة ٩١٧/٢ (٩٦٣) وأورده ابن الجوزي في العلل المتنائية ٧٥٢/٢ (١٢٥٧).

مجيئه به ، وهو قوله تعالى : ﴿وَصَدُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفُرٌ بِهِ، وَالْمَسْجِدُ الْحَرَامُ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ، مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ﴾^(١) فليتأمل . «فتاوى عزيزى»^(٢) . وما ذكره من أقسام الكفر ، ذكره في «معالم التنزيل»^(٣) وغيرها ؛ كذلك تحت قوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ﴾^(٤) الآية و«نهاية ابن الأثير»^(٥) .



(١) سورة البقرة: الآية ٢١٧.

(٢) الفتوى العزيزية ١/٤٢ - ٤٤.

(٣) انظر: معالم التنزيل للبغوي ١/٦٤ - ٦٥.

(٤) سورة البقرة: الآية ٦.

(٥) النهاية في غريب الحديث والأثر ٤/١٨٦.

مسألة إخراج الملاحدة من المساجد ومنعهم من دخولها^(١)

ما في التفاسير من «روح المعاني»^(٢) وغيره تحت قوله تعالى: ﴿سَنُعَذِّبُهُمْ مَرَّتَيْنِ﴾^(٣)، أخرج ابن أبي حاتم والطبراني في «الأوسط» وغيرهما عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «قام رسول الله ﷺ يوم الجمعة خطيباً، قال: «قم يا فلان فاخرج فإنك منافق، اخرج يا فلان فإنك منافق» فأخرجهم بأسمائهم فقضحهم» اهـ^(٤).

وفي رواية ابن مردويه عن أبي مسعود الأنصاري: «أنَّه ﷺ أقام في ذلك اليوم، وهو على المنبر ستة وثلاثين رجلاً... إلخ». ونحوه عند ابن كثير^(٥).

(١) وقع لي مع ملحد منهم أن قال: نحن نؤمن بقرآن فيه: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ﴾ الآية، فقلت: ونحن أيضاً نؤمن بقرآن فيه: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ أَفْرَى عَلَى اللَّهِ كَذِباً أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ﴾ الآية، فبعثت الذي كفر وكأنما ألقى الحجر. منه.

(٢) روح المعاني ١١/١١.

(٣) سورة التوبة: الآية ١٠١.

(٤) المعجم الأوسط للطبراني ٢٤١/١ برقم ٧٩٢، قال الهيثمي في مجمع الزوائد ٤٠١/٦: وفيه الحسين بن عمرو بن محمد العنزي وهو ضعيف.

(٥) تفسير ابن كثير ٤/١٨١ ورواه أحمد في مسنده ٥/٢٧٣ (٢٢٤٠٢) قال محققه: إسناده ضعيف لجهالة عياض الراوي عن أبي مسعود.

وذكر ابن إسحاق في «سيرته» أسماء المنافقين بحيث امتاز المجرمون^(١) ثم قال: وكان هؤلاء المنافقون يحضرن المسجد فيسمعون أحاديث المسلمين ويُسخرون منهم، ويستهزئون بدينهم، فاجتمع يوماً في المسجد منهم ناس، فرأهم رسول الله ﷺ يتحدثون بينهم خاضعي أصواتهم قد لصق بعضهم ببعض، فأمر بهم رسول الله ﷺ، فأخرجوا من المسجد إخراجاً عنيفاً... إلخ^(٢).

بل ثبت الأمر بالقتل في حالة الصلاة لمن جاء فيه أنَّ هذا وأصحابه يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم يمرقون من الدين، أخرجه أحمد في «مسنده»^(٣)، وسنده جيد، ذكره الحافظ في «الفتح»^(٤) قال: وله شاهد من حديث جابر أخرجه أبو يعلى، ورجاله ثقات... إلخ.

بل ثبت الأمر بالقتل - ولو في المسجد الحرام - لابن أبي سرح وغيره^(٥)، وكان ابن أبي سرح قد قال: إن كان أوحي إلى محمد فقد

(١) وامتازوا على رؤوس الأشهاد في حديث كعب كما عند البخاري برقم (٤٤١٨) من غزوة تبوك، وعن حذيفة عنده برقم (٤٦٠٢) و(٤٦٥٨) و(٧١١٣) و(٧١١٤).

(٢) انظر: السيرة النبوية لابن هشام ١/٥٢٨، السيرة النبوية لابن كثير ٢/٣٤٩، الروض الأنف ٢/٣٨٥..

(٣) مسنـد الإمامـ أـحمد ٣/١٥ (١١١٣٣).

(٤) فتح الباري ١٢/٢٩٨.

(٥) روى الحاكم في المستدرك بسنده عن مصعب بن سعد عن أبيه قال: لما كان يوم فتح مكة آمن رسول الله ﷺ الناس إلَّا أربعة نفر وامرأتين وقال: «اقتلوهم وإن وجدتموهـمـ مـتـعلـقـينـ بـأـسـتـارـ الـكـعـبـةـ»، عـكـرـمـةـ بـنـ أـبـيـ جـهـلـ وـعـبـدـ اللهـ بـنـ خـطـلـ وـمـقـيـسـ بـنـ صـبـاـبـةـ وـعـبـدـ اللهـ بـنـ سـعـدـ بـنـ أـبـيـ سـرـحـ = .

أوحى إليّ^(١) (٢). وقد قال الله تعالى : «مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمَرُوا مَسَاجِدَ اللَّهِ شَهِيدِينَ عَلَيْهِ أَنفُسِهِمْ بِالْكُفْرِ»^(٣) الآية ، وقال : «إِنَّمَا يَعْمَرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ»^(٤) .

ولو بنوا مسجداً لم يصر مسجداً ، ففي «تنوير الأ بصار» من وصايا الذمي وغيره -: وصاحب الهوى إذا كان لا يكفر فهو بمنزلة المسلم في الوصية ، وإن كان يكفر فهو بمنزلة المرتد -.

«فذلكة وتلخيص من المؤلف لموضوع الرسالة بتنقيح عبارات المرزا غلام أحمد القادياني الموجبة لكتفه»

فذلكة: كان وضع هذه الرسالة في أن التصرف في ضروريات الدين ، والتّأويل فيها ، وتحويلها إلى غير ما كانت عليه ، وإخراجها

= ورواه الطحاوي في شرح معاني الآثار ٣٣٠ / ٣ ، وهو في كنز العمال برقم (٣٠١٦٠) ، وكذلك برقم (٣٠١٨٧) و(٣٠١٩٠) و(٣٠١٩٥).

(١) كما في «شرح المواهب» من فتح مكة ، وفسر بعض الآية في المجلد الرابع من «فتاوي الحافظ ابن تيمية» ص ٢٣٩.

(٢) روى ابن أبي حاتم عن السدي في قوله : «وَمَنْ أَظْلَمُ مِنْ أَفْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَيْبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ» ، قال : نزلت في عبد الله بن سعد بن أبي سرح القرشي أسلم وكان يكتب للنبي ﷺ فكان إذا أملأ عليه سماعاً عليماً كتب عليماً حكيمًا ، وإذا قال عليماً حكيمًا كتب سماعاً عليماً فشك وكفر وقال : «إن كان محمد يوحى إليه فقد أوحى إلي» (الدر المنثور ٣١٧ / ٣ ، البحر المحيط ٤ / ١٤٤ ، تفسير الطبرى ١١ / ٥٣٤) ..

(٣) سورة التوبة : الآية ١٧ .

(٤) سورة التوبة : الآية ١٨ .

عن صورة ما تواترت عليه كفر، فإن ما تواتر لفظاً أو معنىً، وكان مكشف المراد، فقد تواتر مراده، فتأويله رد للشريعة القطعية، وهو كفر بواح، وإن لم يكذب صاحب الشرع، وإنَّه ليس فيه إلَّا الاستتابة، ومن زعم أنَّه لا بد من إلقاء اليقين في قلبه وإثلاج صدره، فإذا عاند بعد ذلك فقد كفر، وإنَّا فلا، فإنَّ ذلك الزاعم لم يضع للدين حقيقة تارة، وإنَّما جعله يدور مع الخيال، كييفما دار، وهذا باطل قطعاً، فإنَّ الأمر فيما ثبت ضرورة مفروغ عنه، فمن آمن به فقد دان بدين الله، ومن أنكره فقد كفر، وإن لم يقصد الكفر، وإنَّما الدور مع الظن في المحل المجتهد فيه، لا في غيره، فكما أنَّ في باب إنكار الحقائق عنادية وعنديه ولا أدرية وشاكحة في الشك، فكذلك هذه الأقسام في إنكار ضروريات، وكلها كفر، ومن قال أنَّ الجهل بكون الكلمة كفراً عذر، أراد في غير ضروريات، كما قد نبهنا عليه في الأمر الثالث من عبارات «فتح الباري»، ومر عن «الأشباه والنَّظائر»، و«حاشيته»، وبعد هذا فقد قال في «الخلاصة»: ومنها أنَّه من أتى بلفظة الكفر، وهو لم يعلم أنَّها كفر، إلَّا أنَّه أتى بها عن اختيار، يكفر عند عامة العلماء خلافاً للبعض، ولا يعذر بالجهل... إلخ^(١).

وفي «مجمع الأئمَّة» مستدركاً على «البحر»: لكن في «الدرر»: وإن لم يعتقد، أو لم يعلم أنَّها لفظة الكفر، ولكن أتى بها عن اختيار، فقد كفر عند عامة العلماء، ولا يعذر بالجهل^(٢)... إلخ. وعزاه في «الدرر» من الكراهة، والاستحسان «للمحيط». وهذا الخلاف في غير

(١) انظر: الفتاوى الهندية ٢/٢٧٦، لسان الحكماء ص ٤١٤.

(٢) مجمع الأئمَّة ٢/٥٠٢.

الضروريات. وأمّا هي فليس فيها إلّا الاستتابة، قال في «فتح الباري»: وقد وقع في حديث معاذ: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَا أَرْسَلَهُ إِلَى اليمين قال له: أيما رجل ارتدّ عن الإسلام فادعه، فإن عاد وإلّا فاضرب عنقه، وأيما امرأة ارتدت عن الإسلام فادعها، فإن عادت وإلّا فاضرب عنقها»، وسنه حسن... إلخ^(١).

ونقله في «تخریج الهدایة» عن «معجم الطبراني»^(٢) في المسألة الثانية بالاستتابة فقط، وهو مذهب أصحابنا في المرأة، أو يحمل على السابعة، فقد صرّح في «الدر» من آخر الجزية عن محمد رحمه الله تعالى بقتلها، قال ناقلاً عن «الذخيرة»: واستدل محمد لبيان قتل المرأة بما روی أنَّ عمیر بن عدی لما سمع عصماء بنت مروان تؤذی الرّسول ﷺ فقتلها ليلاً، مدحه ﷺ على ذلك انتهی فليحفظ^(٣). وكما نقله الزیلعي نقله في «الکنز»^(٤). فالله أعلم.

عن قابوس بن مخارق أنَّ محمد بن أبي بكر رضي الله عنه كتب إلى علي رضي الله عنه يسأله عن مسلمين تزندقا اه، فكتب إليه علي رضي الله عنه: أمّا اللذان تزندقا فإن تابا وإلّا فاضرب أعناقهما.

(١) فتح الباري ٢٧٢/٢.

(٢) رواه الطبراني في المعجم الكبير ٥٣/٢ (٩٢) وانظر: نصب الرایة في تخریج أحادیث الهدایة للزیلعي ٤٥٧/٣، وقال الحافظ في الدرایة ١٣٦/٢: إسناده ضعیف. شرح فتح القدير ٧٣/٦.

(٣) الدر المختار شرح توير الأ بصار ٤٠٠/٤.

(٤) انظر: کنز العمال برقم (٣٩٠).

«الشافعى ش ق كنز»^(١). وذكره في «تخریج الهدایة» من موت المکاتب وعجزه، فلم يذكر إلّا الاستتابة، وليس في طوق البشر إلّا ذلك، وهو ما في الصحيح عن أبي موسى عن النبی ﷺ قال: «مثلاً ما بعثني الله من الهدى والعلم كمثل الغيث الكثير، أصاب أرضًا فكان منها نقية قبلت الماء» الحديث - إلى أن قال -: «فذلك مثل من فقه في دین الله ونفعه. ما بعثني الله به، فعلم وعلم، ومثل مَنْ لَمْ يُرْفَعْ بِذَلِكَ رَأْسًا، ولم يقبل هدى الله الذي أرسلت به اه»^(٢). فذكر القبول وعدمه، وذلك من جانب النّاس لا إلقاء اليقين، بحيث لا يتّأتى بعده إلّا العناد، وقد يقال: أنه بعد ذلك عناد، وإن لم يقصده العاجد.

باران که در لطافت طبعش خلاف نیست

در باغ لاله روید ودر شوره بوم خس^(٣)

وقال في «تحریر الأصول» في منکر الرسالة بعدما توادر ما يوجب النبوة: فلذا لا تلزم مناظرته: بل إن لم يتبع المرتد قتلناه اه^(٤).

(١) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ٣٤٢/٧ (١٣٤١٦) و٣٩٤/٨ (١٥٦٦٨) و١٠/١٧٠ (١٨٧١٢) والبيهقي في السنن الكبرى ٢٤٧/٨ وأورده الزيلعي في نصب الراية ١٤٦/٤، والمتنقي الهندي في كنز العمال برقم (١٣٥٢٦).

(٢) رواه البخاري في صحيحه كتاب العلم (٧٩) ومسلم في صحيحه كتاب الفضائل (٢٢٨٢).

(٣) معناه: «متى لا شك فيه أن المطر طبعه لطيف ورقيق إلّا أنه يُنبت في البستان الوردة، وفي الأرض المالحة الأعشاب الزائدة».

(٤) التقرير والتحبير ٣٩٨/٣.

وبالجملة لا يلزم أزيد من التبليغ كما في الجهاد مع الكفار، وتلك المسألة مروية عن الأئمة، ففي «الصارم»: ويدل على المسألة ما روى أبو إدريس قال: أتى علي رضي الله عنه بناس من الزنادقة ارتدوا عن الإسلام فسألهم، فجحدوا، فقامت عليهم البينة العدول، قال: فقتلهم، ولم يستتب لهم. قال: وأتى برجل كان نصراوياً وأسلم ثم رجع عن الإسلام، قال: فسأله فأقر بما كان منه فاستتابه فتركه، فقيل له: كيف تستتب لهذا ولم تستتب أولئك قال: إن هذا أقر بما كان منه، وإن أولئك لم يقرروا وجحدوا حتى قامت عليهم البينة فلذلك لم يستتب لهم. رواه الإمام أحمد رحمه الله تعالى، وروي عن أبي إدريس قال: «أتى علي رضي الله عنه برجل قد تنصر فاستتابه، فأبى أن يتوب، فقتله، وأتى برهط يصلّون إلى القبلة، وهم زنادقة، وقد قامت عليهم بذلك الشهود العدول، فجحدوا وقالوا: ليس لنا دين إلا الإسلام، فقتلهم ولم يستتب لهم، ثم قال: أتدرؤن لِمَ استتببت هذا النصارى؟ استتببت لأنّه أظهر دينه، وأمّا الزنادقة الذين قامت عليهم البينة وجحدوني، فإنّما قتلتهم لأنّهم جحدوا، وقامت عليهم البينة» فهذا من أمير المؤمنين علي رضي الله عنه بيان أن كل زنديق كتم زندقته وجحدها حتى قامت عليه البينة قُتل ولم يستتب^(١).

فإن قيل: لا يليق بعدل الباري تعالى المؤاخذة قبل التعجيز بالحجّة. قيل: ولا بعد التعجيز؛ إذ يبقى لِمَ لم يوفّقهم للهداية؟ ومثل هذه وساوس يستعاذه منها، ولا حول ولا قوّة إلا بالله. فكان موضوع الرسالة ما ذكرنا.

(١) الصارم المسلول ١/٣٦٢.

لكن في أثناء التأليف انجر البحث عن الكلام في مسألة التأويل إلى نقول أُخر، والشيء بالشيء يذكر، فانضم إليها أطراف وذيول، لعلها تفيد الناظرين، فليس من الدين أن يكفر مسلم، ولا أن يغمض عن كافر، والناس في هذه المسألة في هذا العصر على طرفٍ نقىض، ولقد صدق من قال: إِنَّ الْجَاهِلَ إِمَّا مُفْرِطٌ وَإِمَّا مُفْرَطٌ، ولا حُولَّ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ.

وهذا آخر الرسالة وختام المقالة، وما أريدت بها إلَّا دعوة صالحة من طلبة العلم، بحسن العاقبة، وخير الخاتمة، لمؤلفها الأحرق الأقرن محمد أنور شاه، بن معظم شاه، بن الشاه عبد الكبير، ابن الشاه عبد الخالق، ابن الشاه محمد أكبر، ابن الشاه حيدر، ابن الشاه محمد عارف، ابن الشاه علي، ابن الشيخ عبد الله، ابن الشيخ مسعود الزوري الكشميري، رحمهم الله تعالى.

وفي «المكتوبات الخطية» عند خلف الشيخ: أَنَّ سلفه جاؤوا من بغداد إلى الهند، ودخلوا ملتان، ثم ارتحلوا إلى بلدة لاهور، ثم إلى الكشمير والله أعلم.

وقد وقع الفراغ من جمع هذه الرسالة في أسابيع من سنة ١٣٤٣ هجرية ألف وثلاثمائة وثلاث وأربعين من الهجرة بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ.



[نبذة من نفثات صدر ذلك الملحد]

وهذه نبذة من نفثات صدر ذلك الملحد، وكلمات كفره مما أوحى إليه شيطانه واستهوى به قرينه ممّا فاق به كل كافر وزنديق، يدّعى دعاوى بسيطة عاطلة، مع غاية جهله، وقلة فهمه، حتى إنّه لا يستطيع تلفيق عبارة صحيحة في الفارسية، فكيف بالعربية؟ ويزعمها حقائق، وهي في الحقيقة بقايق، انتخبها مولانا السيد مرتضى حسن، وترجمها المولوي محمد شفيع الديوبندي، فلينظر الناظر فيها، هل غادر فيها كفراً لم يأته كلا ثم كلا .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهانته سيدنا المسيح عيسى على نبينا وعليه الصّلاة والسلام
بما تنشق منه الأكباد من نصوص كتبه

- ١ - قد ذكرت العيساوية له - (أي لعيسى عليه السلام) معجزات كثيرة، والحقّ أنّه لم تظهر عنه معجزة^(١).
(كذا في «حاشية ضميمة أنجام آتهم»، من مؤلفات مرزا ص ٦).
- ٢ - ثم هو من أطهر أرومة خّوّولة وعمومة حيث كانت ثلاثة من جداته الصحيحة وثلاث من جداته الفاسدة موسمات وبغايا ، ومنهن طمه ودمه .
(حاشية ضميمة أنجام آتهم، ص ٧).

(١) ينسحب على كل ما بعده من سياق العبارة. منه.

٣ - ولعلّ مصاحبه بالبغایا وصبوه إليهن كان من جهة هذه القرابة النسبیة ونزع الحرق إليهن، وإنّ فلا يتصور من رجل متقد أن يدع موسمة تمسّ رأسه بيدها الخبیثة وتعطره بعطر اشتتره من مهر البغاء، وتحسّ قدمه بشعرها.

(حاشیة «ضمیمة أنجام آتهم» ص ٧).

٤ - بل يحيى النّبی أفضـل منه (أي من عیسـی) فإنـه لم يكن يشرـب الخـمر ولـم تسمع بـغي عـطرت رـأسه بـعـطر مـالـھا الـخـبـیـثـ، أو ماـسـتـ بـدـنـھـ بـيـدـھـ، أو شـعـرـ رـأسـھـ، أو استـخـدـمـ اـمـرـأـةـ أـجـنـبـیـ قـطـ، ولـذـلـكـ سـمـاءـ تـبـارـکـ وـتـعـالـیـ فـیـ الـقـرـآنـ حـصـورـاـ دـوـنـ الـمـسـیـحـ^(١)، فإنـ أـمـثالـ هـذـهـ الـأـمـورـ كـانـتـ مـانـعـةـ مـنـ هـذـهـ التـسـمـیـةـ، فـالـلـیـ مـنـ يـشـتـكـیـ أـنـ عـیـسـیـ عـلـیـ السـلـامـ قدـ كـذـبـ فـیـ ثـلـاثـ مـنـ أـخـبـارـهـ الـمـسـتـقـبـلـةـ كـذـبـاـ صـرـیـحـاـ.

(«إعجاز أـحمدـیـ» ص ١٣ و ١٤).

٥ - ولـمـاـ کـانـ عـیـسـیـ بـنـ مـرـیـمـ یـتـنـجـرـ مـعـ أـبـیـ یـوـسـفـ إـلـیـ اـثـنـینـ وـعـشـرـینـ سـنـةـ إـلـخـ.

(«إـزـالـةـ الـأـوـهـامـ» ص ١٢٥).

٦ - ولـیـتـنـبـهـ أـنـ هـذـاـ الـعـلـمـ لـیـسـ بـذـیـ بـالـ، کـماـ زـعـمـهـ الـعـوـامـ، وـلـوـلاـ إـبـائـیـ وـاسـتـقـذـارـیـ لـمـثـلـ هـذـهـ الـأـعـمـالـ لـمـ أـکـنـ بـفـضـلـ اللـهـ وـتـوـفـیـقـهـ أـحـطـ رـتـبـةـ منـ عـیـسـیـ بـنـ مـرـیـمـ فـیـ هـذـهـ الشـعـبـذـاتـ وـالـنـیرـنـجـیـاتـ.

(«إـزـالـةـ الـأـوـهـامـ» ص ١٢٧).

(١) كان القرآن سلمه عنده وإن قيل أنه تنزل فيه كان سكتاً عن الحق خوفاً من لومة لائم. منه.

٧ - ولهذا كان المسيح يشفى من الأمراض الجسمانية بهذا العمل، وأماماً دفع الأمراض القلبية وتقرير الهدایة والتَّوْحِيد والأحكام الدينية في القلوب فلم يكن يهتدي إليه، كأنَّه لم يظفر بشيء منه.

(«إزالة الأوهام» ص ١٢٨).

٨ - وبالجملة فكانت تلك المعجزة من قبيل اللَّعب والشعبنة، وكان الطَّين يبقى على حقيقته طيناً، كعجل أخذه السَّامرِي من زينة القوم.

(«إزالة الأوهام كلام» ص ٣٣).

٩ - قد بعث الله تعالى في هذه الأُمَّة مسيحاً أفضل وأرفع في جميع الكمالات عن المسيح السابق، وسمّاه غلام أَحْمَد.

(«داعي البلاء» ص ١٣).

١٠ - بعث الله تعالى في هذه الأُمَّة مسيحاً أفضل من المسيح الأوّل في جميع الكمالات، والذي نفسي بيده لو كان عيسى بن مريم في زمان أنا فيه لما استطاع عملاً مما عملته، ولم يكدر يظهر المعجزة التي ظهرت متنبي.

(«حقيقة الوحي» ص ١٤٨).

١١ - ولما جعل الله ورسوله وسائل أنبيائه مسيح آخر الزمان - يعني نفسه - أفضل وأكمل من مسيح ابن مريم فذهب ما يقال أنك كيف تفضل نفسك على المسيح ابن مريم ولم يبق إلَّا وسوسنة شيطانية.

(«حقيقة الوحي» ص ٥٥).

١٢ - ومريم، وما أدرك ما شأن مريم، وهي التي حضرت نفسها من النكاح ببرهة من الزمان، ثم حملت فألحت عليها زعماء قومها خشية العار، فتزوجت بيوسف النجار، وبقي الناس يشنعون عليها، لأنها كيف نكحت وهي حامل على خلاف حكم التوراة، وكيف نقضت عهد التبلي ولم سنت في الناس سنة تعدد الأزواج، وذلك لأنها نكحت بيوسف النجار، ولوه زوج غيرها من قبل، هذا ما قالت الناس فيها، وإنني لا أظنه إلا اضطراراً منهم خشية العار من أجل حمل مريم، فهم بالترجم أخرى من التلاوم.

(سفينة نوح) ص ١٦.

١٣ - كان لليسوع - يعني عيسى بن مريم أربع إخوة، وأختان من أب وأم حيث كانوا كلهم أولاد يوسف النجار ومريم.

(حاشية سفينة نوح) ص ١٦.

١٤ - كنت أعتقد في أوائل أمري أنني لا الحق بغبار عيسى بن مريم في الفضائل والكمالات، كيف وهونبيّ ومن أجل المقربين عند الله تعالى، وكلما بدا لي ما يفضلني عليه جعلته فضيلة جزئية، إلا أن الوحي الإلهي الذي صاب علي كوابيل المطر بعده لم يتركني على تلك العقيدة، وأعطيت النبوة صراحة بلا خفاء.

(حقيقة الوحي) ص ١٤٩ - ١٥٠.

إنكاره عن ختم النبوة وادعاؤه النبوة لنفسه

١ - «إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا».
زعم أن هذه الآية الكريمة نزلت في حقه.
(حقيقة الوحي) ص ١٠٧.

- ٢ - ﴿يَسْ ۖ وَالْقُرْءَانِ الْحَكِيمِ ۚ إِنَّكَ لِمَنَ الْمُرْسَلِينَ ۚ عَلَىٰ صَرْطِ
مُسْتَقِيمٍ ۚ تَنْزِيلَ الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ﴾ . تفوه أنها نزلت في شأنه .
(«حقيقة الوحي» ص ١٠٧).
- ٣ - ادَّعَى أَنَّهُ نَزَلَ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيْهِ قَوْلُهُ : إِنَّا أَرْسَلْنَا أَحْمَدَ إِلَى قَوْمٍ
فَأَعْرَضُوا عَنْهُ ، وَقَالُوا : كَذَابٌ أَشَرْ .
(«أربعين» ص ٣٣٣).
- ٤ - فَكَلَّمَنِي وَنَادَانِي وَقَالَ : إِنِّي مَرْسَلُكَ إِلَى قَوْمٍ مُفْسِدِينَ ، وَإِنِّي
جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ، وَإِنِّي مُسْتَخْلِفُكَ إِكْرَامًا ، كَمَا جَرَتْ سَتْيَةُ فِي
الْأَوَّلِينَ . قَالَ : إِنَّهُ أُوحِيَ إِلَيْهِ .
(«أنجام آتهم» ص ٧٩).
- ٥ - قَدْ ذُكِرَ فِي الْوَحْيِ الْإِلَهِيِّ فِي شَأنِي مَرَارًا أَنَّ هَذَا رَسُولُ اللهِ
وَمَأْمُورُهُ ، وَأَمِينُهُ ، قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللهِ فَآمَنُوا بِكُلِّ مَا يَقُولُهُ ، وَعَدُوُّهُ مِنْ
أَهْلِ النَّارِ .
(«أنجام آتهم» ص ٦٢).
- ٦ - وَإِذَا كَانَ عَقِيدَتِي وَإِيمَانِي عَلَىٰ مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مِثْلُ الإِيمَانِ عَلَىٰ
«الْتُورَاةِ» وَ«الْإِنْجِيلِ» وَ«الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ» فَكَيْفَ يَرْجِي مِنِّي أَنْ أَتُرْكَ إِذْعَانِي
لِظَنُونِهِمْ بَلْ مُخْتَرِعَاتِهِمْ .
(«أربعين» ص ٤ و ١٩).
- ٧ - الْكُفَّارُ عَلَىٰ قَسْمَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنْ يَجْحُدَ الرَّجُلَ الْإِسْلَامَ ، أَوْ نَبْوَةَ
مُحَمَّدَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَالثَّانِي أَنْ يَجْحُدَ الْمَسِيحَ الْمُوعُودَ - يَعْنِي نَفْسَهُ - وَيَكْذِبُهُ مَعَ
سَطْوَعِ الْحَجَّاجِ عَلَىٰ صِدْقَهُ ، وَهُوَ الَّذِي حَرَضَ اللهُ وَرَسُولَهُ عَلَىٰ تَصْدِيقِهِ

وقد ورد التأكيد به في كتب الأنبياء السابقين، فهو كافر جاحد الله ورسوله، وإن أمعنت النظر وجدت كلا القسمين واحداً.

(«حقيقة الوحي» ص ١٧٩).

٨ - وليتتبه أنَّ تكفير المنكرين من خواص الأنبياء الذين جاؤوا بشرعية جديدة وأحكام ناسخة، وأمَّا مَن سواهم من الملمهين والمحدثين فلا يكفر أحد بجحوده وإن بلغ من شرف المkalمة الإلهية على أقصى غایاته.

(حاشية ترياق القلوب ص ١٣٠).

ـ فهذه العبارة والتِي قبلها، إذا ضمتها أنتجت لك أنَّه - المرزا - صاحب شرعية جديدة ناسخة للتي قبلها، ﴿كَبُرْتُ كَلِمَةً تَخُرُّجَ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾.

٩ - واعلموا أنَّ الله تعالى أوحى إلي: حرام عليك أن تصلي خلف مَن يكُفِّرك ويکذِّبك. أو هو مذبذب في أمرك ولم يؤمن بك، ول يكن إمامكم منكم.

(«تحفة كولرويه» ص ١٨).

١٠ - سأله بعض حواريه: هل نصلِّي خلف مَن لم تبلغه دعوتكم فهو لا يدرِّي أحوالكم ولا يؤمن بكم؟ قال المرزا: عليكم أن تبلغوه أولاً دعوتي، فإنْ آمنَ إلَّا فلا تصلُّوا صلواتكم خلفه، وكذلك مَن توقف في أمري لم يصدق ولم يكذب فلا تصلُّوا خلفه فإنه منافق.

(«فتاوي أحمدية» ص ٥٢ ج - ١).

١١ - سأل السيد عبد الله العربي لعشرة عشرة سبتمبر ١٩٠١ إنّي راجع إلى وطن العرب فهل أصلّى خلفهم أم لا؟ قال: لا نصلّى خلف أحد غير المؤمنين بنا، فقال السيد العربي: إنّهم لم يطّلعوا على أحوالك، ولم تبلغهم دعوتك؟ قال المرزا: فإذاً عليك أن تبلغهم دعوتي حتى يكونوا إمّا مصدقين أو مكذبين إلخ.

(«فتاوي أحمديّة» ص ١٨ ج ١).

١٢ - إذا افترقت الأُمَّةُ المُحَمَّدِيَّةُ عَلَى الْفَرَقِ الْكَثِيرَةِ، وَلَدَ إِبْرَاهِيمَ فِي آخِرِ الزَّمَانِ وَلَا يَنْجُو مِنْ أَوْلَئِكَ الْفَرَقِ كُلُّهَا إِلَّا مَنْ تَبَعَهُ.

(«أربعين» رقم ٣ ص ٣٢).

١٣ - أرجئنا بنص القرآن إلى أن نؤمن بكون آخر الخلفاء من هذه الأُمَّةِ، وأنّه يجيء على قدم عيسى بن مریم، ولا يمكن لمؤمن جحوده، فإنّه جحود القرآن، ومن فعله فهو في العذاب المقيم أينما كان.

(«سيرة الأبدال» ص ٤١).

١٤ - وكيف أترك الوحي الإلهي الذي توادر عليّ في ثلاثة وعشرين سنة؛ إنّي أؤمن بهذا الوحي مثل ما أؤمن بوحي سائر الأنبياء من قبلـي.

(«حقيقة الوحي» ص ١٥٠).

١٥ - وأحلف بالله العظيم إنّي أؤمن بهذه الإلهامات كما أؤمن بقرآنـه وسائر كتبـه، وأذعن بالكلام الذي ينزل عليّ أنه كلام الله كما أذعن أنّ القرآنـ كلامـه.

(«حقيقة الوحي» ص ٣١١).

١٦ - الحق أنَّ الْوَحْيَ الْقَدِيسِيُّ الَّذِي يَنْزَلُ عَلَيَّ تَوْجِيدٌ فِيهِ الْأَفَاظُ الرَّسُولُ وَالْمَرْسُلُ وَالنَّبِيُّ وَأَمْثَالُهُ فِي شَأنِي غَيْرِ مَرَّةٍ، بَلْ قَدْ كَثُرَتْ هَذِهِ الْأَلْفَاظُ فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ بِأَبْلَغِ تَصْرِيفٍ وَتَوْضِيحٍ، وَكَذَلِكَ أَمْثَالُ هَذِهِ الْأَلْقَابِ غَيْرِ قَلِيلَةٍ فِي «الْبَرَاهِينَ الْأَحْمَدِيَّةِ». الَّتِي مَضَى عَلَى طَبَاعَتِهِ اثْنَانُ وَعِشْرُونَ سَنَةً، وَمِنْ جَمْلَةِ الْمَكَالِمَاتِ الْإِلَهِيَّةِ الَّتِي قَدْ شَاعَتْ فِي «الْبَرَاهِينَ الْأَحْمَدِيَّةِ» هَذِهِ الْآيَةُ: «هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولًا إِلَيْهِمْ بِالْهُدَىٰ وَدِينٍ الْحَقِّ لِيُظَهِّرُهُ عَلَى الَّذِينَ كُفَّارٌ» كَذَا فِي «الْبَرَاهِينَ الْأَحْمَدِيَّةِ» صِ ٤٩٨. فِي هَذِهِ الْوَحْيِ سُمِيتْ بِاسْمِ الرَّسُولِ بِصَرَاحَةٍ وَوُضْاحَةٍ.

(ملحق «حقيقة النبوة» ص ٢٦١).

١٧ - ثُمَّ فِي هَذَا الْكِتَابِ ذُكْرٌ قَرِيبًا مِنَ الْوَحْيِ الْمَذُوكُرُ هَذَا الْوَحْيُ: «مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءٌ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءٌ بِيَتَهُمْ تَرَهُمْ إِلَخُ، فِي هَذَا الْوَحْيِ الْإِلَهِيِّ سُمِيتْ مُحَمَّدًا رَسُولًا».

(ضميمة «حقيقة النبوة» ص ٢٦٢ - ٢٦٣) «إِيَّكَ غَلْطِي كَإِرَالِهِ».

١٨ - وَإِنِّي كَمَا أُؤْمِنُ بِآيَاتِ الْقُرْآنِ الْمَجِيدِ، كَذَا مِنْ غَيْرِ فَرْقِ ذَرَّةٍ أُؤْمِنُ بِمَا أُنْزَلَ عَلَيَّ مِنَ الْوَحْيِ الَّذِي تَبَيَّنَ لِي صَدْقَهُ بِآيَاتِ مُتَوَاتِرَةٍ، وَإِنِّي لَوْ أَرَدْتُ لِأَقْسِمَتُ فِي جَوْفِ الْكَعْبَةِ أَنَّ الْوَحْيَ الْمَطَهُرَ الَّذِي يَنْزَلُ عَلَيَّ هُوَ كَلَامُ إِلَهِ الْحَقِّ الَّذِي أَنْزَلَ كَلَامَهُ عَلَى مُوسَى وَعِيسَى وَمُحَمَّدَ الْمَصْطَفَى بِسْمِ اللَّهِ، قَدْ شَهَدَتْ لِي الْأَرْضُ وَالسَّمَاءُ وَكَذَلِكَ نَطَقَتْ لِي السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ أَنِّي خَلِيفَةُ اللهِ، غَيْرَ أَنَّهُ كَانَ مُقْدَرًا عِنْدَ اللهِ أَنْ أُكَذِّبَ كَمَا قَدْ وَرَدَ فِي «الْوَحْيِ الْإِلَهِيِّ».

(«إِيَّكَ غَلْطِي كَإِرَالِهِ» نَقْلًا عَنْ ضَمِيمَةِ «حقيقة النبوة» ص ٢٦٤).

١٩ - ثم إنّي - بفضل الله تعالى - لا بجدي وسعبي - قد وجدت حظاً وافراً من نعم الله تعالى التي أعطيت للأنبياء والمرسلين وعباد الله المصطفين الأخيار من قبلـي .
 («حقيقة الولي» ص ٦٢).

ادعاؤه المعجزات لنفسه والتفضيل على الأنبياء والاستخفاف بشأنهم

١ - فإن قيل: أنّي تلك المعجزات ه هنا؟ قلت: إنّي على كلّ ذلك قادر، بل قلّما ظهر على يد أحد من الأنبياء مثل ما ظهر علي من المعجزات لتصديق دعوتي بفضل الله تبارك وتعالـي .
 («حقيقة الولي» ص ١٣٦).

٢ - بل الحقّ الذي لا يعتريه شكّ أنه فجر بحراً ذخراً من المعجزات بحيث لا يمكن ثبوتها من سائر الأنبياء عليهم السلام قطعاً ويقيناً، سوى نبيّنا محمد ﷺ فقد أتمّ الله تعالى حجّته فمن شاء فليؤمّن ومن شاء فليكفر .
 (تمة «حقيقة الولي» ص ١٣٦).

٣ - والله تعالى قد أظهر لي آيات كثيرة لو ظهرت لقوم نوح ما كانوا ليغرقوا .
 (تمة «حقيقة الولي» ص ١٣٧).

٤ - والذي نفسي بيده هو الذي بعثني، وسمّانينبيّاً ودعاني باسم المسيح الموعود، وأظهر لتصديق دعوتي آيات عظيمة تبلغ ثلاثة ألف ، وقد ذكرت نبذة منها في هذا الكتاب .
 (تمة «حقيقة الولي» ص ٦٨).

٥ - الأخبار عن المغيبات التي ذكرت في هذه السطور تشتمل على آيات جلية فيصلة تفيف على مليون.

(«براهين أحمدية» ص ٥٦).

٦ - والذي نفسي بيده لو قامت شهود آياتي العظام التي ظهرت لتصديق دعوتي في صعيد واحد لما استطاع أحد من ملوك الأرض أن يكافئهم بأفواجه وجنوده.

(«براهين أحمدية» ص ٣).

٧ - فواعجباً لخصومي يشنعون علي بما يمرقون به من الإسلام، ولو كان في قلوبهم تقوى لما قالوا علَيَّ ما يشمل الأنبياء من قبلـ.

(«إعجاز أحمدي» ص ٥ و ٦).

٨ - وعلى هذا فليس في قلوبهم من الإيمان نقير ولا قطمير، فإنه ليس لي من الله معاملة إلَّا ويساركتني فيها الأنبياء السابقون، فكلّ قدح يقدحون به في أمري، لا بد أن يرد على نبِيٍّ من الأنبياء السابقين.

(تممة «حقيقة الوحي» ص ١٢٨).

ادعاؤه النبوة مع الشريعة الجديدة لنفسه

١ - قد قيل لي : إنَّ بشارتك مذكورة في القرآن، وما مصدقـ هذه الآية إلَّا أنت ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولًا إِلَيْهِمْ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظَهِّرُهُ عَلَى الْأَدِينَ كُلِّهِمْ﴾.

(«إعجاز أحمدي» ص ٧).

٢ - هو الله الذي أرسل رسوله - يعني نفسه - بالهدى ودين الحق وتهذيب الأخلاق.

(أربعين رقم ٣ ص ٣٦).

٣ - فإن قلت: إنَّ كُلَّ مُفْتَرٍ عَلَى اللَّهِ بِنَبْوَةٍ لَا يَهْلِكُ بِافْتِرَائِهِ، بَلْ مِنْ أَدْعَى الشَّرِيعَةِ خَاصَّةً، قُلْنَا: أَوْلًا: إِنَّ هَذِهِ دُعْوَى بِلَا دَلِيلٍ فِيَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَقِيدْ وَعِيدَ الْإِهْلَاكَ لِأَجْلِ الْاِفْتِرَاءِ بِقِيدِ الشَّرِيعَةِ، وَلَوْ سَلَمْنَا فَلِيُسْتَ
الشَّرِيعَةُ إِلَّا مِنْ أُوتِيَ فِي وَحِيهِ أَوْامِرٌ وَنَوَاهِيٌّ وَأَخْذَ بِهِ لَأْمَتَهُ قَانُونَا، فَخَصَّمْنَا
مُلْزَمَ بِهَذَا التَّعْرِيفِ أَيْضًا فَإِنَّ صَاحِبَ الشَّرِيعَةِ بِهَذَا الْمَعْنَى، أَلَا تَرَى أَنِّي
أُوتِيَتِ فِي الْوَحْيِ أَوْامِرٌ وَنَوَاهِيٌّ، وَمِنْ جُمْلَتِهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ
يَغْضُبُوا مِنْ أَبْصَرِهِمْ وَيَخْفَظُوا فِرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ ﴾ ... إِلَخُ. وَهَذَا الْوَحْيُ قد
انْدَرَجَ فِي «الْبَرَاهِينَ الْأَحْمَدِيَّةِ» وَفِيهِ أَمْرٌ وَنَهْيٌ، وَقَدْ مُضِطَّتْ عَلَيْهِ ثَلَاثَ
وَعَشْرَوْنَ سَنَةً، وَكَذَلِكَ فِي عَامَةِ مَا يُوحَى إِلَيَّ يَكُونُ أَمْرٌ وَنَهْيٌ.

وَإِنْ قَلْتَ: إِنَّ الْمَرَادَ مِنَ الشَّرِيعَةِ هِيَ الَّتِي فِيهَا أَحْكَامٌ جَدِيدةٌ.
قُلْنَا: باطِلٌ، فِيَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿ إِنَّ هَذِهِ لَنِي الصَّحِيفَةُ الْأُولَى ﴾ ﴿ ١٨ ﴾ صُحُفٌ
إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى ﴾. وَحَاصِلُهُ: أَنَّ التَّعْلِيمَ الْقُرْآنِيِّ مُوْجَدٌ فِي التُّورَاةِ أَيْضًا.

وَإِنْ قَلْتَ: إِنَّ الشَّرِيعَةَ هِيَ الَّتِي تَسْتَوْفِيُ الْأَوْامِرَ وَالنَّوَاهِي كُلُّهَا،
فَهُوَ أَيْضًا باطِلٌ، فِيَنَّهُ لَوْ كَانَتِ الْأَحْكَامُ الشَّرِيعَةِ بِرْمَتْهَا مُسْتَوْفَاهَا فِي
«الْتُّورَاةِ» أَوْ «الْقُرْآنِ الْمَجِيدِ» لَمَا بَقِيَ لِلْاجْتِهَادِ مَوْضِعٌ.

(أربعين رقم ٤ ص ٦).

٤ - مَنْ جَاءَ مِنَ اللَّهِ حَكَمًا فَلَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ ذَخِيرَةِ الْأَحَادِيثِ
مَا شَاءَ، بَعْلَمَ مِنَ اللَّهِ، وَيَرِدُ مَا شَاءَ.

(حاشية «تحفة كولرووية» ص ١٠).

٥ - نقول: فعلهم أن يبينوا ما معنى لفظ الحَكْم الوارد في شأن المسيح الموعود المروي في «صحيح البخاري» ونحن نعلم ببقين أنَّ الحَكْم هو الذي يُقبل حكمه لرفع الاختلاف، وتكون فيصلته ناطقة نافذة، وإن جعل ألفاً من الأحاديث موضوعة.

(«إعجاز أحمدي» ص ٢٩).

٦ - ونحن نقول في جوابه: نقسم بالله أنَّ الأحاديث ليست بأساس دعوى، بل القرآن والوحي الذي ينزل عَلَيَّ، نذكر للتأييد أحاديثاً تكون مطابقة للقرآن، ولم تكن معارضة لما أوحى إلَيَّ، وما سوى ذلك من الأحاديث فتنبذ نبذ الأنجلاس والأقدار - العياذ بالله ..

(«إعجاز أحمدي» ص ٣٠).

ادعاؤه التفضيل على سيدنا الرسول عليه السلام

١ - والحاصل أنَّ نبوَّتي ورسالتي من حيث أنَّي محمَّد وأحمد لا من نفسي، وحصل لي ذلك كله بالفناء في الرسول، فلم يناقض مفهوم خاتم النَّبِيِّنَ.

(اشتهر «إيك غلطي كا إزالة» ص ٢٦٢).

٢ - ولكنَّ من تلاشى في ذلك الخاتم النَّبِيِّنَ بحيث أنَّه اتَّسم باسمه لغاية الاتِّحاد ونفي الغيرية، وانعكس منه الوجه المحمَّدي كالمرأة الصافية، فاطلاق النَّبِيِّ عليه لا يفض خاتم النبوة، فإنَّه عين محمَّد ولو على سبيل الظلية.

(ضميمة «حقيقة النبوة» ص ٢٦٣ «إيك غلطي كا إزالة»).

٣ - فبرعاية واسطة محمد المصطفى سُميّت بـمحمد وأحمد فأنا رسول ونبيٌّ.

(«إيك غلطي كا إزالة» ضميمة «حقيقة النبوة» ص ٢٦٥).

٤ - ولهذا الوجه يبقى خاتم النبّيين محفوظاً، فإنّي سميت باسم محمد وأحمد من مرآة الصحبة على وجه الانعكاس والظلية، ومن غاظه هذا الوحي الإلهي وأنّه لمْ سَمَّاني نبياً ورسولاً، فهذا من غاية حمقه فإنّ بتسميتي نبياً ورسولاً لا يفاض خاتم الله تعالى.

(ضميمة «حقيقة النبوة» ص ٢٦٥).

٥ - وإنّي أقول: إن تلقيبي بألقاب النبوة والرسالة بعد محمد ﷺ الذي هو خاتم النبّيين في الحقيقة ليس مما يشفع عليه ولا ينافق ختميته ﷺ فإني قد ذكرت مراراً أنّي على موجب قوله تعالى: «وَآخَرِينَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا بِهِمْ» عين محمد خاتم النبّيين على وجه البروز، والله تعالى قد سَمَّاني نبياً ورسولاً في «البراهين الأحمدية» قبل هذا بعشرين سنة، وجعلني عين وجوده ﷺ، وبهذا الوجه لم تتزلزل ختميته ﷺ بنبوّتي فإنّ الظل لا يفصل عن صاحبه (ص ٢٦٥).

٦ - ولمّا صرت عين محمد ﷺ على سبيل الظلية والبروز فلم يفاض خاتم النبّيين، فإنّ نبوة محمد ﷺ على هذا بقيت محدودة في نفسه ولم يتتبّأ غير محمد ﷺ (ص ٣٦٦).

٧ - ولمّا صرت البروز المحمدي الذي كان موجوداً من قديم أعطيت النبوة البروزية، وأمّا تلك النبوة فسائر المخلوقات في جنبها عاجزة فإنّها قد ختمت.

(ضميمة «حقوق النبوة» ص ٢٦٨).

٨ - كان مقدراً أن يبرز لمحمد ﷺ بروز فقد بُرِزَ والآن لم يبق لاستنباط من منبع النبوة سبيل غيره .
 («نفس المصدر» ص ٢٦٨).

٩ - وعلى هذا قد سماني تبارك وتعالى مراراً بالنبي والرسول، ولكن على سبيل البروز، بحيث يرتفع نفسي من الدين، ولا يبقى إلا محمد ﷺ، فبها لُقبت بـمحمد وأحمد، فلم تذهب النبوة والرسالة إلى غير محمد ﷺ بل بقي أمر محمد عند محمد نفسه ﷺ.
 (ضميمة ص ٢٦٩).

وقد افترى هذا اللعين على الله أن هذه الآيات نزلت في شأنه:

١٠ - **﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾**.
 (ضميمة «حقيقة الوحي» ص ٧٩).

١١ - **﴿ثُمَّ دَنَا فَنَدَكَ ﴿٨﴾ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنَ أَوْ أَدْنَى﴾**.
 (ضميمة «حقيقة الوحي» ص ٨٦).

١٢ - **﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا﴾**.
 (ضميمة «حقيقة الوحي» ص ٨١).

١٣ - **﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُجْنُونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُخَيِّبُكُمُ اللَّهُ﴾**.
 (ضميمة «حقيقة الوحي» ص ٨١).

١٤ - آثرك الله على كل شيء^(١).
 (ضميمة «حقيقة الوحي» ص ٨٣).

(١) قلنا: فيه ادعاء الأفضلية على محمد ﷺ وسائر الأنبياء !!

- ١٥ - نزلت سرر من السماء ولكن سريرك وضع فوق كل سرير.
 (ضميمة «حقيقة الوحي» ص ٨٣).
- ١٦ - ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتَحًا مُبِينًا ﴿١﴾ لِيغْفِرَ لَكَ اللَّهُ تَعَالَى تَقْدِمَ مِنْ ذَنِبِكَ وَمَا تَأْخَرَ﴾ .
 («خاتم الاستفتاء»، ضمية «حقيقة الوحي» ص ٨٤).
- ١٧ - سبحانك الله درا فاك.
 (ضميمة «حقيقة الوحي» ص ٨٥).
- ١٨ - لولاك لما خلقت الأفلاك.
 (ضميمة «حقيقة الوحي» ص ٨٥).
- ١٩ - ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ .
 (ضميمة «حقيقة الوحي» ص ٨٦).
- ٢٠ - أراد الله أن يبعثك مقاماً محموداً.
 («الاستفتاء» ص ٨٦).
- ٢١ - ﴿لَقَدْ كَبَدْتَ بَعْضَ نَفْسَكَ أَلَا يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ .
 («حقيقة الوحي» ص ٨٠).
- ٢٢ - قال في تصنيفه («تحفة كولروية» ص ٤٠): إن معجزاته ﷺ بلغت ثلاثة آلاف، وادعى لنفسه في الجزء الخامس من (البراهين الأحمدية ص ٥٦) مليون، فانظر كيف فضل نفسه على نبينا ﷺ بتكثير المعجزات أية كثرة (نعود بالله من هذه الكفريات القبيحة).
- ٢٣ - له خسف القمر المنير، وإن لي خسفاً القمران المشرقان،
 أنتكر؟
 («إعجاز أحمدي» ص ٧١).

٢٤ - ظاهر أنَّ زمان الفتح المبين قد انقضى في عهده بِعَهْدِ اللَّهِ وبقي فتح آخر أبين منه غلبة ونصرة، وقد قدر أن يكون زمانه زمان المسيح الموعود، وإلى هذا أشير في قوله تعالى: ﴿شَيْخَنَ الَّذِي أَسْرَى﴾. («سيرة الأبدال» ص ١٩٣).

٢٥ - إنَّ الله خلق آدم وجعله سيداً وحاكماً وأميراً على كل ذي روح من الإنس والجان كما يفهم من آية ﴿أَسْجُدُوا لِآدَمَ﴾ ثم أذله الشيطان وأخرجه من الجنان، ورد الحكومة إلى هذا الشعبان ومسَّ آدم ذلة وخزي في هذه الحرب العوان، وإنَّ الحرب سجال، وللأنقىاء مآل عند الرَّحْمَنِ، فخلق الله المسيح الموعود ليجعل الهزيمة على الشيطان في آخر الزمان، وكان وعداً مكتوباً في القرآن.

(حاشية در، حاشية صت، خطبة إلهامية ملحقة سيرة الأبدال).

٢٦ - ﴿وَمَا يَطِقُ عَنِ الْمَوْتَىٰ ۚ إِنَّهُ مُوَلَّا وَهُنَّ يُؤْمِنُونَ﴾. («أربعين» رقم ٢ ص ٣٢).

٢٧ - ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنَّا فِيهِمْ﴾. («دافع البلاء» ص ٦).

٢٨ - إني بaiduتك بابعنى ربى.
(«دافع البلاء» ص ٦).

٢٩ - أنت مني بمنزلة أولادي، أنت مني وأنا منك، ﴿وَاصْنَعْ لِلْفُلَكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيَنَا﴾، ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾، ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَجَدٌ﴾، والخير كله في القرآن.

(«دافع البلاء» ص ٦ و٧).

٣٠ - «وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ»، «أَعْمَلُوا عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ إِنِّي
عَامِلٌ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ».

(«حقيقة الوحي» ص ٨٢).

كانت هذه ترجمة ما هذى^١ به الأسود الكاذب من الكفر اللازم
كفراً بواحاً وصراحًا. عليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين.



«ذكر آراء مشايخ العصر وجهابذة الأمة في تصديق الرسالة»

صورة ما كتبه أكابر العلماء وجهابذة الفضلاء
ممن تولى الدرس والإفتاء، وتصدر لنشر الشريعة الغراء
في تصديق هذه الرسالة وتصويب تلك المقالة على
حصول ترتيب تلك التصدیقات والتوصیفات

صورة ما كتبه شيخنا الفقيه المحدث العارف العلّامة
مسند الوقت منتهي الإسناد مولانا خليل أحمد
السهارنفوری صدر المدرسين بمدرسة
مظاہر العلوم وشارح «سنن أبي داود»
شرحًا بارعاً رحمه الله تعالى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الحميد الفعال، الكبير المتعال، المنزه عن التشبيه
والمثال. والصلوة والسلام على سيدنا محمد، صاحب المجد،
والشرف، والكمال، وعلى آله وصحبه، خير صحب وآل، الذين أزاحوا
الباطل والضلال. أمّا بعد، فقد كانت مسألة تكفير أهل القبلة في كلام
الفقهاء والمحدثين والمتكلّمين من أهل الحق غامضة، لا يبلغ دركها

إلا من أعطاه الله فهماً سليماً، ووقفه لتناول الحقّ، وكان بعض الناس وقعوا في الغلط من اختلاف عباراتهم، فقام لها مولانا الشيخ الحاج المولوي أنور شاه صدر المدرسين في دار العلوم بدبيوبند، وبذل فيها جهده، وحقق الحقّ فيها، وأبطل الباطل منها، فاعتزلت على ما جمع فيها من تصريحات المتقدمين والمتاخرين، وأزال عنها شبهة القاصرين والجاهلين، فوجده بحمد الله تعالى حقاً صريحاً، ومذهباً صحيحاً، جزاء الله تعالى جزاء يكافي سعيه، وتلقاه بالقبول عنده.

خليل أحمد

الناظم لمدرسة مظاهر العلوم
في سهارنفور

صورة ما كتبه شيخ العصر الفقيه المحدث المفسّر
العارف العلّامة مولانا أشرف علي التهانوي
رحمه الله

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مبسماً وحاماً ومصلياً، يقول هذا العبد: إنّه كان مشهوراً دائراً على الألسنة أنّ كون المرء من أهل القبلة يمنع إكفاره مطلقاً ولو أنكر ضروريات الدين، وكذا كونه متاؤلاً، ولو في ضروريات الدين، وكذلك عدم الالتزام، ولو مع التزوم، وكان بعضهم يفرغ عليها عدم إكفار المرزائين خصوصاً منهم الذين يتّقون ظاهراً نبوة قائدتهم، ويتأولون في دعوه لها، ولعمري لو كان الأمر كما زعموا لزم أن لا يكفروا من آمن بمسيمة الإمامي مع إقامة الصلاة، وإيتاء الزكاة، ويأول دعوه النبوة،

وقد كان الإمام يصدق نبينا ﷺ، ولا أرى أحداً من المسلمين يتلزم هذا الملتم، ولبطلان هذا اللازم المستلزم لبطلان ملزوماته كانت المسائل الثلاثة مفتقرة إلى التفصيل، فجزى الله تعالى مؤلف الرسالة الملقبة: بـ«إكفار الملحدين»، حيث فصل المسائل بما لا مزيد عليه، وكمّل وسوى الدلائل، وعدّل، فإذاً الرسالة عندي كافية في المقصود شافية، ولما لا بدّ منه في البحث وافية؛ فتقبّلها الله تعالى وجعلها نافعة، ولغياب الشكوك والأوهام دافعة.

وأنا العبد المفتقر إلى رحمة ربّه أشرف على التهانوي الحنفي عفي عنه،
والبيوم يوم السبت، سادس شهر الله المحرم سنة ١٣٤٣
من الهجرة النبوية على صاحبها ألف ألف صلاة وتحية.

صورة ما كتبه
الشيخ الفقيه المحدث العلامة صدر جمعية العلماء
لإقليم الهند والمفتري الأعظم ببلدة دهلي
وصدر المدرسين بالمدرسة الأمينة
مولانا كفایة الله، أدام الله ظله

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي نزل القرآن على عبده ليكون للعالمين نذيراً، بعثه بالحق داعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً، وختم به النبوة والرسالة، فجاء خاتم النبيين والمرسلين بشيراً ونذيراً، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم صلاة متواتلة وسلاماً كثيراً.

أمّا بعد: فإنّه قد كان يختلّج في صدور بعض النّاس تسجيل العلماء بـكفر الطائفة القاديانيّة القائلة بنبوة محدثها (مرزا غلام أحمد القادياني) وبـكفر الفرقة الأحمدية القائلة بأنّ مرزا غلام أحمد المذكور كان مسيحاً موعوداً، ومهدياً متوقراً، ومجدداً جليلاً، ووليّاً نبيلاً، وإنّه لم يدع النبوة والرسالة، وإن سمي نفسهنبياً ورسولاً، وادعى الوحي والإلهام، وسوّى بين وحие ووحى الأنبياء، ظنّاً منه أنّهم متأولون، وتوقف في تكفير أمثالهم السلف الصالحون؛ فقام العلامة عمدة زمانه، ورحلة أوانه، صدر الأفضل، وفخر الأمثل، المولى المقدام، والحربر الهمام، مولانا محمد أنور شاه، صدر الأساتذة بدار العلوم الديوبندية مشمراً عن ساق التحقيق، ورافعاً لواء التّدقيق، فكشف عن المرام، ومحا الظلام، ونحى الستر، وجلى الأمر في عجالته سمّاها: «إكفار الملحدين»، نضد فيها درراً وجود غرراً، فلم يترك مساغاً للشك والاختلاج، ترى سطورها كأنّها للإيقان فجاج، جزاه الله عنا وعن سائر المسلمين، وقطع بما أبدى دابر الملحدين، ونقى به لون الدين المبين، وأزاح كيد الخائنين الظالمين.

محمد كفاية الله

عفا عنه ربه وكفاه

٤ - ربيع الأول سنة ١٣٤٣ هـ

صورة ما كتبه الحافظ الحجّة الفقيه المحدث العارف العلّامة
 شيخ الإسلام والمسلمين المفتى بدار العلوم بدبيوند
 جامع الشريعة والطريقة سيدنا وسنلنا ومولانا
 عزيز الرحمن الديوبندي
 رحمة الله

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله خالق السماوات والأرضين، والصلوة والسلام على
 النبي الأمي الأمين، خاتم النبيين، وسيد المرسلين، وأله وصحبه الذين
 حازوا الفضل المتين، وفازوا بالفوز المبين.

أمّا بعد، فإنّ الفئة الباغية الطاغية من أهل القاديان لما بغوا وطغوا
 وعتوا عتواً كبيراً، وأفسدوا في الأرض فساداً كثيراً، حيث أثبتوا
 لرئيسهم نبوة عامة، أو كونه عيسى المعهود مهدياً مجدداً للدين المتين،
 فقام لإبطال أباطيلهم، ومحقّ أكاذيبهم، العلّامة الفهامة، والحربر
 القمقام، شيخ الحديث وصدر المدرسين، في دار العلوم بدبيوند مولانا
 الشاه محمد أنور سلمه الله وأبقاءه، فأفاد، وأجاد، وأحكم، وأشاد،
 وحقّ كفر الفتئين من أتباع الملحد الطاغي القادياني الباغي بما لا مزيد
 عليه، فجزاه الله تعالى خير الجزاء، وآخر دعواه أن الحمد لله
 رب العالمين.

صورة ما كتبه العلّامة المحقّق مولانا شبير أَحمد العثماني
شيخ التفسير بالجامعة الإسلامية دابهيل رحمه الله

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

الحمد لله ذي الآلاء والنعماء، والصلوة والسلام على سيدنا محمد عبده ورسوله، خاتم الرسل والأنبياء، وعلى آله وأصحابه البررة النجباء، وبعد، فقد تشرفت وانتفعت، والله الحمد بطالعة الرسالة الغراء: «إكفار الملحدين» للشيخ العلّامة الجليل، فقيد المثيل في زمانه، وعديم العديل في أوانه، بقية السلف، وحجّة الخلف، البحار المواج، والسراج الوهاج، الذي لم تر العيون مثله في العهد الحاضر، ولم ير هو مثل نفسه، قد رزقه الله تعالى من العلم والنّهي، والعفة والتّقى، والحظ الأوفر؛ وهو سيدنا ومولانا الشيخ الأنور، مدّ الله ظله على رؤوس المسترشدين والمتعلّمين، وكانت الضرورة العصرية داعية إلى مثل هذه الرسالة الزّهراء، فإنّ المسألة مهمّة، والأقوال فيها مضطربة، وما دتها منتشرة، ومظانها متکثرة، ولهذا وقع بعض أهل العلم والقصد الصالح أيضًا في الغلط أو الشك والتردد، فجزى الله الشيخ العلّامة مؤلّف الرسالة عنا وعن سائر المستفيدين، فإنه قد كشف الحجاب عن وجه الحق والصواب، وقطع عرق الالتباس والارتياح، وحقّق قاعدة عدم تكثير أهل القبلة، ونفع ضابطة عدم إكفار المتأوّل بما لا مزيد عليه، حتى بين الصبح لذى عينين، وكفى وشفى، حتى لم يبق مجال الشبهة والإنكار، لمن شرح الله صدره للإسلام، وكان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد، فللله الحمد أولاً وأخراً، وباطناً، وظاهراً، فإنه حميد مجید.

العبد شبير أَحمد العثماني الديوبندي

٢١ جمادى الأولى سنة ١٣٤٣ هـ

صورة ما كتبه العلامة الفقيه المحدث المفتى
 نائب أمير الشريعة لولاية بهار
 مولانا أبو المحاسن محمد سجاد
 رحمه الله

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، يحيي
 ويميت، وهو على كل شيء قادر، والصلوة والسلام على سيدنا خاتم
 الأنبياء محمد الذي لا نبي بعده إلى يوم الدين من غير نكير، وعلى الله
 الكرام وصحابه البررة العظام، وأئمة الدين الفخامة ممّر الشهور
 والأعوام.

أما بعد:

فلما كان من مظان العوام ومن أتوا العلم وهم أولوا الأفهام،
 أنَّ الذين لهجت ألسنتهم بالشهادتين، وأظهروا الإيمان بكتاب الله
 تعالى، فهم المؤمنون حقاً. وإن أنكروا ألوفاً من معاني الكتاب
 والسنّة المحققة المثبتة بالقطع عند الجمهور متأوّلين بتأويل
 يبطله المأثور المشهور؛ فكان الإيمان بالبعض عندهم إيمان لا يضره
 الكفر ببعض وهو في تلك المهاوي، وأضلّهم عن الصراط
 السوي ما استفاض. وذاع عن الأئمة المجتهدين أن لا نكفر
 أحداً من أهل القبلة، وعسى هم لم يعثروا على ما عنوا بقولهم،
 رحم الله الجميع.

فدعّت ضرورة العامة والخاصة إلى كتاب يفصح عن طرق زوال

الإيمان، ويوضح مسلك السلف في هذا بالبرهان، ويزيل أوهام المترددين في تكفير الزنادقة والملحدين الذين يتبعون أهواءهم بالتأويل الباطل والتحريف الزائف، بحيث يمتاز الحق الصريح ويتبين النصح النصيحة، لا يأتيه الباطل، ولا يرتاب فيه العاقل.

فحمدًا لله الذي وفق عالمة الدهر فهامة العصر فقيه زمانه محدث أوانه، ثقة في الرواية حجة في الدراية، شيخ العلماء مولانا المولوي محمد أنور شاه أمد الله في حياته لنا ولكافلة المسلمين، وأبقاءه وأنجحه في متنمّاه، أنه لبى تلك الدّعوة وأتى بتأليف منيف في ذاك البحث الشريف مسمّياً به :

«إكفار المتأولين والملحدين في شيء من ضروريات الدين»
 ففصل الفصول وجمع فيها الأصول، يظهر بها مناط الكفر والإيمان ويسهل بها التمييز بين أهل الحق وأهل الظغيان، وأثبتت المطالب في كل باب بالسنة والكتاب، وأردف بالنقول عن الأئمة الفحول.

فجاء والله الحمد كتاباً تهتز له الخواطر، وتقرّبه النّاظر، فشكر الله مسعاه، وجراه عنّا وعن سائر المسلمين أجزل جزاء وأوفاه، وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين. والصلوة والسلام على محمد وآلـه وأصحابـه أجمعـين.

وأنا أحقر العباد أبو المحاسن محمد سجاد البهاري عفا عنه الباري.

صورة ما كتبه الشّيخ الثقة الأمين ناصر السنة الغراء وقامع البدعة
 الظلماء جامع العلوم النقلية والعقلية لسان الإسلام والمسلمين
 وسيف الله على رؤوس الملحدين، نجل الحيدر الكرار،
 ولا سيف إلّا ذو الفقار - مولانا العلّامة السيد مرتضى
 حسن ناظم التعليم بدار العلوم الديوبندية
 رحمة الله

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنّا لننهي لو لا أن هدانا الله،
 لقد جاءت رسائل ربنا بالحق ويتوب الله على من تاب، ربّنا لا تنزع
 قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة، إنّك أنت الوهاب.
 وصلّ وسلّم وبارك على سيدنا ومولانا محمد، مركز النبوة،
 وخاتم الرسالة الذي لانبيّ بعده بشريعة ولا بغير شريعة بلا ارتياض، وأله
 وصحابه شهـب رجوم الشياطين ونجوم الهدـاية وهـادـة سـبل الصـواب.

وبعد:

فإنَّ مسيلمة الفنجاب مرتـزا غلام أـحمد القـاديـانـي قدـ انـكـرـ خـتـمـ النـبـوـةـ
 والنـرـسـالـةـ، وحرـفـ معـناـهـ واتـبعـ فـيـ كـفـرـهـ الـبـهـاـ وـالـبـابـ، وـاـدـعـىـ النـبـوـةـ
 الـحـقـيقـيـةـ الـشـرـعـيـةـ بلـ التـشـرـيعـيـةـ معـ الشـرـعـيـةـ الـجـدـيـدـةـ وـالـوـحـيـ وـالـكـتـابـ،
 وـأـهـانـ الـأـنـبـيـاءـ عـلـيـهـمـ السـلـامـ خـصـوصـاـ سـيـدـنـاـ عـيسـىـ عـلـيـهـ السـلـامـ بـصـرـيـخـ
 الـخـطـابـ، وـأـنـكـرـ الـقـطـعـيـاتـ الـدـيـنـيـةـ الـضـرـورـيـةـ بـتـأـوـيلـاتـ، بلـ هيـ الإـنـكـارـ
 بـإـقـرـارـهـ مـنـ غـيرـ تـأـوـيلـ وـحـجـابـ؛ فـهـذـاـ وـمـنـ تـبـعـهـ مـلـحـدـ زـنـدـيقـ كـافـرـ مـرـتـدـ
 بـلـ رـيـبـ وـشـكـ، وـعـلـيـهـ الـفـتـوـىـ وـهـوـ الـحـقـ وـفـيـهـ الصـوابـ. وـكـذـاـ مـنـ شـكـ

في كفره وعذابه بعد اطلاعه على كفرياته فعلية ما عليه، ولعنة في الدنيا وذلة في الآخرة، وعذاب وعقاب.

كيف ولو لم يكن هذا ومن تبعه خارجاً عن الإسلام مرتدًا، لم يكن مسلمة وأتباعه وأمثاله كافراً مرتدًا عند الجزاء يوم الحساب.

فجزى الله تعالى عنى وعن سائر المسلمين خير الجزاء في الدنيا والآخرة وحسن المآب شيخ الإسلام والمسلمين مجمع بحور الدنيا والدين مولانا أنور شاه الكشميري صدر المدرسين بدار العلوم الديوبندية حيث بيّن في رسالته: «إكفار المتأولين والملحدين في شيء من ضروريات الدين»، من القرآن والسنّة، وأثار الصحابة، وتصریحات أئمة الحديث والفقه والأصول والتفسير بفصل الخطاب.

إنَّ الإنكار والتَّأوِيل في أمر من ضروريات الدين غير مسموع، والمنكر والمتأول سببان في حكم الارتداد والتكفير عنهمما غير مدفوع.

فهذه رسالة شافية كافية وافية في موضوعها، مشتملة على أصوله وفروعه، ودرره وغرره، وعجائبها وغرائبها، ومع هذا أخذ فوائدها ومنافعها غير ممنوع، فعلى المسلمين المطالعة بمفهومها والإشاعة بمضامينها، ودفع الفتنة المسلمين الفنجابية بأصولها وفروعها، وللتذكر شيئاً من عباراته الكفريّة لتكون تذكرة وتبصرة، وقطرة من بحور كفره والحاده وزندقته.

والله تعالى هو الموفق، وله الحمد في الأولى والآخرة. والصلوة والسلام على نبيه وحبيبه آلـه وصحبه ما دام الاتفاق والتفرقة. آمين برحمةك يا حافظ الإسلام والقرآن والدين وال المسلمين.

صورة ما أفاد علامة الدنيا والدين بقية العلماء الرّاسخين ،
 من حاز قصب السبق في كل مضمار ، ودار معه الحق
 حيثما دار ، فأصبح آية في إصابة الرأي والعلم والنظر
 في العين والأثر ، المحقق الجهبذ العلم المفرد
 العلّامة مولانا الشيخ حبيب الرّحمن الديوبندي
 نائب الاهتمام بدار العلوم
 رحمه الله

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي تكفل بحفظ الدين المتبين ، ونصب لتسديد أمره
 في كل عصر طائفة يتلقّهون في الدين ، وينذرؤون من أوقفتهم الغواية على
 شفا حفرة من الضلال المبين ، وليطهروا حريمهم عن أرجاس الكفر
 وأدناس الإلحاد والزنقة ، حتى ينبلج صبح الحق ويستبين ، والصلة
 والسلام على سيد المرسلين وخاتم النبيين سيدنا ومولانا محمد الذي
 تركنا على مثل بيضاء ليتها ونهارها سواء ، فلا يتردّى في مهواة الضلاله
 إلّا من سلب التوفيق وحرم اليقين ، وعلى الله وأصحابه الذين رفعوا
 أعلام الشريعة ، وشادوا منارها ، فلم يبق أفق من آفاق العالم إلّا ونورها
 يتلاّلأً تلألئ الشمس على السماء والأرضين ، وقاموا لحمايتها بأموالهم
 وأنفسهم ، ودافعوا عنها كل عتل أفاك مهين ، حتى قتلوا من مرق عن
 الإسلام بإنكار ما ثبت في الدين بالضرورة ، أو ادعى لنفسه النبوة ،
 ولو مع الاعتراف بنبوة سيد المرسلين ﷺ مثل الأسود العنسي ، ومسيلمة
 اليمامي . ذلك الكذاب اللعين ، ولم تأخذهم رأفة في دين الله ،

ولا صدتهم عن الشدة على أولئك المارقين عواطف الرقة واللين، وبعد فإنه لم يبق عصر من عصور الإسلام إلا ونشأت فيه فتنه أزعجت أهلها، وأذهلتهم عما سبق من الفتن لشدها وهولها واضطراهم نارها واستطارة لهيبها وضرامها، ولكن الله عزّ وجلّ أنجز وعده في حفظ الإسلام والمسلمين، ووفق لأهل ذلك العصر من الملوك والسلطانين والعلماء الربانيين المتقنين، فاستأصلوا الفتنة عن رأسها وهدموها على أساسها، وأزاحوا عن وجه الدين غياب الشكوك والشبهات، حتى إن كل فتن استطارت إبان بدئها ونشرورها كل مطار تلاشت بعد اشتدادهم، وتضاءلت بعد انتشارها، ولم يبق لها إلا اسم أو رسم من طائفة قليلة، فمن يتلقونها خلفاً عن سلف ليس لهم عدد ولا مدد، أو ما ترى الباطنية والقرامطة الذين طالت مدّتهم، واشتدت شوكتهم حتى سفكوا دماء الحجاج في عرفات والمطاف، وقلعوا الحجر الأسود، وذهبوا به إلى هجر، أين درجوا؟ وأين بنو برغواطة الذين ملكوا البلاد وقهروا العباد وجلسوا خلال الديار أزيد من ثلاثة سنتين؟ هل ترى منهم عيناً أو تسمع لهم ركزاً. أم أين المهدوية أتباع الجنوفوري، هل ترى لهم من باقية؟ إلا أفراداً كانواهم الأسراء في سجن محفوراً، والموتى في القبور، وإن من أعظم الفتن، وأقواها وأكثرها شناعة وأدھاها فتنه عمياً وداهية دهباء تسمى فتنة القاديان، والفتنة المرزائية التي أنكر زعيمها المرزا غلام أحمد ختم النبوة، وزعم أنه نبي، إما ظلياً، أو بروزياً، أو تشريعاً، كل ذلك في كتبه التي موّهها لأذنابه يلقي عليهم من كلماته شيئاً فشيئاً، حتى استقررت في نفوسهم نبوّته، وأمنوا بوحيه وكلامه المعجز ومعجزاته وصارت أمته غير أمّة المسلمين، فهم يكفرون كل من أنكر نبوته من مسلمي الدنيا، لا يصلُون خلفهم ولا يصلُون على

جنازهم، ولا يجيزون منا كحتهم. ثم لم يقنع ذلك الزعيم على هذا، فادعى لنفسه الفضيلة على الأنبياء والمرسلين بل وعلى خاتم النبيين، وأهان روح الله ورسوله سيدنا عيسى بن مريم عليه السلام، وأتى في حقه بكل كلمة شنيعة فظيعة، لا يستطيع أحد سمعاعها. ثم افترقت أتباعه ففرقة منهم بقيت متمسكة بأصل دعواه وأعلنت بنبوته جهاراً لا يردعهم دين ولا يمنعهم حياء، وتلك الفرقة هي جمهور المرزائية. وطائفة قامت تخدع المسلمين، فبقيت في الباطن على ما كان عليه زعيمها وقالت نفاقاً وخداعاً: لم يدع المرزا لنفسه النبوة، ولا نعتقد نبياً بل نراه مصلحاً مجدداً ومسيحاً موعوداً. وذلك منهم صريح التناقض؛ لخدع المسلمين وتلقيين دسائس المرزا وهفواته، وهم أكثر ضرراً على المسلمين من الفرقة الأولى؛ فإنَّ كثيراً من المسلمين الذين ليس لهم علم بدسائس المرزا ولا لهم اطلاع على مكائد هؤلاء المنافقين المحتالين إذا سمعوا مقالتهم يحسنون ظنونهم للمرزا، ثم يسمعون مناقبه التي اختبروها وأوصافه التي اختلقوها فيعتقدون أنه رجل صالح، وتلك شبكة تصاد بها الغافلون، فانظر أيها الفطن المتيقظ أين بلغ بالمسلمين نفاقهم، توقف في تكفيرهم من لم يطلع على مقصودهم ومرادهم. وكان من سنة الله في الذين خلوا من قبل أن تقوم هذه الفتنة إلى أمد معلوم تلتهب نارها ويطير ضرامها، ثم تض محلّ وتبيد وكان وعد الله مفعولاً، ليحق الحق ويبطل الباطل، فيبقى الإسلام غضاً طرياً على ما كان عليه، والمسلمون منصورين ظاهرين على الحق ما ضرّتهم تلك الفتنة، ولا نقصتهم، ومع هذا فقد كان حقاً على أهل الدين من الأمراء والملوك والسلطانين والعلماء الربانيين المتقدنين أن يقوموا لقمع هذه الفتنة واستيصالها يداً واحدة، ويبذلوا جهدهم في مكافحتها، ويؤدوا

فرضهم في نصرة الإسلام، وإلاًّ صاروا مخذولين متولّين عن الدين مستحقين أن يتحقق اسمهم عن المسلمين ويستبدل الله بهم قوماً غيرهم. فقام أداءً للفريضة ونصرة للحق فثام من العلماء لقمع هذه الفتنة وكشف عوارها، فنشروا الكتب والرسائل حتى اتّضح الحق، وافتضح الباطل، وأطّلع عوام المسلمين وخواصهم على ما دسّ المرزا من الكفر والارتداد الصريح، لم يبق لأتباعه إلاًّ طائفة طبع الله على قلوبهم وملاً الرّيغ صدورها، فهم لا يؤمنون حتى يروا العذاب الأليم.

وممّن قام لدمغ هذه الفتنة وقمع أباطيل هؤلاء المردة الطغاة الذين ليسوا في عداد فرق المسلمين، وتحقيق مسألة تكفير الملحدين والمتأولين من أهل القبلة الشيخ الثقة الورع التّقي الحافظ الحاجة المفسّر المحدث الفقيه المتبحّر في العلوم العقلية والنقلية، رافع لواء التّحقيق في المسائل الغامضة المهمّة مولانا الشاه محمد أنور صدر المدرسین في دار العلوم بدبيوند حرسها الله وحماها، فصنف رسالة جمع فيها وأوعى، وأتى بكل ما يحتاج إليه العلماء في هذه المسألة، وأورد فيها تحقيقات مفيدة، وأثبت فيها أنَّ المرزائية ليسوا من الإسلام في شيء، وإنّهم خارجون عن فرق المسلمين كلها؛ وهي رسالة إذا رأها منصف متيقظ لا يبقى له ريب، ولا شك في هذه المسألة، ولا يتربّد في خروج الطائفة المرزائية من فرق الإسلام. ضاعف الله أجر مؤلفه، وبارك في أوقاته، ونفع بها المسلمين، وهدى بها الذين في ربّهم يتردّدون، وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصَلَّى الله تعالى على خير خلقه سيدنا ومولانا محمد وآلـه وصحبه أجمعين.

وأنا العبد الضعيف
حبيب الرّحْمَنِ الديوبندي العثماني

صورة ما كتبه العالم العلامة العارف المحقق

مولانا محمد رحيم الله البجورى

رحمه الله

بعد الحمد الكامل للأحرى به، والصلة الكاملة للحرى بها،
يقول العبد المذنب الضعيف الراجي إلى رحمة ربه القوي محمد
رحيم الله البجورى :

أنّّ عندي هذا الكتاب المستطاب نافع نفعاً تماماً، بل ضروري أشدّ
الضرورة في حق الطالبين للحق والتحقيق في معاملة الأمور المهمة
الدينية التي بدون الاطلاع التام عليها والاعتقاد الجازم بها لا يليق لأحد
بأن يعد في زمرة الأمة المرحومة محمّدية على صاحبها ألف ألف
صلوات وتحية، لا سيما في هذا الزمان الأبعد من خير القرون، النازلة
فيه ساعة بعد ساعة، ولحظة بعد لحظة، أنواع بليات الآفات والفتن من
أهل الشرور والطغيان عصمنا الله منها ببركة رسوله وحبيبه سيد
العالمين، خاتم النبيين والمرسلين إلى يوم الدين، فجزى الله خير الجزاء
عن سائر المسلمين لمصنفه الحبر الكامل المحقق المدقق فخر أقرانه
وابناء زمانه، لا زالت شمس ذكائه المنورة بنور ضيائها طالعة، ونجوم
تدقيقاته الباصرة بأنوارها ساطعة، فقط .



الفهارس العلمية

- * فهرس الآيات القرآنية.
- * فهرس الأحاديث الشريفة.
- * فهرس مصادر ومراجع التحقيق للرسائل الثلاث.
- * فهرس الموضوعات.



فهرس الآيات القرآنية

الصفحة	الآية/ رقمنا	السورة
١٣٧ ، ١٣٢	﴿أَتُنُونِ يُكَتَّبٌ مِّنْ قَبْلِ هَذَا﴾ / ٤	[الأحقاف]
١٥٣	﴿إِذَا قَالَ إِبْرَاهِيمَ رَبِّيَ الَّذِي يُؤْمِنُهُ وَيُعَيِّنُهُ﴾ / ٢٥٨	[البقرة]
١٥٣	﴿إِلَّا لِيَقْرَءُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ / ٣	[الزمر]
١٨٢	﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ﴾ / ٥٧	[الأنعام]
١٨٢	﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ﴾ / ٤٠ ، ٦٧	[يوسف]
٦١	﴿أَنْلَازِمُوكُمْ وَأَنْشُرُوكُمْ كَثِيرُهُنَّ﴾ / ٨٢	[هود]
١١٨	﴿إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ الظُّنُوبَ جِمِيعًا﴾ / ٥٣	[الزمر]
١٨١	﴿إِنَّ صَلَوَاتَكُمْ سَكُنٌ لَّهُمْ﴾ / ١٠٣	[التوبه]
١٨٤ ، ٤٣	﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ﴾ / ٦	[البقرة]
٢٠٨	﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ﴾ / ١٠	[الفتح]
٨٧	﴿إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحَصَّنَاتِ الْغَنَفَلَاتِ﴾ / ٢٣	[النور]
١٨	﴿إِنَّ الَّذِينَ يُلْجَدُونَ فِي مَا إِنَّا نَلَمْ يَعْلَمُوا عَلَيْنَا﴾ / ٤٠	[فصلت]
٨٢	﴿إِنَّ النَّفَسَ يَأْتِي نَفْسٍ وَالْعِزَابُ يَأْتِي عِزَابًا﴾ / ٤٥	[المائدة]
٢٠٣	﴿إِنَّ هَذَا لَفِي الصُّحُفِ الْأُولَى﴾ . . . ١٩ – ١٨ / ٤	[الأعلى]
١٩٦	﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَهِيدًا عَلَيْكُمْ﴾ / ١٥	[المزمل]
٢٠٧	﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ / ١	[الكوثر]
٢٠٧	﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتَحًا مُّبِينًا﴾ . . . ٢ – ١ / ٤	[الفتح]
١١٥	﴿إِنَّمَا كَثُنَا بِخُوضٍ وَلَعْبٍ﴾ / ٦٥	[التوبه]
١٨٧	﴿إِنَّمَا يَعْمَلُ مَسِيقَ اللَّهِ مِنْ مَأْمَنٍ بِاللَّهِ﴾ / ١٨	[التوبه]
٢٠٨	﴿أَسْجُدُوا لِلَّادَمَ﴾ / ٣٤	[البقرة]
٢٠٩	﴿أَعْمَلُوا عَلَىٰ مَكَانَاتِكُمْ﴾ / ١٣٥	[الأنعام]
٢٠٦	﴿ثُمَّ دَنَا فَنَدَكَ ﴿٨﴾ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنَ أَوْ أَدْنَى﴾ / ٩ ، ٨	[النجم]
١٦٨	﴿وَلَمَّا حَدَّ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَفَهُ﴾ / ١٠٣	[التوبه]
١٨٣	﴿إِنَّ الَّذِينَ أَتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرُفُونَهُ﴾ / ١٤٦	[البقرة]

١٨٣	﴿الَّذِينَ مَا تَتَّهِمُهُ الْكِتَبَ يَمْفُونُ . . .﴾	٢٠ / [الأنعام]
٢٠٨ ، ٢٠٦	﴿سَبَخَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَيْدِهِ لَيَلًا﴾	١ / [الإسراء]
١٨٥	﴿سَعَدَهُمْ مَرَّاتٌ﴾	١٠١ / [التوبه]
١٧٦ ، ١٦٤	﴿فَإِنَّمَا لَا يَكُنُونُكَ وَلَكُنَ الظَّالِمِينَ﴾	٣٣ / [الأنعام]
١١٥	﴿فَلَا وَرِبَكَ لَا يُؤْمِنُكَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ﴾	٦٥ / [النساء]
٢٠٦	﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُجْنِنُوا اللَّهَ فَاتَّهِعُونِ﴾	٣١ / [آل عمران]
٢٠٨	﴿قُلْ إِنَّمَا أَبْشِرُ مُنْلَّوْ﴾	١١٠ / [الكهف]
٢٠٣	﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَعْصُمُونَ مِنْ أَبْصَرِهِمْ﴾	٣٠ / [النور]
١٩٨	﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً نَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾	٥ / [الكهف]
١٧٨	﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجْتُ لِلنَّاسِ﴾	١١٠ / [آل عمران]
٦٧	﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾	٢٥٦ / [البقرة]
١١٥	﴿لَا تَعْنَذِرُوا فَدَ كُفَّارَهُمْ﴾	٦٦ / [التوبه]
٢٠٧	﴿لَعَلَكَ يَضْعُفُ قَسْكَ أَلَا يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾	٣ / [الشعراء]
٦٥	﴿لَوْ نَعْلَمُ قَيْلَالًا لَأَتَبَعْنَكُمْ﴾	١٦٧ / [آل عمران]
١٧٧	﴿لَيْسَ الَّرَّبُ أَنْ تُولُوا وُجُوهَكُمْ فَلَمَّا أَمْرَأْتُمُ الْمَشْرِقَ﴾	١٧٧ / [البقرة]
١٤٦	﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾	٩٣ / [المائدة]
١٦٧	﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾	١١ / [السورى]
١٨٧	﴿مَا كَانَ الْمُشْرِكُونَ أَنْ يَعْمَلُوا مَسْجِدَ اللَّهِ﴾	١٧ / [التوبه]
١٨٧	﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاهُ . . .﴾	٢٩ / [الفتح]
١٤٩	﴿هَذَا تَأْوِيلُ رُبِّيَّ﴾	١٠٠ / [يوسف]
٦٥	﴿هُمْ لِلْكُفَّارِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْأَيْمَنِ﴾	١٦٧ / [آل عمران]
٢٠٢ ، ٢٠٠	﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينَ الْحَقِّ﴾	٣٣ / [التوبه]
١٢٤	﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأَمَمِينَ رَسُولًا﴾	٢ / [الجمعة]
٢٠٥	﴿وَأَخْرَجَنِيهِمْ لَمَّا يَلْحَقُوْهُمْ﴾	٣ / [الجمعة]
١٠٥	﴿وَإِذَا أَخْذَنَا مِنَ النَّبِيِّنَ مِثَاقَهُمْ﴾	٧ / [الأحزاب]
١٧٣	﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرُ لَكُمْ﴾	٥ / [المنافقون]
٣٣	﴿وَلَمَنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَبِ إِلَّا يُؤْمِنُ بِهِ﴾	١٥٩ / [النساء]
١٥٥	﴿وَلَمَنْ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلْوُنَ أَلْسِنَتَهُمْ بِالْكِتَبِ﴾	٧٨ / [آل عمران]
١٠٣	﴿وَأُوحِيَ إِلَيْهِ هَذَا الْفُرْقَانُ﴾	١٩ / [الأنعام]

١٣٠	﴿وَسَلِّلُ الْفَرِيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا﴾ / ٨٢	[يوسف]
٢٠٨	﴿وَاصْبَحَ الْفُلُكَ يَأْعِزُّنَا﴾ / ٣٧	[هود]
١٨٣	﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَقْنَطُوا أَنفُسَهُمْ﴾ / ١٤	[النمل]
١٨٣	﴿وَصَدَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكَفَرُ بِهِ﴾ / ٢١٧	[البقرة]
١٤٥	﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَكِلُوا الصَّلَاحَتِ لِتَسْخَلُنَّهُمْ﴾ / ٥٥	[النور]
٦٧	﴿وَقَتَلُوكُمْ حَتَّى لَا تَكُونُ فِتْنَةً﴾ / ١٩٣	[البقرة]
١٥٢	﴿وَقَالَ أَفَلَا يَأْتُهُمْ مِنْ أَلْأَيْشِ رَبِّنَا أَسْتَعْنُ﴾ / ١٢٨	[الأنعام]
١٢٤	﴿وَلَا أَفُلُّ إِلَى مَلَكٍ﴾ / ٣١	[هود]
١٠٦	﴿وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَحَاتَمَ الْبَيْكُنُ﴾ / ٤٠	[الأحزاب]
٢٠	﴿وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ إِمَّا كَسْبَتُ قُلُوبُكُمْ﴾ / ٢٢٥	[البقرة]
١٠١ ، ٦٥	﴿وَلَقَدْ فَالَّوْ كَلِمةَ الْكُفَرِ وَكَفَرُوا﴾ / ٧٤	[التوبه]
٢٠٩	﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ﴾ / ١٠٧	[الأنبياء]
١٧٥	﴿وَمَا أَمْرَوْا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخَلِّصِينَ...﴾ / ٥	[البينة]
٢٠٦	﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنْ اللَّهُ رَمَيَ﴾ / ١٧	[الأناضال]
١٠٢	﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهُ حَقَّ قَدْرِهِ﴾ / ٦٧	[الزمر]
٢٠٨	﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبُهُمْ وَأَنَّ فِيهِمْ﴾ / ٣٣	[الأناضال]
٦٢	﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضْلِلَ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَنَّهُمْ﴾ / ١١٥	[التوبه]
٢٠٨	﴿وَمَا يَنْظِقُ عَنِ الْمُوَيِّبِ...﴾ / ٤ - ٣	[النجم]
١٨٧ ، ١٨٥ ، ٣١	، ٩٣ ، ٢١ / ...	﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ أَفْرَقَ عَلَى اللَّهِ كُلَّبًا...﴾	[الأنعام]
١٨٥	﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ﴾ / ١١٤	[البقرة]
١٧٨	﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا نَبَّأَنَّ لَهُ الْهُدَى﴾ / ١١٥	[النساء]
١١٠	﴿وَمَنْ يَكْفُرُ بِالْأَيْمَنِ فَقَدْ حَيَطَ عَمَلُهُ﴾ / ٥	[المائدة]
٢٢	﴿وَمَنْ يَكْفُرُ بِهِ، مِنَ الْأَحْزَابِ فَالنَّارُ مَوْعِدُهُ﴾ / ١٧	[هود]
٦٥	﴿وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفْرِقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ / ١٥٠	[النساء]
٩٠	﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مِنْ يَرَكَ وَنَكُمْ عَنِ دِينِهِ﴾ / ٥٤	[المائدة]
١٩٧	﴿يَسٌ ﴿١﴾ وَالْقُرْآنُ الْحَكِيمُ...﴾ / ٥ - ١	[يس]
١٤٩	﴿وَيَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ﴾ / ٥٣	[الأعراف]



فهرس الأحاديث والآثار

٦٦	أتي رسول الله ﷺ بمال
٥٣	إذا قال الرجل لأخيه يا كافر
١٠٥	أسألكم أن تشهدوا أن لا إله إلا الله
١٦٧	الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول
٣٥	اعرف وكماءها
٣٥	أقال لا إله إلا الله وقتلت
١٨٦	اقتلوهم وإن وجدتموهم متعلقين بأستار الكعبة
٤٧	إلا أن تروا كفراً بواحاً
١٨٩	أما اللذان تزندقا فإن تابا وإلا فاضرب
٢٢	أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله
٦٧	أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله
٩٥	أنا العاقب لانبي بعدي
٩٥	أنا محمد وأنا أحمد وأنا الماحي
١٨٠ ، ١٧٨	إن الله أجاركم من ثلاثة خلال
١٨٠	إن الله قد أجار أمتي أن تجتمع على ضلاله
١٧٩ ، ١٧٨	إن الله لا يجمع أمتي على ضلاله
١٧٩	إن أمتي لا تجتمع على ضلاله
١٤٦	إن أول ما يكفا الإسلام كما يكفا الإناء كفاء الخمر
٢٧	إن الرسالة والنبوة قد انقطعت
١٥٣	إن من أكبر الكبائر أن يلعن الرجل والديه
١٥٠	إن منكم من يقاتل على تأويل القرآن
٨٢ ، ٨١	إن نساءك يشندنك العدل
٣٥	أن رجلاً اعتق ستة مملوكيْن
١٥٥	أن في أمته قوماً يقرؤن القرآن

أن النبي ﷺ دخل مكة في عمرة القضاء	١٤٧
إنك تقاتل على التأويل كما تقاتل على التنزيل	١٤٩
إنك تنهى عن الشر وتستخلصي به	١٥٩
إنه سيخرج من ضئضئي هذا قوم يتلون الكتاب	١٥٤
أنه ﷺ أقام في ذلك اليوم	١٨٥
أولئك الذين نهايى الله عنهم	٧٩
أيما امرئ قال لأخيه يا كافر	٥٣
أيما رجل ارتد عن الإسلام فادعه	١٨٩
أيما مسلم سب الله أو سب أحداً من الأنبياء	١٥٧
تعوذوا بالله من جهد البلاء	١٧
ثلاث من أصل الإيمان	٤٦
ذهبت النبوة وبقيت المبشرات	٢٧
زعموا بنس مطية الرجل	١٥٣
سألت ربي أربعاً فأعطاني ثلاثة	١٨٠
ستكون النساء فتعرفون وتنكرن	٤٧
سيكون في هذه الأمة مسخ	٣٨
شرب نفر من أهل الشام الخمر	١٤٦
صَبَانَا صَبَانَا	٣٥
عجب ربكم من قوم يقادون إلى الجنة بالسلسل	٦٧
فأين لقيتموهم فاقتلوهم	٧٨
فأينما لقيتموهم فاقتلوهم	٧٨
فتان فتان فتان	٣٤
فقد وجب الكفر على أحدهما	١٠٩
فوالله إن المؤمن ليجادل بالقرآن	١٤١
قتلوه قاتلهم الله	٣٤
قد كان هؤلاء مسلمين فصاروا كفاراً	٦٥
قم يا فلان فاخرج فإنك منافق	١٨٥

١٧٨	لا تجتمع أمتي على الضلاله
١٨٠	لا تجتمع هذه الأمة على ضلال
١٤٣	لا سبي في الإسلام
١٠٦	لا نبي بعدي
١٨٠ ، ١٧٩	لا يجمع الله أمتي على ضلاله
٨٢	لا يحل دم امرئ مسلم يشهد
٥٤	لا يحل قتل امرئ مسلم إلا بإحدى ثلات
١٠٢ ، ١٠١	لئن قدر الله علي ليعدبني
١٥٩	لئن كنت أفعل ذلك إنه لعلي
١٤٣	لأن أكون سألت رسول الله عن ثلات أحب إلي
١٧٩	لن يجمع الله أمتي على ضلاله
٦٦	لو تركتكم حين قال الرجل ما قال
٣٤	لو دخلوها ما خرجوا منها إلى يوم القيمة
١٠٦	لو لا أن الرسل لا تقتل
١٥٨	لو لا ما قد سبقتنني فيها لأمرتك بقتلها
١٠٩	ما أكفر رجل رجلاً إلا باء
٢٢	ما من أحد يسمع بي من هذه الأمة
١٩٠	مثل ما بعثني الله من الهدى والعلم
٥٣	من دعا رجلاً بالكفر أو قال عدو الله
٥٣	من رمى مسلماً بالكفر أو قال عدو الله
١٥٧ ، ١٥٨	من سب الله تعالى أو سب أحداً من الأنبياء فاقتلوه
٤٧	من شهد أن لا إله إلا الله
٩٤	من صلي صلاتنا واستقبل قبلتنا
١٥٣	من قال في القرآن برأيه
٥٣	من قال لأخيه كافر فقد باه به أحدهما
٢٣	من كذب علي متعمداً فليتبوا
٥٢	من يطع الله إذا عصيت

نهيت عن قتل المصلين ١٨٣
والذي نفس محمد بيده لا يسمع بي أحد ٢٢
يا خليفة رسول الله إنهم قوم مؤمنون ١٤٣
يؤمنون بمحكمه ، ويهلكون عند متشابهه ٥٤
يحمل هذا العلم من كل خلف عدو له ١٥٦
يقولون الحق بأساتهم لا يجاوز هذا منهم ١٥٤
يكون قوم من أمتي يكفرون بالله ٣٨



مصادر ومراجع التحقيق

- ١ - أبجد العلوم الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم، للشيخ صديق بن حسن القنوجي، ط: دار الكتب العلمية - بيروت ١٩٧٨م، ت: عبد الجبار زكار.
- ٢ - أبكار الأفكار في أصول الدين، لسيف الدين الآمدي: دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٣ - الإبهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي، للشيخ علي بن عبد الكافي السبكي الشافعى، ط: دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٤ - إتحاف الخيرة المهرة، لأحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري.
- ٥ - إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين، للعرائى.
- ٦ - الإنقان في علوم القرآن، للشيخ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي سنة الولادة: ٩٤٩/٧، سنة الوفاة: ٩١١/٥هـ، تحقيق: سعيد المنذوب، ط: دار الفكر ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م - لبنان.
- ٧ - آثار السنن، للعلامة محمد علي النيموى، ط: المكتبة المدنية - ديويند، الهند.
- ٨ - أحاديث الإحياء التي لا أصل له، للسبكي (هذا الكتاب جزء من كتاب طبقات الشافعية الكبرى للسبكي).
- ٩ - الأحاديث المختارة، لأبي عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي الحنبلي، ت: دكتور عبد الملك دهيمش، ط: مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة ١٤١٠هـ.
- ١٠ - أحكام القرآن، لابن العربي، ط: دار الكتب العلمية - بيروت.
- ١١ - أحكام القرآن، للشيخ أحمد بن علي الرازي الجصاص أبو بكر، ط: دار إحياء التراث العربي - بيروت ١٤٠٥هـ، تحقيق: محمد الصادق قمحاوى.
- ١٢ - الأحكام في أصول الأحكام، تأليف علي بن محمد الآمدي، ت: د. سيد الجميلي، ط: دار الكتاب العربي بيروت ١٤٠٤هـ.

- ١٣ - إحياء علوم الدين، لمحمد بن محمد الغزالى أبو حامد، سنة الولادة: ٤٥٠هـ، سنة الوفاة: ٥٥٥هـ، تحقيق، ط: دار المعرفة، سنة النشر:؟، مكان النشر:؟، بيروت.
- ١٤ - الاختيار لتعليق المختار، تأليف الشيخ عبد الله بن محمود بن مودود الموصلي الحنفي، ط: دار المعرفة - بيروت، لبنان.
- ١٥ - الأذكار، للنووى.
- ١٦ - الأربعين، لأبي العباس حسن بن سفيان النسوى، ط: دار البشائر الإسلامية - بيروت، ت: محمد بن ناصر العجمي.
- ١٧ - إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، لمحمد بن علي الشوكاني، ط: مصطفى البابى الحلبي بالقاهرة - مصر ١٣٨٥هـ.
- ١٨ - إزالة الخفا عن خلافة الخلفاء، للعلامة الشاه ولی الله الدهلوى.
- ١٩ - الاستذكار، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمرى، ط: دار الكتب العلمية - بيروت ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معرض.
- ٢٠ - الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر.
- ٢١ - الإصابة في تمييز الصحابة، المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعى، الناشر: دار الجيل - بيروت ١٤١٢هـ، تحقيق: علي محمد الباجوى.
- ٢٢ - أصول الفقه، للحضرى.
- ٢٣ - الأصول، للسرخسى: محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسى أبو بكر.
- ٢٤ - إعلام الموقعين عن رب العالمين، تأليف: محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية ٧٥١هـ، دراسة وتحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، ط: مكتبة الكليات الأزهرية - مصر، القاهرة.
- ٢٥ - الأعلام، للأستاذ خير الدين الزركلى، ط: دار العلم للملايين ١٩٨٠م.
- ٢٦ - الاقتصاد في الاعتقاد، للإمام الغزالى.
- ٢٧ - الأم، للإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعى ١٥٠ - ٢٠٤هـ، مع مختصر المزنى، ط: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- ٢٨ - الأنساب، للسمعاني.

- ٢٩ - الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل،
لعلي بن سليمان المرداوي أبي الحسن، سنة الولادة: ٨١٧هـ، سنة الوفاة:
٨٨٥هـ، تحقيق: محمد حامد الفقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي -
بيروت.
- ٣٠ - إيهار الحق على الخلق في رد الخلافات إلى المذهب الحق من أصول
التوحيد، لمحمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى بن المفضل الحسني
القاسمي، ط: دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٣١ - البحر الرائق شرح كنز الدقائق، للشيخ زين الدين ابن نجيم الحنفي، سنة
الولادة: ٩٢٦هـ، سنة الوفاة: ٩٧٠هـ، ط: دار المعرفة - بيروت.
- ٣٢ - البحر المحيط في أصول الفقه، للشيخ بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر
الزرکشي، المتوفى سنة ٧٩٤هـ، المحقق: محمد محمد تامر، ط: دار
الكتب العلمية - بيروت، لبنان.
- ٣٣ - بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، للعلامة علاء الدين أبي بكر بن مسعود
الكاساني، ط: شركة المطبوعات العلمية - مصر، وطبعه الكتاب العربي -
بيروت.
- ٣٤ - بدائع الفوائد، للإمام محمد بن أبي بكر أيوب الزرعبي أبو عبد الله، ط:
مكتبة نزار مصطفى الباز - مكة المكرمة ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- ٣٥ - بداية المجتهد، لابن رشد المالكي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع -
بيروت، لبنان.
- ٣٦ - البداية والنهاية في التاريخ، للحافظ المؤرخ عماد الدين أبي الفداء
إسماعيل بن كثير، ط: مكتبة المعارف - بيروت.
- ٣٧ - البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، للشيخ محمد بن علي
الشوکانی .
- ٣٨ - البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعية في الشرح الكبير،
لابن الملقن سراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي
المصري، المتوفى سنة ٨٠٤هـ، ط: دار الهجرة للنشر والتوزيع - الرياض،
السعوية .

- ٣٩ - بغية المرتاد في الرد على المتكلفة والقراطنة والباطنية، لشيخ الإسلام
أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، ط: مكتبة العلوم والحكم، تحقيق:
د. موسى سليمان الدويش.
- ٤٠ - البناء في شرح الهدایة، للعینی.
- ٤١ - البهائیة، تاريخها وعقیدتها.
- ٤٢ - بيان الوهم والإیهام في كتاب الأحكام، لعلي بن محمد بن عبد الملك
الكتامي الحميري الفاسي، أبو الحسن ابن القطان، المتوفى سنة ٦٢٨هـ،
المحقق: د. الحسين آیت سعید، ط: دار طيبة - الرياض، الطبعة الأولى
١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- ٤٣ - البيان والتعریف، لإبراهیم بن محمد الحسینی، ت: سیف الدین الكاتب،
ط: دار الكتاب العربي - بيروت ١٤٠١هـ.
- ٤٤ - تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد بن محمد بن عبد الرزاق
الحسینی، الملقب بمرتضی الرّبیدی، تحقيق: مجموعة من المحققین، ط:
دار الہادی.
- ٤٥ - التاريخ الصغیر، للإمام محمد بن إبراهیم بن إسماعیل أبو عبد الله البخاری
الجعفی، ط: دار الوعی، مکتبة دار التراث - حلب، القاهرة.
- ٤٦ - تاريخ الطبری، ط: دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٤٧ - التاريخ الكبير، للإمام محمد بن إسماعیل بن إبراهیم أبو عبد الله البخاری
الجعفی، ط: دار الفكر، تحقيق: السيد هاشم الندوی.
- ٤٨ - تاريخ بغداد، لأحمد بن علي أبي بكر الخطیب البغدادی، ط: دار الكتب
العلمية - بيروت.
- ٤٩ - تاريخ دمشق، لابن عساکر.
- ٥٠ - تأویل مختلف الحديث، للإمام عبدالله بن مسلم بن قتيبة أبو محمد
الدينوري، ط: دار الجيل - بيروت ١٣٩٣هـ - ١٩٧٢م.
- ٥١ - تبیین الحقائق شرح کنز الدقائق فخر الدين عثمان بن علي الزیلعي الحنفی،
ط: دار الكتب الإسلامية. سنة النشر: ١٣١٣هـ - القاهرة.
- ٥٢ - تحفة المحتاج، لشرح المنهاج.
- ٥٣ - التحقيق في أحادیث الخلاف.

- ٥٤ - تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، ط: مكتبة الرياض الحديثة - الرياض، ت: عبد الوهاب عبد اللطيف.
- ٥٥ - التدوين في أخبار قزوين.
- ٥٦ - تذكرة الحفاظ، للإمام أبي عبد الله شمس الدين الذهبي، ط: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد الدكن، الهند ١٣٧٥ هـ.
- ٥٧ - الترغيب والترهيب، للإمام عبد العظيم بن عبد القوي المنذري، ت: إبراهيم شمس الدين، ط: دار الكتب العلمية - بيروت ١٤١٧ هـ.
- ٥٨ - تعجيل المتفق، لأحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني.
- ٥٩ - التعريفات، لعلي بن محمد بن علي الجرجاني، ت: إبراهيم الأبياري، ط: دار الكتاب العربي.
- ٦٠ - تعظيم قدر الصلاة، لابن نصر المروزي.
- ٦١ - تفسير الإمام ابن جرير الطبرى جامع البيان في تأویل القرآن، للإمام محمد بن جریر بن یزید بن کثیر بن غالب الأملی، أبو جعفر الطبرى ٢٢٤ - ٥٣١ هـ، ت: أحمد محمد شاکر، ط: مؤسسة الرسالة.
- ٦٢ - تفسير القرآن العظيم، للإمام أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، المتوفى سنة ٧٧٤ هـ، ت: محمود حسن، ط: دار الفكر.
- ٦٣ - تفسير القرطبي، للإمام محمد بن أبي بكر أبي عبد الله القرطبي، ت: أحمد عبد العليم البردوني، ط: دار الشعب - القاهرة.
- ٦٤ - التفسير المظہري، للشيخ القاضي العلامة المُحَدّث ثناء الله العثماني البانی بتی.
- ٦٥ - تفسير الإمام أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، ط: دار الفكر.
- ٦٦ - تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقوال في وجوه التأویل، للشيخ أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزم، ط: دار إحياء التراث العربي - بيروت، تحقيق: عبد الرزاق المهدى.
- ٦٧ - التقرير والتسجیر، ط: دار الفكر - بيروت.
- ٦٨ - التقریر والتحبیر في علم الأصول الجامع بين اصطلاحی الحنفیة والشافعیة.

- ٦٩ - التلخيص العجيز في تخریج أحادیث الرافعی الكبير، لأبی الفضل أحمد بن علی بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلانی ، ط: دار الكتب العلمية ١٤١٩هـ - ١٩٨٩م.
- ٧٠ - التمهید، للإمام يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمری أبي عمر، ت: العلوی والبکری، ط: وزارة الأوقاف واسئلة وسائل إسلامية - المغرب ١٣٨٧هـ.
- ٧١ - تهذیب التهذیب، للإمام الحافظ شهاب الدين أحمد بن علی بن حجر العسقلانی ، ط: دار الفكر - بيروت ١٤٠١هـ.
- ٧٢ - التوقيف على مهامات التعاريف، للشيخ عبد الروّف المناوی، ط: دار الفكر المعاصر، دار الفكر - بيروت، دمشق.
- ٧٣ - تيسير التحریر، لمحمد أمین المعروف بأمين بادشاهة الحنفی ، ط: مصطفی البابی الحلبي بمصر.
- ٧٤ - الجامع الصغیر، للإمام جلال الدين السیوطی ، ط: جدة - المملكة العربية السعودية.
- ٧٥ - الجامع الصغیر، للسیوطی مع شرح فيض القدير للمناوی .
- ٧٦ - جامع العلوم والحكم، لأبی الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي ، ط: دار المعرفة - بيروت ١٤٠٨هـ.
- ٧٧ - جامع معمر بن راشد الأزدي، ت: الشیخ حبیب الرحم الأعظمی ، ط: المکتب الإسلامي - بيروت ١٤٠٣هـ.
- ٧٨ - الجرح والتعديل، للإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس أبو محمد الرازی التمیمی ، ط: دار إحياء التراث العربي بيروت، الطبعة الأولى ١٢٧١هـ - ١٩٥٢م.
- ٧٩ - جزء القراءة خلف الإمام، للإمام البخاري.
- ٨٠ - الجوهر النقی، للعلامة علاء الدين بن علی بن عثمان الماردینی الشهیر بابن التركمانی ، ط: دار الفكر - بيروت.
- ٨١ - حاشیة البجیرمی على شرح المنهج.
- ٨٢ - حاشیة السندی على سنن النسائی.
- ٨٣ - حاشیة الطھطاوی على مراقبی الفلاح.

- ٨٤ - حاشية رَدِّ المحتار، لابن عابدين.

٨٥ - الحاشية على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع في أصول الفقه، لعبد الرحمن البناي.

٨٦ - حجَّةُ اللهِ الْبَالِغَةُ، لِإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الرَّحِيمِ الْمُعْرُوفِ بِالشَّاهِ وَلِيِّ اللَّهِ الدَّهْلُوِيِّ.

٨٧ - حلية الأولياء، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، ط: دار الكتاب العربي - بيروت.

٨٨ - الخصائص الكبرى، للإمام السيوطي.

٨٩ - خلاصة الفتاوى، لطاهر بن عبد الرشيد البخاري، ط: مكتبة رشيدية - كوثنه، باكستان.

٩٠ - خلق أفعال العباد، للإمام محمد بن إبراهيم بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، ط: دار المعارف - السعودية، الرياض ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م، تحقيق: د. عبد الرحمن عميرة.

٩١ - الدر المثور، لعبد الرحمن بن الكمال جلال الدين السيوطي، ط: دار الفكر - بيروت.

٩٢ - الدرية في تخریج أحاديث الهدایة، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، المتوفى سنة ٨٥٢هـ، المحقق: السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، ط: دار المعرفة - بيروت.

٩٣ - دلائل الإعجاز، للجرجاني أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، ط: دار الكتاب العربي - بيروت ١٩٩٥م، تحقيق: د. محمد التجي.

٩٤ - ديوان زهير بن أبي سلمى.

٩٥ - روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، للشيخ محمود الألوسي أبو الفضل، ط: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٩٦ - روضة الطالبين، للإمام النووي، ط: المكتب الإسلامي - بيروت.

٩٧ - زاد المعاد في هدي خير العباد، للإمام ابن القيم، ط: مؤسسة الرسالة - مكتبة المنار الإسلامية - بيروت، الكويت.

- ٩٨ - الرُّهْد، للإمام الهناد بن السري الكوفي، ت: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، ط: دار الخلفاء لكتاب إسلامي - الكويت ١٤٠٦ هـ.
- ٩٩ - سبل الهدي والرشاد، في سيرة خير العباد، وذكر فضائله وأعلام نبوته وأفعاله وأحواله في المبدأ والمعاد، للشيخ محمد بن يوسف الصالحي الشامي.
- ١٠٠ - السعاية في كشف شرح الوقاية، للعلامة اللكتوني.
- ١٠١ - سلسة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء على الأمة، للشيخ ناصر الدين الألباني، ط: المكتب الإسلامي - بيروت.
- ١٠٢ - السنة، لأبي عاصم الضحاك الشيباني، ت: الشيخ ناصر الدين الألباني، ط: المكتب الإسلامي - بيروت.
- ١٠٣ - السنة، لمحمد بن نصر بن الحجاج المروزي أبي عبد الله، ت: سالم أحمد السلفي، ط: مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت ١٤٠٨ هـ.
- ١٠٤ - سنن الإمام سعيد بن منصور، ت: دكتور سعد بن عبد الله آل حميد، ط: دار العصيمي - الرياض ١٤١٤ هـ.
- ١٠٥ - سنن الدارقطني، ت: عبد الله هاشم المدنى، ط: دار المعرفة - بيروت.
- ١٠٦ - سنن الدارمي، لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل الدارمي، ترقيم فواز أحمد زمرلي، ط: دار الكتاب العربي - بيروت.
- ١٠٧ - السنن الكبرى.
- ١٠٨ - السنن الكبرى، للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين علي البهقي، ت: عبد القادر عطا، ط: مكتبة دار الباز - مكة المكرمة ١٤١٤ هـ.
- ١٠٩ - السنن الكبرى، للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، ط: دار الكتب العلمية - بيروت ١٤١١ هـ.
- ١١٠ - سنن النسائي، تحقيق وترقيم: الشيخ عبد الفتاح أبي غدة، ط: مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب ١٤٠٦ هـ.
- ١١١ - سير أعلام النبلاء، لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، ط: مؤسسة الرسالة - بيروت.
- ١١٢ - السيرة الحلبية في سيرة الأمين المأمون، للشيخ علي بن برهان الدين الحلبى، الناشر: دار المعرفة، ط: ١٤٠٠ هـ - بيروت.

- ١١٣ - السيرة النبوية، لابن كثير.
- ١١٤ - شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لعبد الحفي ابن العماد الحنبلي، ط: القدسي بالقاهرة ١٣٥٠هـ.
- ١١٥ - شرح إحياء علوم الدين، للعرافي.
- ١١٦ - شرح الزرقاني، للموطأ.
- ١١٧ - شرح الكافية، للرضي.
- ١١٨ - شرح المقاصد في علم الكلام، لسعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني، ط: دار المعارف النعيمية، سنة النشر: ١٤٠١هـ - ١٩٨١م - باكستان.
- ١١٩ - شرح فتح القدير، للشيخ المحقق كمال الدين محمد بن عبد الواحد السياسي المعروف بابن الهمام، ط: دار الفكر - بيروت.
- ١٢٠ - شرح معاني الآثار، للإمام أحمد بن محمد بن سلامة أبي جعفر الطحاوي، تحقيق: زهري النجار، ط: دار الكتب العلمية - بيروت.
- ١٢١ - شرعة الإسلام، للإمام ركن الدين إمام زاده الحنفي، ت: محمد رحمة الله الندوى، ط: دار البشائر الإسلامية - بيروت، لبنان.
- ١٢٢ - شعب الإيمان، لإمام أبي بكر أحمد بن الحسين البهقي، ت: محمد زغلول، ط: دار الكتب العلمية - بيروت ١٤١٠هـ.
- ١٢٣ - الشفا بتعريف حقوق المصطفى، للعلامة القاضي أبو الفضل عياض البصبي ٥٤٤هـ.
- ١٢٤ - شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليق، للإمام محمد بن أبي بكر أيوب الزرعوني أبو عبد الله، ط: دار الفكر - بيروت ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
- ١٢٥ - الصارم المسلول على شاتم الرسول، لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس، ط: دار ابن حزم - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ، تحقيق: محمد عبد الله عمر الحلوازي، محمد كبير أحمد شودري.
- ١٢٦ - صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، للشيخ الإمام أبي العباس أحمد بن علي القلقشيدى.

- ١٢٧ - صحيح الإمام ابن خزيمة، ت: الدكتور مصطفى الأعظمي، ط: المكتب الإسلامي - بيروت، لبنان.
- ١٢٨ - صحيح الإمام محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ط: مؤسسة الرسالة - بيروت.
- ١٢٩ - صحيح الإمام مسلم بن الحجاج القشيري، تحقيق: وترقيم فؤاد عبد الباقي، ط: دار الدعوة أسطنبول.
- ١٣٠ - صحيح البخاري، للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري مع شرحه فتح الباري، تحقيق: وترقيم فؤاد عبد الباقي، ط: المطبعة السلفية - القاهرة.
- ١٣١ - صلاة الوتر، لمحمد بن نصر المروزي.
- ١٣٢ - الضعفاء الصغير، للإمام محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفري.
- ١٣٣ - الضعفاء والمتروكين، للإمام أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي، ط: دار الوعي حلب الطبعة الأولى ١٣٦٩ هـ، تحقيق: محمود إبراهيم زايد.
- ١٣٤ - ضعيف سنن الترمذى، للشيخ ناصر الدين الألبانى، ط: المكتب الإسلامي - بيروت.
- ١٣٥ - الضوء اللامع، للإمام السخاوي، ط: دار الوعي - حلب الطبعة الأولى ١٣٩٦ هـ، تحقيق: محمود إبراهيم زايد.
- ١٣٦ - طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي تاج الدين عبد الوهاب بن علي، ط: المطبعة الحسينية بمصر.
- ١٣٧ - الطبقات الكبرى، لأبن سعد.
- ١٣٨ - طرب الأمثل بترجم الأفضل، للكهنوی، مطبوع مع الفوائد البهية.
- ١٣٩ - طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية، تأليف الشيخ نجم الدين أبي حفص عمر بن محمد النسفي، ت: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعى، ط: دار الكتب العلمية - بيروت ١٤١٨ هـ.
- ١٤٠ - العتبية، للشيخ محمد بن أحمد بن عبد العزيز العتبى القرطبي.
- ١٤١ - عروس الأفراح فى شرح تلخيص المفتاح، للسبكي.

- ١٤٢ - العلل المتناهية، لعبد الرحمن بن علي بن الجوزي، ت: خليل الميس، ط: دار الكتب العلمية - بيروت ١٤٠٣ هـ.
- ١٤٣ - العلو للعلي الغفار، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، ط: مكتبة أضواء السلف - الرياض.
- ١٤٤ - عمدة القاري شرح صحيح البخاري، للعلامة العيني.
- ١٤٥ - عمل اليوم والليلة، لابن السندي.
- ١٤٦ - عون المعبد شرح سنن أبي داود، للعظيم آبادي.
- ١٤٧ - فتح الباري بشرح صحيح البخاري، للعلامة الحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، ط: دار المعرفة - بيروت ١٣٧٩ هـ.
- ١٤٨ - فتح العزيز شرح الوجيز، للرافعي، ط: دار الكتب العلمية - بيروت.
- ١٤٩ - فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراءة من علم التفسير، للشيخ محمد بن علي الشوكاني.
- ١٥٠ - الفتنة، لتعيم بن حماد أبي عبد الله المروزي، ت: سمير أمين الزهرى، ط: مكتبة التوحيد - القاهرة.
- ١٥١ - فتوح البلدان، للبلاذري.
- ١٥٢ - الفردوس بتأثير الخطاب، للإمام أبي شجاع شيرويه بن شهردار بن شيرويه الديلمي، تحقيق: سعيد بن بسيوني زغلول، ط: دار الكتب العلمية - بيروت.
- ١٥٣ - الفرق بين الفرق وبيان الفرق الناجية، لعبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي أبو منصور، ط: دار الآفاق الجديدة - بيروت.
- ١٥٤ - فصل الخطاب في مسألة أم الكتاب، للمؤلف نفسه.
- ١٥٥ - فصل المقال، لابن رشد الحفيد المالكي، طبع ميونخ عام ١٨٥٩ م.
- ١٥٦ - الفصل في الملل والأهواء والنحل، لعلي بن أحمد بن سعيد بن حزم الطاهري أبو محمد، ط: مكتبة الخانجي - القاهرة.
- ١٥٧ - الفوائد البهية في تراجم الحنفية، ومعه: التعليقات السنية على الفوائد البهية، وكذلك: طرب الأمثال بتراجم الأفاضل، للإمام عبد الحي اللكنوى، المتوفى ١٣٠٤ هـ، ط: دار الأرقم للطباعة والنشر، بيروت.

- ١٥٨ - فوائح الرحموت شرح مسلم الشبوت، للعلامة عبد العلي محمد بن نظام الدين، مطبوع بها مش المستصفى، المطبعة الأميرية بولاق - مصر.
- ١٥٩ - فيض القدير، لعبد الرءوف المناوي، ط: المكتبة التجارية الكبرى - مصر ١٣٥٦هـ.
- ١٦٠ - القاموس المحيط، للفيروزآبادي، ط: دار الفكر ١٤١٥هـ.
- ١٦١ - القراءة خلف الإمام، لليهفي.
- ١٦٢ - فُرَّة العينين برفع اليدين في الصَّلاة، للإمام محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، ط: دار الأرقام - الكويت الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م.
- ١٦٣ - القواصم والعواصم، لابن الوزير اليماني.
- ١٦٤ - قوت القلوب في معاملة المحبوب، لأبي طالب المكي.
- ١٦٥ - القول البديع، للسعداوي.
- ١٦٦ - الكامل في التاريخ، لابن الأثير الجزري.
- ١٦٧ - الكامل في ضعفاء الرجال، للشيخ عبد الله بن عدي بن عبد الله أبي محمد الجرجاني، ت: يحيى مختار غزاوي، ط: دار الفكر - بيروت ١٤٠٩هـ.
- ١٦٨ - كتاب الآثار، للإمام يعقوب بن إبراهيم أبي يوسف الأنباري، ت: أبو الوفاء الأفغاني، ط: دار الكتب العلمية - بيروت ١٣٥٥هـ.
- ١٦٩ - كتاب الإيمان، لشيخ الإسلام ابن تيمية دراسة وتحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي - عمان، الأردن.
- ١٧٠ - كتاب الثقات، لمحمد بن حبان بن أحمد أبي حاتم التميمي البستي، ت: السيد شرف الدين أحمد، ط: دار الفكر ١٩٧٥م.
- ١٧١ - كتاب الرُّهْدَة، لأحمد بن عمر بن أبي عاصم الشيباني، ت: عبد العلي عبد الحميد حامد، ط: دار الريان للتراث - القاهرة ١٤٠٨هـ.
- ١٧٢ - كتاب السُّنَّة، لأبي القاسم اللالكائي.
- ١٧٣ - كتاب الكليات، لأبي البقاء الكفومي (معجم في المصطلحات والفرق اللغوية)، تأليف: أبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفومي، ط: مؤسسة الرسالة - بيروت ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري.

- ١٧٤ - كشف الأسرار شرح أصول البزدوي، ط: دار الكتب العلمية - بيروت.
- ١٧٥ - كشف الخفاء ومزيل الإلباس عمّا اشتهر من الأحاديث على آلية الناس، لإسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي، ت: أحمد القلاش، ط: مؤسسة الرسالة - بيروت ١٤٠٥ هـ.
- ١٧٦ - كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة وعبد الله جلبي، ط: دار الكتب العلمية - بيروت ١٤١٣ هـ.
- ١٧٧ - كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، للعلامة علي بن حسام الدين المتقي الهندي، ط: مؤسسة الرسالة - بيروت ١٩٨٩ م.
- ١٧٨ - الآلئ المصنوعة، للسيوطى.
- ١٧٩ - لسان العرب، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، ط: دار صادر - بيروت ١٩٥٥ م.
- ١٨٠ - لسان الميزان، للإمام محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، ط: مؤسسة الأعلمى - بيروت.
- ١٨١ - موطأ الإمام مالك بن أنس مالك بن أنس، ط: مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان.
- ١٨٢ - المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، لأبي الفتح ضياء الدين نصر الله بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الموصلي، الناشر: المكتبة العصرية - بيروت ١٩٩٥ م.
- ١٨٣ - مجتمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر، للشيخ محمد المهدى الجزائري الحنفى.
- ١٨٤ - مجتمع الزوائد ومنبع الفوائد، للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، ط: دار الريان للتراث - القاهرة ١٤٠٧ هـ.
- ١٨٥ - المجموع شرح المهدب، للإمام التوسي، ط: دار الفكر - بيروت.
- ١٨٦ - مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، ط: دار الوفاء.
- ١٨٧ - المحصول في علم الأصول، لمحمد بن عمر بن الحسين الرازى، ط: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض، تحقيق: طه جابر فياض العلواني.

- ١٨٨ - المُحَلّى، لابن حزم، ط: دار الفكر.
- ١٨٩ - مختصر كتاب الوتر، لأحمد بن علي المقرizi، ط: مكتبة المنار - الأردن، الزرقاء، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ، تحقيق: إبراهيم محمد العلي، محمد عبد الله أبو صعيلك.
- ١٩٠ - المخصص، لأبي الحسن علي بن إسماعيل النحواني اللغوي الأندلسى المعروف بابن سيده، ط: دار إحياء التراث العربي - بيروت ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- ١٩١ - المدونة الكبرى، للإمام مالك.
- ١٩٢ - المراسيل، لأبي داود.
- ١٩٣ - مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح، للشنبلاي.
- ١٩٤ - مرقة المفاتيح، لعلي بن سلطان محمد القاري، سنة الولادة:؟، سنة الوفاة: ١٠١٤هـ، تحقيق: جمال عيتاني، الناشر: دار الكتب العلمية، ط: ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م - لبنان، بيروت.
- ١٩٥ - المستدرك على الصحيحين في الحديث، للحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الله المعروف بالحاكم النسابوري، ط: دار الكتب العلمية - بيروت.
- ١٩٦ - المستصفى في علم الأصول، للإمام محمد بن محمد الغزالى أبو حامد، ط: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.
- ١٩٧ - مسند أبي سعيد الهيثم بن كلبي الشاشي، ت: محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة ١٤١٠هـ.
- ١٩٨ - مسند الإمام أحمد بن حنبل، ط: مؤسسة قرطبة بمصر.
- ١٩٩ - مسند الإمام أحمد بن علي بن المثنى، لأبي يعلى الموصلي التميمي، ت: حسين سليم أسد، ط: دار المأمون للتراث - دمشق.
- ٢٠٠ - مسند الإمام إسحاق بن راهويه، ت: دكتور عبد الغفور البلوشي، ط: مكتبة الإيمان - المدينة المنورة.
- ٢٠١ - مسند الإمام سليمان بن داود الفارسي البصري الطيالسي، ط: دار المعرفة - بيروت.
- ٢٠٢ - مسند العارث/ زوائد الهيثمي، ت: دكتور حسين أحمد صالح الباكري، ط: مركز خدمة السنة والسيرة النبوية - المدينة المنورة ١٤١٣هـ.

- ٢٠٣ - مسند الحميدي، تحقيق: الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي، ط: دار الكتب العلمية – بيروت.
- ٢٠٤ - مسند الشاميين، للطبراني سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني.
- ٢٠٥ - المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم، للإمام أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، ط: دار الكتب العلمية – بيروت.
- ٢٠٦ - المسند، لأحمد بن عمرو بن عبد الخالق أبي بكر البزار، ت: د. محفوظ الرحمن زين الله، ط: مؤسسة علوم القرآن – بيروت.
- ٢٠٧ - مشكل الآثار، للطحاوي.
- ٢٠٨ - مصباح الزجاجة، للشيخ أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل الكناني، ت: محمد المتنقي الكشناوي، ط: دار العربية – بيروت ١٤٠٣هـ.
- ٢٠٩ - المصنف، للإمام أبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، ت: الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي، ط: المكتب الإسلامي – بيروت ١٤٠٣هـ.
- ٢١٠ - المصنف، للإمام أبي عبد الله ابن أبي شيبة، تحقيق: كمال يوسف الحوت، ط: مكتبة الرشد – الرياض.
- ٢١١ - المصنوع في معرفة الموضوع، للإمام الملا علي القاري، ت: الشيخ عبد الفتاح أبي غدة، ط: مكتبة الرشد – الرياض.
- ٢١٢ - المطالب العالية بزوائد المساند الثمانية، للحافظ ابن حجر رحمة الله.
- ٢١٣ - معالم السنن، للإمام الخطابي.
- ٢١٤ - معتبر المختصر، للإمام أبي المحاسن يوسف بن عيسى الحنفي، ط: عالم الكتب – بيروت.
- ٢١٥ - معجم المؤلفين، لـكحالة.
- ٢١٦ - المعجم الأوسط، للإمام أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، ط: دار الحرمين – القاهرة.
- ٢١٧ - المعجم الصغير، للإمام أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، محمد شكور محمود الحاج أمير، ط: المكتب الإسلامي – بيروت ١٤٠٥هـ.
- ٢١٨ - المعجم الكبير، للإمام أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، ط: مكتبة العلوم والحكم الموصلى، ت: حمدي بن عبد المجيد السلفي.
- ٢١٩ - معجم المؤلفين، للشيخ عمر رضا كحالة.

- ٢٢٠ - معرفة السنن والأثار، للبيهقي.
- ٢٢١ - المعرفة والتاريخ، لأبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوبي، المتوفى سنة ٢٧٧هـ، ت: د أكرم العمري، ط: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨١م.
- ٢٢٢ - مغني الليبب، لجمال الدين بن هشام الأنصاري.
- ٢٢٣ - مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، لمحمد الخطيب الشريبي، ط: دار الفكر - بيروت.
- ٢٢٤ - المغني في الضعفاء، للإمام الذهي.
- ٢٢٥ - المغني، للإمام ابن قدامة المقدسي، ط: دار الفكر - بيروت.
- ٢٢٦ - مفردات ألفاظ القرآن، للحسين بن محمد بن المفضل المعروف بالراغب الأصفهاني أبي القاسم، دار النشر: دار القلم - دمشق.
- ٢٢٧ - المقاصد الحسنة، للسخاوي.
- ٢٢٨ - المقدمة الغزالية في فروع الحنفية، للشيخ الإمام أحمد بن محمد الغزنوي الحنفي.
- ٢٢٩ - مكارم الأخلاق، للإمام أبي بكر القرشي، ط: مكتبة القرآن - القاهرة.
- ٢٣٠ - المنار المنيف، للإمام ابن القيم، ت: الشيخ عبد الفتاح أبي غدة، ط: مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب.
- ٢٣١ - المتقى، لعبد الله بن علي بن الجارود أبي محمد النيسابوري، ت: عبد الله عمر البارودي، ط: مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت ١٤٠٨هـ.
- ٢٣٢ - المتقى، للباجي.
- ٢٣٣ - منهاج الوصول إلى علم الأصول، للبيضاوي مع شرحه للإمام جمال الدين عبد الرحيم الإسنوي، ط: دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان.
- ٢٣٤ - المهدب، للشيرازي، ط: دار الفكر - بيروت.
- ٢٣٥ - موارد الظمان، لعلي بن أبي بكر الهيثمي أبي الحسن، ت: محمد عبد الرزاق حمزة، ط: دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٢٣٦ - المواقفات، لإبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي، دراسة وتحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، ط: دار ابن عفان للشاطبي.

- ٢٣٧ - مواهب الجليل، للخرشي المالكي .
- ٢٣٨ - ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، ت: علي محمد عوض وعادل أحمد، ط: دار الكتب العلمية - بيروت .
- ٢٣٩ - نخب الأفكار في تنقیح مباني الأخبار، للعيّني، ط: وزارة الأوقاف - قطر .
- ٢٤٠ - نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنوااظر، للشيخ عبد الحي الحسني، ط: لكتؤ - الهند .
- ٢٤١ - نصب الرأي لتخریج أحادیث الہدایة، للزیلیعی، ط: دار الحديث - مصر .
- ٢٤٢ - النهاية في غریب الحديث والأثر، لأبو السعادات المبارك بن محمد الجزری، ط: المکتبة العلمیة - بیروت ١٣٩٩ھ - ١٩٧٩م .
- ٢٤٣ - نوادر الأصول في أحادیث الرسول، لمحمد بن علي بن الحسن أبي عبد الله الحکیم الترمذی، ت: عبد الرحمن عمیرة، ط: دار الجبل - بیروت ١٩٩٢م .
- ٢٤٤ - نیل الأوطار من أحادیث سید الأخیار شرح منتقم الأخبار، لمحمد بن علي بن محمد الشوکانی، ط: إدارة الطباعة المنيرية .
- ٢٤٥ - الہدایة شرح البدایة، لأبي الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الرشداوی المرغیانی، سنة الولادة ٥١١ھ، سنة الوفاة ٥٩٣ھ، ط: المکتبة الإسلامية .
- ٢٤٦ - هدیۃ العارفین بأسماء المؤلفین، للبغدادی .
- ٢٤٧ - الواقی بالوافیات، للصفدی .
- ٢٤٨ - الوسيط في المذهب، للإمام محمد بن محمد بن محمد الغزالی أبو حامد، سنة الولادة ٤٥٠ھ، سنة الوفاة ٥٠٥ھ، تحقيق: أحمد محمود إبراهيم، ومحمد محمد تامر، ط: دار السلام - القاهرة .
- ٢٤٩ - وفيات الأعيان، لابن خلکان أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلکان، ت: إحسان عباس، ط: دار صادر - بیروت .



فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
١٧	خطبة بدعة حاوية للحمد والصلوة ببراعة الاستهلال
١٨	داعية تأليف الرّسالة، وتسميتها بـ«إكفار الملحدين»، وتفسير ضروريات الدين
٢١	تحقيق أنَّ إنكار شيءٍ من ضروريات الدين كفر
٢٢	بيان أقسام التّواتر الأربع وأمثالها، وبيان اجتماع عدّة أقسام في شيءٍ تارة
٢٥	بيان كثرة المتواترات في الأحكام، وبيان تواتر أحاديث ختم النّبوة
٢٦	تحقيق أنَّ الأمر الضروري في الدين ما يكون مكشوف المراد وفهمه العامة من غير تعارض الأدلة
٢٨	بيان إلحاد القادياني وتحريفه للنصوص واتباعه البابية والبهائية وقرّة العينية
٣٠	تصريح مالك بنزول المسيح عليه السلام في «العتيبة»
٣١	تفصيل متواتر عسير الكيفية وحكمه
٣٢	بيان شيءٍ من دعوى القادياني وادعائه النّبوة والرسالة، وإنَّ إكفاره واجب بوجوه
٣٤	بيان بعض المكابرات في التأويلات
٣٦	تفسير الزندقة والإلحاد والباطنية وأنَّ حكمها الكفر
٣٧	تحقيق معانٍ المنافق والمرتد والمشرك والكتابي والدهري والزنديق والمعطل، وإنَّ كلاًًا منهم كافر
٣٩	تحقيق أهل القبلة الذين لا يكفرون

تحقيق أنَّ أهل القبلة اتفقوا على ضروريات الدين كحدود العالم والمعاد	
الجسماني وعلم الله وغيرها ٤٠	
تحقيق البدعة المكفرة وغير المكفرة ٤٤	
نقل عبارات من «إيثار الحق» لليماني في مسألة الإكفار ٤٥	
مأخذ عدم تكفير أهل القبلة بالذنب من حديث أنس عند أبي داود، وتفسير الذنب عند أبي حنيفة والشافعية ٤٦	
تحقيق عدم التكفير بالذنب الذي هو مذهب أهل السنة ٤٧	
بيان أنَّ مذهب أهل السنة في ذلك ضد الخوارج ٤٩	
عبارات من الحافظ ابن حجر في تحقيق كفر الخوارج وغلاة الراضة، وزيادات من المؤلف رحمة الله ٥١	
ستة تنبهات من المؤلف مستفادة من كلمات ابن حجر بتحقيقات ممتعة ٦١	
نقول من الأئمة الأربع وغيرهم فيمن يستحق القتل من أهل الأهواء وتکفیرهم ٦٩	
تكفير القائل بخلق القرآن وتحقيق التأويل فيه ٧٠	
تكفير أبي حنيفة الجهمية والقائل بخلق القرآن ٧٢	
تكفير الشافعي وغيره القدري ٧٤	
نقول من كبار المحققين من الفقهاء والمحدثين والمتكلمين في موضوع التكفير بغایة الإشاع ٧٧	
الخوارج وعلي ، وحكم قتلهم ٧٧	
بيان أنَّ التأويل قسمان وتفسير الرندقة وإنكار خلافة الشيوخين ٨٠	
تحقيق الفرق بين قول الخوارج: قسمة ما أريد بها وجه الله ، وقول أمميات المؤمنين : إنَّ نساءك ينشدنك الله العدل ٨١	
بيان اختلاف الأئمة في تکفیر الخوارج ٨٣	
بحث عدم قبول توبة الإباحية والقرامطة وغيرهم ٨٥	
تحقيق تحريم الحلال وتحليل الحرام ٨٦	

الجمهور على تكبير منكر خلافة الشيختين ٨٨
اختار الشاه عبد العزيز تكبير من أكفر عليه ٩٠
نقول من كبار المالكية في تكذيب مُدعّي النبوة وفي تغيير صفة من صفات الرسول عليه السلام ٩١
تصريح الأئمة الثلاثة بکفر القائل بخلق القرآن وساب الأنبياء ٩٢
تكذيب النبي وتحقيره وتجمیز النبي بعد الرسول عليه السلام كله کفر ٩٤
بيان وجوه تکفیر أهل القبلة ٩٥
بيان کفر من ادعى النبوة بأي وجه كان من الوجوه ٩٧
بيان کفر من دافع نصاً من الكتاب، وتكفير الخوارج بإنكار الرجم ٩٨
كل من ضلل الأمة المحمدية فهو کافر ٩٨
نقول من كتب الحنفية في مسألة التکفیر وفيما يکفر به ٩٩
توجيهه عدم کفر إسرائيلي بقوله: لش قدر الله علي . . . إلخ ١٠٢
تحقيق أنَّ الجهل بضروريات الدين لا ينجي من الكفر ١٠٣
إنكار الإجماع وإنكار الأخبار المتواترة کفر ١٠٧
تنبيه مهم من المؤلف في أنَّ خبر الواحد يصلح مأخذًا للتكفیر ١١١
تنبيه آخر في تحقيق الكفر مع بقاء التصديق ١١٣
تحقيق أنَّ التأویل في ضروريات الدين لا يقبل، ويکفر المتأول فيها ١١٨
تحقيق مسألة عدم إکفار أهل القبلة ١١٩
تحقيق أنَّ لازم المذهب الصريح البین إذا كان کفراً يکفر به ١٢٠
بيان ضروريات الدين التي يكون إنكارها کفراً ١٢٢
نقول مهمة من العراقي والغزالی وغيرهما في الموضوع ١٢٤
نقول من أکابر الحنفية في تحقيق تکفیر أهل البدع ١٢٥
أقوال العلماء في موضوع لازم المذهب ١٢٨
بيان مذهب القرامطة والباطنية في تأویل الأسماء ١٢٩
بيان إجماع الأمة على تکفیر من خالف ضروريات الدين ١٣١

التقاط عبارات مهمة للوزير اليماني من كتابه «القواعد والعواصم» ١٣٢	
الفرق الدقيق بين إرادة التأويل وإيجاده ١٤٠	
بيان أنَّ منكر فرضية الرِّزْكَةَ كافر بإجماع المسلمين ووجوه عدم إكفار مانعي الرِّزْكَةَ في عهد الصَّدِيق ١٤١	
من جملة إجماعيات الصَّحَابَة رضي الله عنهم في شارب الخمر ١٤٦	
تحقيق معنى التأويل في عرف السلف والقتال على التأويل ١٤٨	
بيان خصائص كل خليفة بمزية خاصة ١٥٠	
القتال على التأويل مثل القتال على التنزيل ١٥١	
وجوه تكفير الخوارج عند المحدثين ١٥٤	
عبارات من كتاب «فيصل التفرقة» للغزالى ١٥٦	
نقول ملتبطة عن «الصارم المسلول» لابن تيمية في سبِّ الرَّسُول ﷺ وغيره ١٥٧	
سبِّ القادياني سيدنا عيسى عليه السلام ١٦١	
قصيدة عصماء لإمام العصر المؤلف في تقديس عيسى عليه السلام عن سبائب القادياني اللعين وكفرياته وتحقيق حكم من سبِّ الأنياء ١٦٢	
بيان نكير العلماء على التأويل الباطل ١٦٧	
تحقيق أنَّ من قال: إنَّ النَّبِيَّ مكتسبة فهو زنديق ١٧٠	
تحقيق مأخذ التكفير تارةً من الأدلة القطعية وتارةً من الظنية ١٧٢	
تحقيق أنَّ تكذيب الشارع كفر سواء كان بنسبة الكذب أو عدم القبول ١٧٤	
تحقيق واف للشيخ الشاه عبد العزيز الدهلوi في الموضوع ١٧٦	
مسألة إخراج الملاحدة من المساجد ومنعهم من الدخول ١٨٥	
فذلكة وتلخيص من حضرة المؤلف لموضوع الرسالة بتنقيح عبارات المرزا غلام أحمد القادياني الموجبة لکفره ١٨٧	

إهانته سيدنا المسيح بن مريم عليه السلام بما تنشق منه الأكباد	
من نصوص كتبه	١٩٣
إنكاره عن ختم النبوة وادعاؤه النبوة لنفسه	١٩٦
ادعاؤه المعجزات وادعاء تفضيله على الأنبياء	٢٠١
ادعاؤه النبوة مع الشريعة الجديدة لنفسه	٢٠٢
ادعاؤه التفضيل على سيدنا الرسول عليه السلام	٢٠٤
ذكر آراء مشايخ العصر وجهابذة الأمة في تصديق الرسالة (رأي الشيخ السهارنفورى، ثم الشيخ التهانوى، ثم المفتى الدهلوى، ثم المفتى العارف الديوبندى، ثم بقية أكابر معاصريه)	٢١٠

الفهرس العلمية

* فهرس الآيات القرآنية	٢٢٧
* فهرس الأحاديث والأثار	٢٣٠
* فهرس مصادر ومراجع التحقيق للرسائل الثلاث	٢٣٤
* فهرس الموضوعات	٢٥١

